



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



الموضوع:

دور الصكوك الإسلامية في تمويل

العجز الموازني

—عرض تجارب—

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة مالية

إشراف الأستاذ:

د. براضية حكيم

من إعداد الطلبة

بغداد شريفة

مرفود سامية

لجنة المناقشة:

رئيسا

عادل رضوان

الدكتور:

مقررا

براضية حكيم

الدكتور:

ممتحنا

بن غالية فؤاد

الأستاذ:

السنة الجامعية 2016/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ عَمِلْ سَئِئَةً فَلَهُ إِجْرًا
مِمَّا كَسَبَ وَلَا يَنْفَعُ الْإِنْسَانَ
إِذْ هُوَ مُقْبِلٌ وَلَا يَذُرُّهُ
إِذَا هُوَ مُدْبِرٌ

كلمة الشكر

نتقدم بأدنى ذبي بدء بالشكر والتقدير إلى أعلى التقدير سبحانه وتعالى
صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم
فله الشكر بعد الرضى والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله عليه وسلم
تسليماً كثيراً

* كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور "براضية
حكيم" لتفعله بالإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته القيمة، جزاه الله عنا
أفضل جزاء ووفقه الله لأفضل ما يحب ويرضى.

* كما نتقدم بالشكر الجزيل ولتقدير إلى الأستاذ الفاضل "بلعسين لخضر"
لمساعدتنا في إتمام هذا العمل .

* كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل و
تقويمه

* إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم
بالشكر الجزيل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٢٢

إهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان، وعلم البيان، وخلق الإنسان، لك الحمد يا من هو للحمد أهل
أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد... ما دعونك إلا حسن ظن بك، وما
رجونك إلا ثقة فيك فلك الحمد ... والصلاة والسلام على علم الأعلام، وإمام كل إمام، محمد بن عبد
الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى روح والدي الغالي عسى أن يجمعني الله به في جنة الخلد محبة ووفاء.

إلى مهجة قلبي ونور عيني التي غمرتني بالحج والدفع والحنان والدعاء حبيبة قلبي "أمي"
العزيزة أطال الله عمرها .

إلى من كان نبأها وهاجها في مسيرتي الدراسية استاذي ياسين سباح أطال الله عمرك ورحمك

إلى أخواتي عائشة ، مريم، بختة، فاطمة، جميلة، أمينة، سامية حفظهم الله لي

إلى نعم الأخت لي التي شاركتني همومي وأحزاني إلى من تحملت فرحي وعصبيتي وظلت رفيقة
دربي فترة عمري من السنة الأولى إلى تخرجنا اليوم حبيبتني سامية

إلى صديقات الدراسة كل باسمها فاطمة، وحشية، هيبا، أمينة، نصيرة ، حليلة

أبعث أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها وارردها بأنني أحبكم من كل قلبي....

سيقف قلبي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعل هذه المفردات تكون خير معين حتى تتذكروني يوما

ما.....



إهداء

إلى من قال في حقهما المولى عز وجل ﴿ وَأَنْخَسْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّالِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾

أهدي من بعث في روعي الأمل ، إلى مثال الوفاء وسندي في الحياة إلى من شجعني
وحثني على تحصيل العلم " أبي حفظه الله "

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى من كان دعائها سر نجاحي
وحنانها بلسم جراحي إلى أختي الحبايب " أمي حفظها الله "

إلى من هم أختي نفسي إختوتي " وليد ، بلقاسم ، سفيان ، وحبيبتني
أسماء

إلى صديقتي وأختي التي لم تلدها أمي التي شاركتني في كل شيء شريفة

إلى كل صديقاتي رفقات دربي اللواتي وسعن قلبي ولم تسعن مذكري

إلى كل اساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي أحمد

بن يحيى الونشريسي

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
32	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000 . 2015	(1 . 1)
48	حجم الصكوك المصدرة للفترة 2004 . 2015	(1 . 2)
49	حجم الإصدارات المتوقعة خلال 2016 . 2020	(2 . 2)
50	إجمالي حجم إصدارات صكوك إسلامية حسب جهة الإصدار خلال الفترة 2001 . 2014 .	(3 . 2)
51	حجم إصدارات الصكوك الاسلامية العالمية حسب صيغ التمويل للفترة 2001 . 2014	(4 . 2)
76	تطور متوسط العائد وزيادة عدد شهادات شهامة	(1 . 3)
83	مساهمة شهادات شهامة وصرح بالنسبة للعجز الكلي للفترة 2009 . 2015	(2 . 3)
84	نسبة تمويل شهادات شهامة بالنسبة للعجز الكلي	(3 . 3)
91	تطور إصدارات الصكوك الاسلامية في ماليزيا خلال 2009 . 2015	(4 . 3)
95	الصكوك الاسلامية المصدرة للمشاريع الاقتصادية	(5 . 3)
98	نسبة الصكوك السيادية إلى ناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة 2002 - 2011	(6 . 3)

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	الايادات والنفقات العامة والعجز الموازي للفترة 2000 . 2015	(1 . 1)
46	مقارنة الصكوك الاسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية	(1 . 2)
48	حجم الصكوك المصدرة للسنوات 2004 لغاية مارس 2015	(2 . 2)
49	حجم إصدارات الصكوك المتوقعة خلال 2016 - 2020	(3 . 2)
50	إجمالي حجم إصدارات الصكوك الاسلامية حسب جهة الإصدار للفترة 2001 - 2014	(4 . 2)
51	حجم إصدارات الصكوك الاسلامية العالمية حسب صيغ التمويل للفترة 2001 - 2014	(5 . 2)
74	تطور حجم تداول وعدد العقود المنفذة في سوق الخرطوم	(1 . 3)
75	رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998 - 2004	(2 . 3)
76	تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة 2008 - 2015	(3 . 3)
77	تطور مبيعات شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) للفترة 2008 - 2015	(4 . 3)
78	موقف شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) في فترة 2008 - 2015	(5 . 3)
79	تطور مبيعات إجارة مصفاة الخرطوم (شامة) خلال فترة 2010 - 2015	(6 . 3)
80	موقف مبيعات شهادات (نور) خلال فترة 2012 - 2015	(7 . 3)
83	مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة 2009 - 2015	(8 . 3)
91	تطور إصدار الصكوك الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة 2009 - 2015	(9 . 3)
92-93	مراحل تطور الصكوك في سوق الأوراق المالية الماليزية	(10 . 3)
94	أنواع الصكوك المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار ومدة الاستحقاق	(11 . 3)
95	عدد الصكوك الاسلامية المصدرة للمشاريع الاقتصادية	(12 . 3)
97	نسبة الصكوك السيادية على ناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة	(13 . 3)

الملخص:

أضحى عجز الموازنة مشكلا اقتصاديا كبيرا أثقل كاهل الحكومات، خاصة الدول التي تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على موارد تمول بها عجزها والتي تعتمد بشكل كبير على موارد غير متجددة كالبترول، وفي ظل تنامي المشاكل المالية المرتبطة بأدوات الدين التقليدي ظهرت الصكوك الإسلامية كإحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تستفيد منها الحكومات لتوفير ما تحتاجه من موارد بغرض تمويل العجز.

فالصكوك الإسلامية تعد محرك اقتصادي للصناعة المالية الإسلامية باعتبارها حلا ماليا وبديل شرعي لأدوات الدين التقليدية، وذلك لما لها من أهمية في توفير التمويل اللازم للاستثمار وتنشيطه وفق قواعد محكمة بضوابط شرعية ذات كفاءة عالية قادرة على مواجهة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن استخدام الصكوك الإسلامية تعد بديل امثل لأدوات الدين العام في معالجة العجز في الموازنة العامة، واستخدامها لأغراض السياسة النقدية.

الكلمات الافتتاحية: العجز الموازني – الصكوك الحكومية – الموازنة العامة.

Abstract:

The deficit of the budget has become a major economic problem that burdens governments, especially countries that face great difficulties in obtaining resources financed by their deficit, which rely heavily on non-renewable resources such as petroleum. In view of the growing financial problems associated with traditional debt instruments, Governments should use them to provide the resources needed to finance the deficit.

Islamic law is an economic engine for the Islamic financial industry as a financial solution and a legitimate alternative to conventional debt instruments. This is because it is important in providing the necessary financing for investment and revitalizing it in accordance with rules that are well regulated and capable of dealing with crises and activating economic activity.

The study concluded with a number of results, the most important of which is that the use of Islamic sukuk is an ideal alternative to public debt instruments in dealing with the deficit in the general budget and its use for monetary policy purposes.

keywords: Budget deficits_governments sukuk_public budget.

الصفحة	البيان
	الإهداء
	الشكر
I	الملخص
II	الفهرس
V	قائمة الأشكال و الجداول
ب- و	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الموازنة العامة وإشكالية تمويلها
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة
3	المطلب الأول: نشأة وتطور الموازنة العامة
8	المطلب الثاني: تعريف الموازنة العامة
12	المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة
15	المبحث الثاني: قواعد ودورة الموازنة العامة
15	المطلب الأول: قواعد الموازنة العامة
17	المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة
22	المبحث الثالث: العجز الموازي
22	المطلب الأول: مفاهيم العجز الموازي
26	المطلب الثاني: أنواع وأسباب العجز الموازي
28	المطلب الثالث: معالجة العجز الموازي وآثاره
31	المطلب الرابع: تطور عجز موازنة الجزائر
33	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: الصكوك الاسلامية
35	تمهيد
36	المبحث الأول: مدخل إلى الصكوك الاسلامية
36	المطلب الأول: مفهوم الصكوك الاسلامية و خصائصها
38	المطلب الثاني: أنواع الصكوك الاسلامية
43	المطلب الثالث: أهمية وأهداف الصكوك الاسلامية
44	المطلب الرابع: مقارنة الصكوك الاسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية
47	المبحث الثاني: واقع وآفاق الصكوك الاسلامية
47	المطلب الأول: واقع صناعة الصكوك الاسلامية
52	المطلب الثاني: آفاق الصكوك الاسلامية
53	المطلب الثالث: التحديات المعاصرة للصكوك الاسلامية
55	المبحث الثالث: الصكوك الحكومية الاسلامية
55	المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصكوك الحكومية الاسلامية
57	المطلب الثاني: أنواع الصكوك الحكومية الاسلامية وآلية إصدارها
60	المطلب الثالث: مميزات الصكوك الحكومية الاسلامية وأهداف إصدارها
63	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي عرض تجارب
65	تمهيد
66	المبحث الأول: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة
66	المطلب الأول: الأدوات المالية القائمة على الملكية
69	المطلب الثاني: الأدوات المالية القائمة على أسلوب المدائيات (مديونية الدولة للممول)
71	المطلب الثالث: الأدوات المالية القائمة على أسلوب التبرعات
73	المبحث الثاني: تجربة السودان

الفهرس

73	المطلب الأول: لمحة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية
74	المطلب الثاني: صناعة الصكوك الاسلامية في السودان
82	المطلب الثالث: تقييم تجرية السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية
86	المبحث الثالث: تجرية ماليزيا
86	المطلب الأول: لمحة عن المصارف الماليزية
88	المطلب الثاني: الصكوك الاسلامية في ماليزيا
92	المطلب الثالث: دور الصكوك الاسلامية في تمويل موازنة ماليزيا
100	خلاصة الفصل
102	الخاتمة
106	قائمة المراجع

تمهيد:

تعد الموازنة العامة أحد المحاور الهامة إذ تهتم بالتخطيط لنفقات الموجهة للتسيير والتجهيز من جانب وإيرادات الدولة من جانب آخر، فالدولة مجبرة على توفير أموال ضخمة لتنفيذ البرامج المنوطة بها، وللقيام بهذه المهمة على أكمل وجه تسعى وبكل إمكانياتها وطاقاتها إلى جعل ميزان مدفوعاتها في حالة توازن.

لكن فكرة التوازن الدائم غير واقعية، فمع تطور الدولة تطورت احتياجاتها وأصبح مفروضاً عليها إيجاد موارد أخرى لسد هذه الاحتياجات، ضف إلى ذلك التغيرات الاقتصادية التي كانت دائماً عائقاً في عدم تحقيق الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من الأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في حياة الفرد والمجتمع، ودورها في تحريك دواليب الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاهية، ولحل هذا الإشكال عادة ما تلجأ الدولة إلى السحب من الاحتياطي العام وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاحتياط والعوائد الناتجة عنه أو قد تلجأ إلى الخيار الثاني الاقتراض من الخارج، لكن الدولة لا تحبذ هذا الخيار لما له من سلبيات كبيرة قد تترتب عنه، لذا تجد في أسواقها المحلية ضالتها المنشودة فهي تمثل الخيار المثالي من خلال إصدارها لسندات وأذونات الخزينة لكن هذه الأخيرة تتعامل بالفائدة التي لها دخل في حصول العجز وهذا ما جعل الدولة تفكر ملياً في استحداث أدوات مالية إسلامية تكون بديلاً لأدوات الدين العام.

وهنا ظهرت الصكوك الإسلامية لتكون أحد الأدوات المالية والبديل الأنسب لعلاج الموازنة العامة. فقد أضحت في يومنا هذا ضرورة حتمية لما لها من أمان على الاقتصاد فهي تكفل تجنب الآثار السلبية الناجمة عن العجز أو التخفيف منه، ومطلب لدعم الاحتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توجيه الأموال التي يتم تجميعها من حصيلة الاكتتاب في هذه الصكوك نحو الاستثمار المباشر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة..

الإشكالية:

تعد الصكوك الإسلامية البديل الشرعي لأدوات الاستثمار التقليدية (الأسهم والسندات) فهي تتفق معها في بعض الأمور وتختلف في بعض الأمور الأخرى حيث يمكن استخدامها في مجالات متنوعة سواء كوسيلة لتنمية أو كوسيلة لتمويل المشروعات الحكومية، وتمويل عجز موازنات للدول.

ومن هنا نطرح السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى يمكن أن تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي؟

وهذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن اسباب العجز الموازي؟

__ فيما تتمثل الأدوات الإسلامية البديلة للأدوات التقليدية؟

__ كيف تؤثر الصكوك الإسلامية في تمويل العجز؟

انطلاقا من التساؤلات السابقة فان هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

__ يمكن أن نقول عن العجز الموازي انه عدم القدرة على تمويل احتياجات الدولة يكمن سببه في ارتفاع النفقات وتدني الإيرادات.

__ تعتبر الصكوك الإسلامية أداة مالية تمويلية حديثة بديل أنسب للأدوات المالية التقليدية.

__ تعتبر الصكوك الإسلامية ممولا أساسيا للمشاريع الحكومية والاقتصاد ككل لأنها لا تتعامل بسعر الفائدة وتفتح المجال للمشاركة الشعبية الشاملة للاكتتاب .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا وهو دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي، علما أن هذه الصكوك الإسلامية أصبحت أداة مالية إسلامية جيدة تمثل موردا هاما في الاقتصاد، ضف إلى ذلك قدرتها في تنويع الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول وبالتالي فتح قنوات استثمارية تساعد في تمويل المشروعات وتساهم في تمويل عجز الموازنات .

أهداف الدراسة:

__ يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

__ التعرف على الموازنة العامة وعجزها.

__ تبيان أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة وغير المتداولة في الأسواق المالية الإسلامية.

__ توضيح واقع الصكوك الإسلامية الحكومية وحجم تطورها ومدى قدرتها في تمويل العجز الموازي .

__ تقييم التجربة السودانية في مجال استخدام الصكوك الحكومية باعتبارها رائدة في تمويل العجز الموازي.

منهجية الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبه، فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال عرض للجوانب النظرية للميزانية العامة وعجز الموازي وكفاءة الصكوك الإسلامية من مفهوم، أنواع، أهمية... ومن خلال جمع البيانات المرتبطة بالموضوع، عند رصدنا التطور إصدار الصكوك.

الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع نذكر:

1_دراسة سليمان ناصر وربيعه بن زيد، إدارة المخاطر الصكوك الإسلامية _ دراسة تطبيقية على الصكوك الإسلامية السودانية - بحث مقدم إلى مؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامية المنعقد أيام 6_7_8 أكتوبر 2012 بمعهد الدراسات المصرفية عمان _ الأردن، حيث تمت معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق فيه إلى مفهوم الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل العجز ومشاريع الدولة في المحور الأول ، أما المحور الثاني فتطرق مخاطر الصكوك الإسلامية وكيفية ظهورها في الصكوك الحكومية، في المحور الثالث إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية عامة والصكوك الحكومية خاصة، مع إسقاطها على الدراسة التطبيقية للصكوك الحكومية السودانية للفترة 2005_2010 وخلصت الدراسة بان واقع الصكوك الإسلامية في السنوات الأخيرة أظهرت توسعا مضطربا في اتجاه القطاع الحكومي نحو إصدار الصكوك الإسلامية، وان حداثة صناعة الصكوك الإسلامية وعدم نضجها بشكل كافي جعلها تواجه مجموعة من التحديات القانونية والشرعية والتنظيمية ، وإمكانية تطبيق بعض الأدوات التحليل المالي والإحصائي في قياس عوائد ومخاطر الصكوك الإسلامية بما فيها الصكوك الحكومية.

2_ دراسة طيب داودي، صبرينة كردودي، " كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازنة العامة

للدولة"، مؤتمر دولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة

المالية الإسلامية جامعة بسكرة يومي 5 و 6 ماي 2014، بينت الدراسة أن مشكلة العجز الموازنة العامة أصبحت مشكلة حقيقية وجب على كل الدول بذل مجهودات جبارة لحلها كونها تعتبر عن ارتفاع للنفقات وانخفاض للإيرادات ، لذا تم تطوير مجموعة من الأدوات المالية يطلق عليها السندات كبديل مالي لتمويل العجز.

3_ دراسة لحسن دردوري، أطروحة دكتوراه " سياسة الميزانية في علاج العجز الموازنة العامة للدولة " دراسة مقارنة الجزائر_ تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013_2014، هدفت الدراسة إلى معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال فترة زمنية 1999_2012 من اجل الإصلاحات وجاوز الإختلالات الاقتصادية لاستعادة التوازن في الموازنة العامة، حيث استنتج مدى أهمية سياسة ميزانية عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى مع الظروف الاقتصادية لكل دولة، وان عجز الموازنة العامة يؤدي إلى مشاكل اقتصادية أخرى كالتضخم والبطالة.

4_ دراسة حكيم براضية، دور الصكوك الإسلامية الحكومية في إدارة السيولة وتمويل الموازنة العامة دراسة تجربة السودان 2008_2015، مقالة منشورة في مجلة المعيار، العدد السادس عشر 2016 بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت، تناول الباحث من خلالها أهم الصكوك الحكومية الإسلامية المستخدمة في دولة السودان وذلك لأهميتها في تمويل العجز الموازني، وخلصت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية أداة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بديل جيد لأدوات الاستثمار التقليدي، وأنها منتج مالي ملائم لإدارة السيولة وتوفير الموارد المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية للدول وتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول: عجز الموازنة العامة وإشكالية تمويلها قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول ماهية الموازنة العامة وذلك بتطرق إلى نشأتها وتطورها، أما المبحث الثاني فتناول قواعد ودور الموازنة العامة في حين خصص المبحث الثالث لتعرف على عجز الموازنة أنواعه، أسبابه وكيفية معالجته.

الفصل الثاني: الصكوك الإسلامية قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول الصكوك الإسلامية المبحث الثاني تناول واقع وأفاق الصكوك الإسلامية وتحدياتها، أما المبحث الثالث فتناول الصكوك الحكومية.

الفصل الثالث: احتوى الفصل الثالث والأخير على ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لدور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي، أما المبحث الثاني فتناول التجربة السودانية، فيما خصص المبحث الثالث لعرض التجربة الماليزية .

تمهيد

تعد الموازنة العامة للدولة أداة مالية تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية بما تستلزمه الأخيرة من تعبئة للادخار ورفع قدرة الفرد ورغبة على العمل، ومع التطور فلسفة الدول وتغير الاتجاهات العالمية كان لا بد أن تتطور الموازنة، وهذا التطور أدى إلى تعدد مهامها وأنواعها ومفهومها. لكن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحتم على هذه الموازنة أن تظهر عليها اختلالات تؤدي إلى عجزها، حيث يعد العجز الموازنة من أكبر المشكلات الاقتصادية التي كابدت الدولة على دراسة أسبابها وهيأت الطرق لمعالجتها.

وعليه تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

المبحث الثاني: قواعد ودورة الموازنة العامة

المبحث الثالث عجز الموازنة وأهم أسبابها وطرق معالجتها.

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

تطورت الموازنة العامة بشكل تدريجي خلال فترات من الزمن وتطور مفهومها بالتطور نظام الحكم ودور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الموازنة العامة

أولاً: نشأة الموازنة

ارتبط مفهوم الموازنة العامة بقيام الدولة، ففي السابق عندما كان يعيش الناس في نظام قبلي ، لم يكن حاجة لمن يدير شؤونهم، فقد كانت حاجتهم الجماعية محصورة في الدفاع عن القبيلة وكان الناس يقدموها بدون مقابل، وانتقل المجتمع من القبلية إلى الإقطاعية ، وهنا لم تبرز الحاجة إلى الموازنة العامة أيضاً، لأن الإقطاعيون هم الذين كانوا يتولون مهمة الإنفاق من مواردهم الخاصة ، وأن الضرائب كانت تفرض أحياناً لمواجهة ظروف طارئة ، ولكن بعد ظهور الحكومات وأصبحت الضرائب تفرض بصورة نظامية منتظمة ومتعددة، حث الشعب على التفكير في أمور الضرائب المجباة وكيف يتم صرفها وهنا ظهرت فكرة الموازنة العامة، ويذكر التاريخ أن الرومان هم أول من فكر في الموازنة العامة، لكن أول من ابتكر فكرة الموازنة بمعناها الحديث هم الإنكليز¹.

ثانياً: تطور الموازنة العامة

1- تطور فكرة الموازنة العامة في الغرب:

لقد ظلت البلاد الغربية إلى غاية بداية القرن الثامن عشر جاهلة للمفهوم الشائع اليوم للموازنة العامة حيث كانت الدول الأوروبية طوال الفترة السابقة لا تفصل المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للحاكم، بل كانت الأموال تختلط في خزانة واحدة، بحيث تعتبر الإيرادات والنفقات العامة من الأموال الخاصة للحاكم، ولم يكن هناك تفريق واضح بين النفقات العامة التي تستخدم لإشباع الحاجات الخاصة لأسرة الحاكم وحاشيته، وتلك التي تستعمل لتمويل الحاجات العامة للمجتمع، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي تجمع من الشعب على اختلاف مستوياتهم وطبيعة أعمالهم.

فقد كان الحاكم حر في إنفاق وجباية الأموال حسب حاجته لعدم وجود ضوابط تشريعية تحد من سلطاته، ولذلك نجده عند فرض الضرائب في الظروف الاستثنائية، قد يسعى إلى الحصول على موافقة حاشيته ومستشاريه

¹ كمال أحمد عسكر أحمد الخطيب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996 - 2003 ، رسالة ماجستير، تخصص منازعات الضريبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005، ص 33 .

ومثلي الأمة، وقد يتجاهل ذلك، وفضلا عن حصيلة الضرائب والرسوم ومساعدة الأفراد للحاكم في الحالات الطارئة التي تتطلب نفقات إضافية، فإن المورد الأساسي للدولة هو إيراد الأملاك العامة، التي كان معظمها ملكا للحاكم.

وإن تنظيم المالية العامة في الدول الغربية على أساس والمبادئ المتعارف عليها اليوم، قد جاءت نتيجة لتطور الحياة، وإسراف بعض الحكام في تحصيل الضرائب، وإرهاق الشعوب أو التضيق عليهم، مما أدى إلى تنامي الاحتجاج والغضب الشعبي في شكل ثورات تسعى إلى وضع حد لسلطة الحاكم في فرض الضرائب، وفي طريقة جبايتها وإنفاقها، مما أدى إلى نشوء حق الشعب في مناقشة محتويات الموازنة العامة واعتمادها¹.

_ الموازنة العامة في إنجلترا:

لقد كان للملك الحق والسلطة في التصرف في الموازنة بحرية، ولذلك طالب البرلمان الإنجليزي بفرض سيطرته على الملك شارل الأول والرجوع إليه لأخذ موافقته على فرض الضرائب وهذا ما نص عليه إعلان الحقوق عام 1628 وطالبت البرلمانات المتتالية على الضغط للتقليص من سلطات الملك في الإنفاق والحماية إلا بإذن البرلمان. وفي سنة 1688 تم إصدار ما يسمى بدستور الحق في عهد الملك وليام الثالث مانعا كل ما يجيء من أجل التاج دون موافقة البرلمان الذي له الحق في تحديد المقدار والمواعيد ثم أعطي بعد ذلك حق البرلمان على الحماية وفرض الضرائب وحق الرقابة عليها، تلاها حق مراقبة أوجه النفقات ثم حق مناقشة النفقات العامة ثم في الأخير إعطاء البرلمان حق مناقشة أعمال الحكومة من نفقات عامة وإيرادات عامة بشكل موافقة دورية وسنوية، ومنه أصبح له الحق في اعتمادها قبل بداية كل عام، ومناقشة تنفيذها وبعد كل عام ومنها ظهر المفهوم الحقيقي للموازنة.

ظهور الموازنة العامة في فرنسا:

ظهرت الموازنة العامة في فرنسا اثر الثورة الفرنسية وصدرت قرارات الجمعية الوطنية الأساسية سنة 1789 لتقرر عدم مشروعية فرض الضرائب إلا بإذنها، إثر إعلان وثيقة حقوق الإنسان التي نصت على أن من حق الشعب مباشرة أو بواسطة ممثليه أن يتأكد من ضرورة فرض الضرائب وأن يوافق عليها بحرية ويراقب تطبيقها ويقرر أساسها ونسبتها وطريقة جبايتها ومدتها وجاء بعد ذلك دستور 1791 الذي أعطى للمجلس التشريعي حق

¹ جمال لعارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد رقم 01 نوفمبر 2001 ، ص 102 – 103 .

تحديد النفقات العامة بالإضافة إلى دستور 1793 الذي نص على أنه لا يمكن فرض أي ضريبة إلا في سبيل المصلحة العامة ولجميع المواطنين الحق في المساهمة في فرض الضرائب ومراقبتها¹.

2- تطور الموازنة العامة في الإسلام:

إن منهجية الموازنة العامة للدولة المتعارف عليها في عصرنا الحاضر لم تتبع في التنظيمات المالية للمجتمعات الغربية والشرقية على حد سواء، حتى بعد القرون الوسطى، وذلك أن الموازنة العامة في الغرب كانت وليدة تطور مستمر قرونا من الزمن، منذ نشوئه في إنجلترا وفرنسا في القرون الوسطى إلى منتصف القرن العشرين حول سلطة فرض الضرائب، وطرق الإنفاق، وتقييد سلطة الحاكم المطلقة في فرض الضرائب والإنفاق، وإخضاع سلطته لإذن مسبق من البرلمان في إطار الموازنة العامة والقواعد التي تحكمها.

أما في المجتمع الإسلامي فقد جاءت الشريعة الإسلامية منظمة ومبينة لسلطة ولي الأمر، ولحقوق وواجبات الرعية، كما حددت أسس الفرائض، ومواعيد تحصيلها، وأساليب توزيع الموارد وأوجه إنفاقها والقواعد المنظمة لها ومنها قاعدة السنوية، والتعدد، والتخصيص، والمحلية وهي القواعد التي تتميز بها الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي أو تلك التي تتفق فيها مع الموازنة في الفكر الغربي.

ومن هنا فقد وجدت في عصر الرسول صلى الله عليه ومنذ فجر الإسلام أحكام شرعية تميز بين المال العام والمال الخاص، ثم تكاملت هذه الأحكام حسب تطور الوقائع حتى شمل المال العام أوجها من الموارد : منها الناشئ من الحركة الحربية: كالغنائم والفيء متضمنا واردات الأرض، والجزية، ومنها جبايات من رعايا الدولة: متمثلة في واردات واجب الإنفاق في سبيل الله (على اختلاف صور تطبيقه ونطاقه) وواردات الزكاة. وبعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم توسعت موارد الدولة بعد فرض الخراج والعشور والجزية لبيت المال. وعندما اتسعت الفتوحات الإسلامية انتظمت شؤون الإدارة المالية وتم ضبط الموارد والإنفاق وتسجيلهما وذلك أخذا بفكرة الدواوين، وازدادت موارد الدولة ونفقاتها، وقسمت أموال الدولة حسب مصادرها إلى ثلاثة خزائن: خزينة الأحماس، خزينة الخراج، وخزينة الصدقات.

وقد تناولت الشريعة الإسلامية بالتفصيل والتحديد مسألة اعتماد الإيرادات والنفقات، كالزكاة والغنيمة، حيث يتم اعتمادها من طرف السلطة الدينية. أما ما يأتي بعد ذلك مثل الخراج والعشور وتوظيف الأموال فإن المنهج الإسلامي يؤكد على ضرورة الاعتماد المسبق من السلطة التشريعية، وهي أهل الحل والعقد والاجتهاد، ومن

¹ نور محمد لمن، دور الموازنة العامة في التنمية المحلية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان، 2011، 2012، ص 18 - 19.

ذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وضع الخراج والعشور، وما يذكره الفقهاء بخصوص حق الوالي في توظيف أموال جديدة على المسلمين بخلاف الزكاة.

ومما ينبغي التنبيه إليه هو أن النظام المالي الإسلامي لا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة فهو نظام صالح لكل زمان ومكان، وأما الموازنة العامة فهي أداة من أدوات المالية العامة للدولة حدد الله بعض إيراداتها ونفقاتها ولم يتركها كلها للحاكم، ولكنه ترك لولي الأمر تنظيم هذه المسألة، ولذلك يمكن القول أن الموازنة العامة في الإسلام من الناحية الفنية تنظيم كسائر التنظيمات التي تتطور بتطور المعرفة والعلوم، وتستفيد من ذلك بما ينسجم مع قواعدها، ولا يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية¹.

3- تطور الموازنة في الجزائر:

لقد مرت الميزانية في الجزائر بمراحل متعددة بداية من سنة 1830 إلى غاية صدور القانون في 07 جويلية 1959 الذي نص على تطبيق على ميزانية الجزائر القواعد التي تضمنها الأمر الصادر في 02 جانفي 1959 المتعلق بقوانين المالية².

مرحلة ما قبل الاستقلال: إذا اقتصرنا على القرن العشرين يجب أن نذكر أنه حتى عام 1900، كانت السلطات الفرنسية تعتبر الجزائر امتدادا لفرنسا، وقد أعطى قانون 19 ديسمبر 1900 للجزائر الشخصية المدنية والاستقلال المالي.. وكانت الميزانية تضم كل النفقات والإيرادات التي تنفذ على مستوى الجزائر، باستثناء النفقات العسكرية، وابتداء من عام 1903 أصبح لإقليم الجنوب هكذا كانت التسمية الرسمية _ ميزانية خاصة به ومستقلة عن ميزانية الجزائر.

أما قانون 20 مارس 1947 المتضمن القانون التنظيمي للجزائر والمكمل بمرسوم 13 نوفمبر 1950 فقد اعتبر الجزائر بمثابة مجموعة محلية خاضعة للوصايا المالية الفرنسية.

ورغم أن مشروع الميزانية العامة كان يعد من طرف الحاكم العام قبل التصويت عليه من قبل الجمعية التشريعية الجزائرية، إلا أن تحضيره كان يتم بمراقبة الوزارتان الفرنسيتان للدخالية والمالية قبل إجازته من قبل المجلس المذكور.

¹ جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 107 - 108 .

² زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 41.

ثم بعد ذلك ظهرت أمرية 2 جانفي لعام 1959 المتعلقة بقوانين المالية في فرنسا أو ما يمكن تسميته بالقانون الأساسي للقوانين المالية، وهو بمثابة الميثاق الذي تستمد منه الأحكام التي تتعلق بمحتوى وطريقة تنظيم القوانين المالية.

وهكذا من الطبيعي أن تكون الميزانية الجزائرية آنذاك خاضعة لأحكام هذا القانون الذي نصت مادته السادسة عشر على: " أن الميزانية مكونة من مجموع الحسابات التي ترسم لسنة مدنية، جميع الموارد و الأعباء الدائمة للدولة"، إن هذه المادة تقف عند الحسابات والأرقام فقط، بينما المادة الأولى كانت واضحة في إعطاء الميزانية أبعادا جديدة في إطار قانون المالية إذ تنص:

"تحدد القوانين المالية طبيعة ومبالغ التخصيصات المتعلقة بموارد وأعباء الدولة آخذة بعين الاعتبار التوازنات الاقتصادية والمالية".

ونستخلص من هذه المادة مايلي:

— إعطاء الأولوية للموارد مقارنة بالنفقات.

— إعطاء أهمية للتوازن الاقتصادي

— ترمي إلى إعطاء أهمية أكثر للميزانية كأداة تدخل اقتصادي واجتماعي

وبالنسبة للجزائر كانت سنة 1959 هي أيضا سنة مخطط قسنطينة والذي نتج عنه نوع من تعدد الميزانيات في الجزائر حيث كانت هناك ميزانية المصالح المدنية في الجزائر. أي ميزانية التسيير. وكانت تتضمن النفقات التي تغطيها الإيرادات المحلية وحدها، والميزانية العامة (أي الجزء من الميزانية العامة الفرنسية الخاص بالجزائر)، و نفقات الميزانية الفرنسية التي كانت تنفذ مباشرة في الجزائر مثل بعض النفقات المتعلقة بقدماء المحاربين والعدل والمالية، ثم أخيرا نفقات المصالح المدنية المنفذة في الصحراء (ميزانية الصحراء).

مرحلة ما بعد الاستقلال: إن أول مظهر للميزانية الجزائرية المستقلة هو توحيد الشمال والجنوب في ميزانية واحدة موحدة معبرة عن سيادة الجزائر العائدة من بعيد، من حرب ضروس وثورة عظيمة.

وكانت الاختيارات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية للجزائر واضحة، وهي أعرف من أن تفصل هنا غير أنه على مستوى التشريع المالي، وعلى مستوى الميزانية بالذات، وفي الجانب الإنفاقي على الخصوص ظلت أمرية 1959 المذكورة أعلاه هي المرجع غير المباشر مما نتج عنه نوع من الخصوصية للميزانية الجزائرية والمتمثلة في: — ميزانية ذات توجه تدخلية واقتصادي واضح متأثر بنموذج التنمية المنتهج.

أدوات مالية أرثوذكسية أو كلاسيكية، خاصة فيما يتعلق بتوازن الميزانية والتفريق الصارم بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز.. الخ.

وظل ما يشبه الفراغ التشريعي المالي في ميدان الميزانية حاضرا إلى أن جاء القانون 84_17 الصادر في 7 جويلية 1984 الذي نصت مادته الثالثة على مايلي:

" قانون المالية السنوي يقدر ويجيز لكل سنة مدنية، مجموع الإيرادات وأعباء الدولة، وكذا مجموع الوسائل المالية الأخرى الموجهة لسير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، ويتضح من هذا التعريف مايلي:

— سنوية إجازة الإيرادات والنفقات.

— تعميم مفهوم المرفق العام ليتعدى النفقات المدرجة في الميزانية العامة إلى غيرها (على سبيل المثال خدمات الضمان الاجتماعي.. الخ).

— الحرص على تصور الميزانية مربوط بالمخطط السنوي للتنمية ضمن قانون المالية، وهذه النقطة الأخيرة بالذات هي أهم ما يميز قانون المالية الجزائري و يعطيه خصوصياته لان نفقات البرامج الاستثمارية للمخطط سيدرج القسط السنوي منها ضمن قانون المالية لكل سنة على امتداد المخطط (رباعيا كان أو خماسيا)¹.

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة

أولا: تعريف الموازنة العامة:

وردت تعريفات متعددة للموازنة العامة أهمها:

1 - التعريف اللغوي للموازنة العامة:

معنى الموازنة المعادلة والمساواة أو المقابلة

أما معنى عامة فإنه لفظ مشتق من الفعل عمّ، ومعنى الفعل عمّ شمل.

فالموازنة العامة تختص بالأموال العامة التي لا تختص بفرد دون آخر، بل هي لعموم الناس².

2 _ التعريف الاصطلاحي للموازنة العامة:

إن علم الاقتصاد- وعلم المالية فرع منه- يرتبط في علاقات متشابكة بالعلوم الأخرى، منها علم المحاسبة،

وعلم الإدارة، وعلم القانون، ونظرا لوجود تلك العلاقات فإن الموازنة العامة تختلف في تعريفها إلى حد ما

¹ بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهماتها في الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة تلمسان - الجزائر، 2016/2015، ص 7-9.

² عزوز مناصرة، اثر الرّكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر ، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة. الجزائر، 2006-2007، ص 11.

باختلاف النظرة إليها، فالموازنة ينظر إليها من جانب إداري على أنها متضمنة لتوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين السلطات في الدولة، وأنها تمثل مجموعة من القواعد الإدارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارات السلطة التنفيذية، أما من جانب محاسبي فتعرف الموازنة بأنها جداول الأرقام التي تتعلق بالاعتمادات المقدر إنفاقها والإيرادات المتوقع تحصيلها. ومن جانب قانوني فإن الموازنة ينظر إليها على أنها أداة تمكن السلطة التشريعية، من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنها تعرف قانوناً بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة (المالية) ووارداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية¹.

تعريف الموازنة في التشريعات الوضعية:

أ _ المشرع الفرنسي " القانون المالي الأساسي الذي يحدد طبيعة وحجم الإيرادات والنفقات العامة آخذاً بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي الذي يقيمه".

ب _ المشرع الجزائري " حددت المادة السادسة من قانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية مفهوم الموازنة" فتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

ج _ المشرع السوفياتي " الخطة المالية الرئيسية لتكوين واستخدام الصندوق المركزي العام للدولة من الموارد التقليدية للدولة السوفياتية".

د _ المشرع اللبناني " صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة تجاز بموجب الجباية والإنفاق"². ومضمون هذه التعاريف لا تختلف بين الدول، وللميزانية نفس الدور وهو تحويل الموارد المالية من مجال إلى آخر وفقاً لقرارات السلطة السياسية في الدولة، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول المختلفة لتعبئة طاقاتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني.

¹ سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب للبنك الإسلامي للتنمية، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997، ص 27.

² حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 26-27.

وأصبحت موازنة الدولة أداة الحكومة في رسم سياساتها العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والاستيراد والتصدير والإنفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتهدف إلى إشباع الحاجات العامة وتوفير خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية¹.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة:

1_ الموازنة العامة خطة مالية: لقد أعطيت للموازنة العامة صفات عديدة ومتنوعة فوصفت بأنها بيان، خطة، عملية، برنامج... الخ، وهي أقرب ما تكون إلى الخطة. وهي خطة مالية كونها تتألف من النفقات العامة والإيرادات العامة والمقصود بالنفقات العامة تلك المبالغ النقدية التي يتم صرفها من قبل الدولة إشباعا لحاجة عامة وتحقيقا لتدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والمقصود بالإيرادات العامة: تلك الوسيلة المالية التي تستطيع من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة².

2_ الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: وثيقة معتمدة دستورية لا يعتبر تقدير الإيرادات والنفقات العامة موازنة إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية وهي المجالس النيابية في الأنظمة الديمقراطية. أما قبل هذا الإجراء فيطلق عليها "مشروع الموازنة". و لا يجوز للسلطة التنفيذية البدء بتطبيق بنود الموازنة وهي في مرحلة "مشروع موازنة" لذا فان اعتمادها من قبل السلطة التشريعية أمر ضروري وهام، حتى يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وبعد ذلك المحاسبة عليها. وتختلف الإجراءات التفصيلية لاعتماد الموازنة من مجتمع لآخر وفقا للكثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية والإدارية، حيث تختلف عدد المجالس التي تتكون منها السلطة التشريعية وعدد اللجان المتخصصة المنبثقة من كل مجلس. وتختلف المدة الزمنية اللازمة لإتمام إجراءات الاعتماد. ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية لمناقشة وتعديل بعض بنود مشروع الموازنة وإضافة بنود جديدة.

يجب أن ننوه هنا أن الموازنة العامة قانون من حيث الشكل فقط إذ تعتمد السلطة التشريعية وهي التي تصدر القوانين. غير أنها لا تعتبر قانونا من حيث الموضوع لأن القانون بهذا المعنى ينطوي على قواعد دائمة³.

¹ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر " 1990. 2009"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة الجزائر، 2012، ص 42.

² جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 311.

³ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 159.

3_ الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة : تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعاً لأرقام

مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة أقصى درجات الدقة والموضوعية، إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقع والتقدير.

ولكن قد يكون من الممكن تحديد قسم من النفقات بصورة تقريبية، كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين، وأقساط الدين العام، لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم والأشغال وغيرها من النفقات، لا يمكن أن تحدد سلفاً، لأنها تقوم على افتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الموازنة.

4_ الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع : تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثمّ تقرر إلى

جانبيها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مآربها، فتضع البرنامج المناسب لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض إحدى المعارك الانتخابية، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحديد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة والذي يجب أن يلتزم به للوصول إلى الأهداف النهائية المحددة للمجتمع. تعتبر الميزانية العامة أداة هامة وأساسية في تحقيق أهداف الدولة وتبعاً لطبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي ودرجة تطوره وظروفه وموارده واحتياجاته، حيث أنّ هذه الأهداف التي تسعى الميزانية العامة للدولة إلى تحقيقها تختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر في الدولة الواحدة نتيجة لذلك.

5_ الموازنة العامة عمل إداري ومالي : تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية تتخذها

السلطة التنفيذية. حتى تتمكن من خلالها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد السلطة التشريعية اعتمادها، فالموازنة من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب¹.

¹ حنيش أحمد، آفاق نظام الرقابة في ظل عصريّة الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نفود وبنوك، جامعة دالي إبراهيم- الجزائر، 2009-2010، ص 20-22.

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة

للموازنة أهمية بالغة تشمل كافة المجالات السياسية و الاقتصادية... نلخصها كالتالي:

أولاً: الأهمية السياسية للموازنة العامة:

إن الأهمية السياسية للموازنة العامة تظهر من خلال كونها أداة بيد الشعب من خلال البرلمان لمراقبة أعمال السلطة التنفيذية، فحق البرلمان يمكنه من مناقشة برنامج الحكومة، وانتقاد أعمالها لمنع أية مبالغة من الاعتمادات والتخصيصات من خلال المطالبة بتعديل الموازنة العامة وإلغائها كلياً، ففي الدول التي يكون فيها النظام السياسي برلمانياً تمثل المصادقة على الموازنة العامة دليل الثقة بالحكومة ورفضها يوحى بالعكس. فمشروع الموازنة يمثل خطة أو برنامج يعكس للحكومة سياستها في إدارة الحكم. أما إذا كان النظام السياسي رئاسياً فليس الهدف من رفض الموازنة إقالة الحكومة، وإنما يعد وسيلة برلمانية لعرقلة نشاط الدولة ومرافقها، وقد يتعمد الوضع أكثر مما يؤدي إلى إيقاف أعمال الحكومة، ومع ذلك فإن حجم الأثر ونوعه يختلف باختلاف طبيعة النظام السياسي.

ومن هنا أهمية الموازنة من الناحية السياسية تظهر من خلال تقييد السلطة التنفيذية بأخذ موافقة السلطة التشريعية على مسائل الجباية والإنفاق، وذلك بطلب إذتها بصرف النفقات وتوزيعها على الوجه الذي يشبع الحاجات العامة¹.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية:

لقد اعتبرت الموازنة لمدة طويلة كظاهرة عابرة ليس لها أهمية اقتصادية، فهي لا تعدو أن تكون جداول لإعتمادات النفقات التي تفي بحاجات الإدارة العامة للحكومة، مقابل إيرادات تغطي هذه الاعتمادات، وأن أغراض الموازنة لا تتعدى تحقيق هذا الإنفاق بأقل قدر ممكن، بما في ذلك ضمان الدفاع والأمن والقضاء، وأن تلتزم أغراض الموازنة جانب الحياد وعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة.

ومن الحالات التي تلجأ فيها الدولة لتوظيف الموازنة للتأثير على الجانب الاقتصادي حالة التضخم، حيث تعتمد إلى امتصاص الطلب الزائد، وذلك عن طريق فرض مزيد من الضرائب، أو الإحجام عن عمليات الإنفاق بالوتيرة والمعدلات السابقة... أما إذا اتسمت الحياة الاقتصادية بالكساد فإن الدول قد تعتمد إلى الاستفادة من الفوائض التي تكون قد تراكمت لديها عبر الأساليب السابقة، من أجل زيادة الطلب الفعلي أو تعتمد إلى تخفيض الضرائب التي تنوي جمعها أو غير ذلك من الأساليب المالية.

¹ سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، 2008، ص 21.

كما أصبحت أدوات الموازنة العامة تستعمل وسيلة لتقديم العون والحماية اللازمة للصناعات الوطنية، لمساعدتها على الصمود في وجه منافسة المنتجات المستوردة، وذلك عن طريق فرض رسوم عالية على البضائع المستوردة، وإعفاء الصناعات المحلية من الرسوم والضرائب، وتقديم القروض الميسرة لها، وتقديم الأرض مجاناً أو بأسعار رمزية وخلافه من المساعدات.

إن الدور المركزي الذي تلعبه الموازنة في الإدارة الاقتصادية لم يعد محل اختلافات، فبالرغم من اختلاف التوجيهات حول دور الدولة، والاختلافات العديدة بين الأفكار والمدارس المتنوعة والسياسات والتطبيقات التي تتبعها في ظل الظروف السائدة في الاقتصاد، هناك عامل مشترك بينها يتمثل في كون الموازنة أداة فعالة للإدارة الاقتصادية.

ثالثاً: الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة:

تحتوي الموازنة بين دفتيها النفقات من جهة والإيرادات من جهة أخرى، ولكل منهما آثار وانعكاسات على الصعيد الاجتماعي.

فالموازنة تلعب دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل القومي، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية، تعليمية وصحية وترفيهية... الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود، أو عن طريق إعادة تنظيم سياسات الأجور والمرتبآت الحكومية، بما يضمن تقليل التفاوت بين الفئات المختلفة، أو عن طريق الإعانات وتوجيهها للفئات الأكثر حرماناً، أو عن طريق التحكم في مصادر الإيرادات ومضاعفة الضرائب والإتاوات المفروضة على ذوي الدخل المرتفع.

فيمكن للدولة مثلاً أن تقوم بفرض ضرائب مباشرة تصاعديّة على ذوي الدخل المرتفع ثم تعيد توزيع هذا الإيراد على شكل منح ومساعدات للطبقات الاجتماعية الفقيرة بهدف التخفيف من حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

كما قد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب على المزارعين لصالح الصناعيين أو العكس، لتعدل من توزيع الثروات والدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات الإنتاجية¹.

وفي الدول المنتجة للبترو، فإن الموازنة قد تتضمن إعادة متنوعة، وخدمات مجانية كثيرة، يستفيد منها المواطنون².

¹ عزوز مناصرة، اثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

² محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 7.

كما أصبح من الممكن عن طريق الموازنة العامة تخصيص بعض مشاريع الإعاشة والتنمية للمناطق الفقيرة في الدولة، وذلك من أجل خلق فرص النمو المتوازن بين مختلف أجزاء البلد، وعدم تنمية المناطق الغنية بالموارد، وإهمال المناطق الأخرى، أو تنمية المدن الكبيرة على حساب الأرياف.

وإجمالاً يمكن اعتبار المجال الاجتماعي من أبرز المجالات التي تعمل فيها الموازنة العامة للدولة باستخدامها كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل، من خلال السياسات الضريبية المختلفة أو بواسطة الاعتمادات المالية الموجهة كمنح وإعانات للطبقات الضعيفة¹.

¹ عزوز مناصرة، اثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

المبحث الثاني: قواعد ودورة الموازنة العامة.

ويتم إعداد الموازنة بوضع تقديرات لتخطيط الموارد والاستخدامات لفترة مالية مستقبلية، وذلك على أساس الظروف المحيطة بالمنشأة أو المشروع والمتوقع سريانها خلال تلك الفترة ومن ثم العمل على مراقبة التنفيذ الفعلي لتلك الخطة، وفق قواعد أساسية يجب مراعاتها.

المطلب الأول: قواعد الموازنة العامة.

يتم إعداد الموازنة العامة اعتماداً على قواعد فنية هي كالتالي:

1_ قاعدة سنوية الميزانية العامة:

ويقصد بسنوية الميزانية العامة إعداد تقرير الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة مقبلة¹. و على أساس أن ذلك أنسب تحديد من ناحية المراقبة على الإنفاق العام من جهة، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى، وفي الدول التي تتبع نظام التخطيط الشامل تكون موازنتها لمدة عام ارتباطاً بالخطة المالية السنوية المرتبطة بدورها بالخطة العينية السنوية مع ملاحظة أن الدول تختلف في تاريخ بدء السنة المالية، ففي إنجلترا تبدأ في أول أبريل، وفي الولايات المتحدة تبدأ من أول جويلية، وفي الاتحاد السوفييتي السابق كانت تبدأ من أول جانفي، وفي مصر تبدأ من أول جويلية².

2_ قاعدة وحدة وشمول الموازنة:

تعني هذه القاعدة وجوب وضع كافة الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة بصورة مبسطة في وثيقة واحدة أي في موازنة واحدة بمعنى آخر عدم تعدد موازنات الدولة، ومنهم من يطلق على هذه القاعدة —قاعدة الخطة الشاملة، والموازنة يجب أن تغطي تقديراتها جميع أوجه النشاط في المشروع. فهي تعبر عن خطة شاملة، لفترة مقبلة، ليس عن خطط فرعية، كل منها قائم بنفسه.

¹ علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2005، ص 75.

² عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، طبعة الأولى، 2003، ص 48.

ويجب أن تكون الخطة كاملة ومتماسكة الأطراف، تأخذ في الحسبان التوازن الاقتصادي والمالي للوحدة، أما التخطيط الجزئي لبعض العمليات، من دون غيرها، فلا يشكل خطة متماسكة، ليعتمد عليها، لتكون أساسا للرقابة واتخاذ القرارات المصححة¹.

3_ قاعدة عدم التخصيص :

يقصد بها عدم تخصيص أية موارد مقيدة في الموازنة لأوجه محددة في الإنفاق، ولكن يتم تجميع الموارد العامة في جانب والاستخدامات العامة في الجانب الآخر للسنة المالية المحددة، وتعمل هذه القاعدة على تحقيق قاعدة شمولية الموازنة، وإذا ما تم ربط إيراد معين لينفق في اتجاه معين، فإن ذلك سيؤدي إلى التقييد والتحكم في مستوى الخدمات المقدمة، إلا أنه لكل قاعدة استثناءات، فاستثناءات هذه القاعدة يمكن أن تتمثل في تخصيص رسم معين لتحسين خدمة ما².

4_ قاعدة توازن الموازنة:

وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة، وزيادة النفقات عن الإيرادات لموازنة معينة معناه وجود عجز فيها، ولا يخفى أن مثل هذا العجز يعني في الواقع تحميل السنوات المقبلة بسدادها، وهو الأمر الذي يتنافى مع قاعدة السنوية، ومع ذلك فإن معظم الموازنات العامة في الكثير من الدول تعاني من عجز، وساعد على ذلك النظرية الكينزية، وتزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومن الأهم أن نؤكد على أن التوازن المقصود هنا هو التوازن الاقتصادي الموضوعي، وليس التوازن الشكلي أو المحاسبي، فيمكن أن يتحقق التوازن شكليا أو محاسبيا إذا ضغطت المصروفات، أو بعبارة أخرى قد يتم التوازن على حساب الإخلال بالاحتياجات المالية للاقتصاد القومي، أما التوازن الاقتصادي الموضوعي للموازنة العامة فهو التوازن الذي يحقق التعادل بين الاحتياجات المالية للاقتصاد العام وموارده المالية³.

¹ محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة برنامج المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2009، ص 23.

² احمد خميس أبو زعتير، دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لغطية عجز الموازنة (2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012، ص 29-30.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة

أولاً: مرحلة إعداد وتحضير الموازنة العامة

يتولى عملية الإعداد للموازنة العامة، وفي جميع دول العالم على اختلاف أنظمتها، السلطة التنفيذية، إذ يقع على عاتقها تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية للمجتمع ، وكما هو معلوم فإن السلطة التنفيذية لديها الإلمام الكافي عن أوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة ولديها الأجهزة والخبرات الكافية لوضع الخطط المستقبلية، وهي بنفس الوقت المسؤولة عن تنفيذ بنود الموازنة كما أنها تترجم عملها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي المستقبلي من خلال الموازنة العامة، وهي المسؤولة عن إدارة المرافق العامة، لذا فمن حقها أن تقوم بعملية الإعداد للموازنة.

وعندما نتفق على أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن هذه المرحلة، فإن الاختلاف بين دولة وأخرى يكمن في تسمية الجهة المسؤولة عن ذلك¹. وتعتمد هذه الطريقة أسلوبين هما:

أ – تقدير النفقات العامة:

يتم عادة تقدير النفقات باستخدام:

1_ الاعتمادات التحديدية و الاعتمادات التقديرية : الاعتمادات التحديدية هي تلك التي تمثل الأرقام الواردة بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع على السلطة التشريعية. أما الاعتمادات التقديرية فيقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب .

2_ اعتمادات البرامج: وهذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة . ويتم

تنفيذ هذه البرامج بطريقتين : أما عن طريق أن يتم تحديد مبلغ النفقات بصورة تقديرية، ويتم إدراجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم إدراج في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة، الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا من النفقات، وتسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات الارتباط. أما الطريقة الثانية، فهي تلتخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرامج توافق عليه السلطة التشريعية. وبموجب هذا القانون يوضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات ويوافق على الاعتمادات اللازمة له. ويقسم هذا القانون ذاته

¹ طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

البرامج على عدة سنوات ويقرر لكل جزء منها الاعتمادات الخاصة بها. وتسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات البرامج¹.

ب - تقدير الإيرادات:

يتم تقدير الإيرادات العامة باستخدام عدة طرق:

1_ **التقدير الآلي**: تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا يترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية بتقدير الإيرادات المتوقع الحصول عليها. وتستند هذه الطريقة أساساً على قاعدة السنة قبل الأخيرة إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية نفذت. أثناء تحضير مشروع الميزانية الجديدة. وقد أضيفت قاعدة أخرى إليها هي قاعدة الزيادات التي بموجبها يتم إضافة نسبة مئوية على آخر ميزانية نفذت تحدد على أساس متوسط الزيادة التي حدثت في الإيرادات العامة خلال الخمس سنوات السابقة وتتميز هذه الطريقة بان تحديد حجم الإيرادات والنفقات يتم بصورة تحفظية.

2_ **التقدير المباشر**: تستند هذه الطريقة أساساً على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حده وتقدير حصيلة المتوقعة بناءً على هذه الدراسات المباشرة تطلب السلطة المختصة من كل مؤسسة في القطاع العام أن يتوقع حجم مبيعاته إيراداته العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم أو ضرائب عن نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة².

ثانياً: مرحلة اعتماد الموازنة العامة

تقتصر مرحلة اعتماد الموازنة العامة للدولة على السلطة التشريعية بحكم كونها ممثلة للشعب، لذلك فإن من المهام الأساسية للسلطة التشريعية (مجلس الأمة) هي التحقق من سلامة البرامج والسياسات الحكومية عن طريق اعتماد مشروع الموازنة العامة للدولة، كما وتقع على عاتق السلطة التشريعية عمليات المتابعة أي متابعة تنفيذ الموازنة للتأكد من حسن الأداء باستخدام أساليب الرقابة المالية وهي المرحلة الرابعة من مراحل دورة الموازنة.

وعادة ما يتم اعتماد الموازنة بالبدء بمناقشة جانب النفقات العامة ثم اعتمادها من أجل تقييم برامج الإنفاق على أساس الحاجات العامة وأهمية كل منهما دون أن تتأثر بجانب الإيرادات، فإذا ما تم الانتهاء من اعتماد

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة للنفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 369.

² محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة - النفقات للدولة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 435-436.

جانب النفقات العامة، تنحصر مناقشة مجلس الأمة أو البرلمان لمقترحات الإيرادات في عقد مفاوضات بين البدائل المختلفة لتمويل البرامج والسياسات التي سبق للمجلس اعتمادها.

وبعد اعتماد مشروع الميزانية من قبل السلطة التشريعية يصدر بها قانون بإجارتها وعادة ما يكون ذلك قبل بداية السنة المالية، وفي حالة تأخر السلطة التشريعية في إصدار قانون بإجازة الموازنة وبدأت السنة المالية الجديدة يتم اللجوء إلى بعض الإجراءات المؤقتة لضمان استمرار العمل في الدولة، وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى أخرى ولكننا نلاحظ أن أغلبية الدول تسمح لوزارتها وهيئاتها بالصرف في حدود مبالغ ومعدلات الإنفاق التي استخدمت في العام الماضي¹.

ثالثاً: مرحلة التنفيذ

تعتبر مرحلة تنفيذ الميزانية العامة، وهي أهم المراحل وأكثرها خطورة، المرحلة الأخيرة من مراحل الميزانية، ويقصد بها وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ، وتختص بها السلطة التنفيذية، وتشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية التي تعتبر أهم أجزاء الجهاز الإداري للدولة.

ويعنى آخر، فإن هذه المرحلة تمثل انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس، فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية، تحصيل وجباية الإيرادات الواردة المقدرة في الميزانية، كما تتولى الإنفاق على الأوجه المدرجة في الميزانية.

ولضمان تنفيذ الميزانية في الأوجه المحددة لها، فقد اقتضى الأمر إيجاد وسائل مختلفة لمراقبة الميزانية للتأكد من مراعاة واحترام المكلفين بالتنفيذ كافة القواعد المالية أثناء ممارستهم لوظائفهم². ومن هنا فان عمليات تنفيذ الميزانية تتمثل في أمرين "عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات النفقات".

أ: تنفيذ النفقات العامة

تتحد عملية صرف المال العام بمقدار الاعتمادات المقررة لكل بند من بنود النفقات العامة والتي تمثل الحد الأقصى للإنفاق وهي تمر بأربعة مراحل متتالية:

- الارتباط بالنفقة (الالتزام): يعرف الالتزام كعقد تقوم من خلاله هيئة عمومية بإنشاء أو إثبات دين عمومي على عاتقها، ويعتبر الالتزام الحدث المنشئ للنفقة التي تنتج عن عقد تطوعي (إبرام صفقة أو طلبية، تعيين موظف...) أو غير تطوعي (الحكم القضائي الصادر عن المحكمة ضد الإدارة بسبب

¹ حسني خربوش، حسن البيحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 183.

² محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة. النفقات للدولة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 445.

خطأ... الالتزام يترجم كليا بتوزيع الاعتمادات الضرورية لتسديد النفقات، ويتم الالتزام في حدود الاعتمادات المتاحة.

- **التصفية:** تهدف التصفية إلى التأكد من حقيقة النفقة وتقرير مبلغها، حيث أن الأمر بالصرف يجب عليه ضمان بأن الخدمة قد تمت تأديتها عموما بواسطة الوثائق الثبوتية.
- **الأمر بالدفع:** عقد إداري مقدم طبقا لنتيجة التصفية حيث أن الأمر بالدفع يرفق بوثائق إثباتية يجب أن تتضمن مسبقا تأشيرة المراقب المالي قبل إرسالها للمحاسب.
- **عملية الدفع:** تكون هذه المرحلة من صلاحيات المحاسب العمومي والتي تشتمل على ذلك الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي أي ذمة الدولة.

ب: تنفيذ الإيرادات العامة

تشابه إجراءات تنفيذ الإيرادات مع إجراءات تنفيذ النفقات إلى حد كبير غير أن لكل منها مميزات خاصة بها، فيتم تحقيق الإيرادات كما يلي:

- **الإثبات:** عرفته المادة 16 من قانون المحاسبة العمومية لسنة 1990 بأنه الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي أي الدولة المتمثلة في الخزينة العمومية، و تختلف هذه المرحلة حسب نوع أو طبيعة هذا الحق، فقد يكون جبائي ويخضع لقواعد الجباية المعروفة كالفعل المنشئ للضريبة، وقد يكون متمثلا في تصرف قانوني كبيع أراضي للمواطنين وما إلى ذلك من الحقوق التي تنشأ للخزينة على الأشخاص.
- **التصفية:** وهي المرحلة التي تسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الخزينة.
- **إصدار سند الإيراد أو الأمر بالتحصيل:** وهو سند يصدره الأمر بالصرف يستدعي فيه المحصل ليجبي ما يحتوي عليه هذا السند من إيرادات.

- **التحصيل:** وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء ذمة الأفراد اتجاه الخزينة العمومية، إذا هي مرحلة محاسبية حيث يتكفل المحاسب بسند التحصيل بعد مراقبة شرعيته، ويكمل تنفيذه بتقاضي المبلغ المحدد في السند من المدينين طوعا أو بعد متابعتهم قضائيا¹.

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة

وهي آخر مرحلة من مراحل دورة الموازنة والتي يتم فيها رقابة الأداء، والتحقق من أن العمل الذي رصدت من أجله المخصصات المعتمدة في الموازنة قد تم إنجازها بالشكل المطلوب وبالشكل الصحيح وذلك على مختلف

¹ حنيش أحمد، آفاق نظام الرقابة في ظل عصرة الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المستويات الإدارية، بالإضافة إلى عمل المقارنات التي تبين أداء الإدارة ومدى نجاحها، وبمعنى آخر ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية، ورغم منافع الرقابة إلا أنها يجب ألا تتجاوز حدود معينة وإلا فإنها ستؤدي إلى عرقلة النشاط المالي وتؤدي إلى شل الأجهزة الحكومية المختلفة. تمثل الموازنة البيئة المثلى لتحقيق رقابة مالية على الدوائر والوزارات الحكومية، لما توفره من أسس تمكن من قياس مدى تحقيق الخطط الموضوعة.

ويمكن أن نميز بين عدة أشكال من الموازنة، فهناك رقابة في مرحلة إعداد الموازنة تهدف إلى التأكد من عدم إدراج اعتمادات غير ضرورية ولا شك أن هذا من قبيل الرقابة المالية، وهناك رقابة في مرحلة اعتماد الموازنة من خلال مراجعة ومناقشة السلطة التشريعية للبنود المختلفة للإيرادات والنفقات، وكذلك في مرحلة تنفيذ الموازنة فهناك رقابة مالية سابقة ولاحقة وداخلية وخارجية¹.

¹ محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص40.

المبحث الثالث: العجز الموازي

إن العجز الموازي ليس وليد الأزمات فقد عانت منه الأمم السابقة لكن بمسميات مختلفة، فقد تطور واختلف مفهومه وتعددت أسبابه مع تطور الدولة وتزايد تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر عجز الموازنة انعكاس لعدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات الأمر الذي يدفع الدولة إلى إيجاد حلول وطرق لمعالجتها أهمها الإصدار النقدي والقروض المحلية حيث تعد من أهم الوسائل المستخدمة.

المطلب الأول: مفاهيم العجز الموازي

يمكن تعريف العجز كمايلي:

أولاً: مفهوم العجز

1 -المفهوم اللغوي للعجز:

يقصد بالعجز في اللغة حجب القدرة عن الإتيان أو الوفاء بالشيء المطلوب¹.

2 -المفهوم الاصطلاحي للعجز:

- "ما هو إلا رصيد موازي سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها".

- كما يعرف كذلك على أنها " قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة"².

كما يعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

يكون هذا العجز نتيجة إيرادات عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي و/أو تخفيض الإيرادات العمومية أو يكون غير مقصود وإنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب في ذلك³.

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2015، ص68.

² أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقره، بومرداس- الجزائر، 2015-2016، ص 51.

³ حنان عبدلي، دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية -دراسة سوق مصر نيويورك للأوراق المالية خلال 1990. 2010، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف- الجزائر، 2010. 2014، ص100.

ثانيا: مفهوم العجز في النظريات الاقتصادية

1 - المدرسة الكلاسيكية والعجز المالي

تبني الفكر الكلاسيكي مبدأ حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي حياد السياسة المالية، مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، وعدم اللجوء إلى عجز الموازنة العامة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:

— إن اقتراض الحكومة لا يضيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا سحب موارد القطاع الخاص - الاستثمار الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

— إن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلا حيث تنقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.

— عدم توازن الميزانية يساهم في نمو الإنفاق الحكومي، وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

— إن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مستويات الأسعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود وبالتالي سوف تنخفض قيمتها، وبالتالي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميد عجز الموازنة¹.

2 - الفكر الكينزي:

ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية، في تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، وما صاحبها من كساد وبطالة . حيث اقترح كينز أنه لا بد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها لسياسات مالية ونقدية، ورأى أنه ليس من الضروري توازن الموازنة العامة سنويا ولكن المهم توازنها خلال الدورة الاقتصادية (8-10) سنوات. وإن عجز الموازنة يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والنتاج، عند حدوث خلل في التوازن بين الطلب والعرض. يتعرض الاقتصاد لحدوث البطالة، فإنه يمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام من خلال تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من أجل تعويض نقص الطلب الفعال في القطاع الخاص، ويكون التدخل الحكومي في هذه الحالة بزيادة الإنفاق العام، أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد، بهدف زيادة الطلب الكلي، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المشاريع

¹ درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- الجزائر، 2005-2006، ص 145.

الاقتصادية داخل الدولة، وذلك من خلال أثر المضاعفات التي تدل على أن زيادة الإنفاق على المشتريات الحكومية تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي¹. وأيضاً عندما يتعرض الاقتصاد للتضخم فإنه بالإمكان القضاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاستقرار².

3 – المذهب النيوكلاسيكي

جاء هذا المذهب بعد انهيار نظام النقد الدولي فبعدها تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار للذهب سنة 1971 ظهرت في الأفق أزمة الركود التضخمي والتي لم يستطع الفكر الكينزي أن يجد لها حل، ولقد جاء المذهب النيوكلاسيكي من أجل إعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة، ويستند هذا المذهب لأفكار المدرسة الكلاسيكية وذلك بإيمانها الشديد بمبدأ اليد الخفية لأدم سميث وفانو جون باتيست ساي وترتكز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الأساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد، فالمذهب النيوكلاسيكي يستند إلى ما جاءت به أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية يتمثل في ضرورة مواجهة التضخم وليس الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الوصول للتوظيف الكامل، فالوصول لتحقيق الاستقرار النقدي لن يتحقق إلا من خلال انتهاج سياسة نقدية مشددة تحول دون زيادة كمية النقود بمستويات تفوق مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي، كذلك نادى أصحاب المدرسة النقدية على أهمية ضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة، وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية، وخصوصاً تلك النفقات التي تدعم بها المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة³.

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

² درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مرجع سبق ذكره، ص 146.

³ لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 119.

4 - الفكر الاشتراكي

إن الموازنة العامة في المذهب الاشتراكي ترتبط بالخطة الاقتصادية، فهي جزء من الخطة الشاملة، فالإنفاق العام في الاقتصاد الاشتراكي يتحدد وفقا للقرارات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، والخطة الاقتصادية، أما بالنسبة للإيرادات فتتولد داخل القطاع العام، ففي الاقتصاد الاشتراكي تكون السلطات العامة هي المسؤولة عن الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، وبالتالي نجد أن الإنفاق العام يحتل مكانة وأهمية في الموازنة العامة في الدول الاشتراكية. فعند إعداد الموازنة العامة في اقتصاديات الدول الاشتراكية تراعي التوازن المالي فيها، كما هو معمول به في المذهب الكلاسيكي، بمعنى لا بد أن تساوي جانب النفقات والإيرادات، وترتكز قاعدة توازن الموازنة في الفكر الاشتراكي على العديد من الأشكال من أبرزها التوازن الداخلي للموازنة. حيث يكون فيها مطابقة النفقات والإيرادات للموازنة الجزئية المختلفة لموازنة الدولة المجمعة، أما الشكل الآخر للتوازن فهو التوازن المالي للاقتصاد الوطني، حيث يكون فيه توازن الجانبين المالي والمادي لعملية الإنتاج الاجتماعية من خلال تطابق الخطة الاقتصادية الوطنية مع مجموع موازين التمويل المتنوعة. ومما سبق نلاحظ أن الفكر الاشتراكي ينادي بضرورة التوازن في الموازنة العامة لدولة، دون إحداث عجز فيها، بحيث يكون هذا التوازن محصلة للتوازن في الموازنات المحلية، التي تمثل في الأخير الموازنة العامة للدولة¹.

5 - المذهب الإسلامي

تهتم الدولة الإسلامية بكفاية المصالح والحاجات الأساسية للمجتمع وذلك بما تملكه من إيرادات عامة، ففي المذهب الإسلامي نجد أن الدولة دائما تسعى إلى التوازن المحاسبي للموازنة العامة لأنه بمثابة مؤشر عن استقرار الأوضاع الاقتصادية وسلامة البنيان الاقتصادي، ففي مثل هذه الحالة لن تلجأ الدولة إلى الأدوات غير العادية لتمويل موازنتها عند وقوع عجز في موازنتها العامة، وإذا استدعت الحالات الطارئة التي تتطلب منها الاستعانة بالإيرادات غير العادية فتتخلى عن قاعدة التوازن المحاسبي من أجل تحقيق مصلحة الدولة، فنلاحظ أن الأصل في جمل النفقات العامة العادية للدولة الإسلامية تتقدر وفقا للأهداف الأساسية للدولة ومدى استطاعتها على تحصيل الإيرادات، ففي حالة عدم كفاية الإيرادات، ووقوع عجز في الموازنة العامة للدولة تستعين بالإيرادات غير العادية من أجل سد هذا العجز².

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر- تونس، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب العجز الموازني

أولاً: أنواع العجز

لعجز الموازنة العامة أنواع وأشكال كثيرة أهمها:

1 - العجز الجاري: ويعبر عنه بالفرق بين مطالب القطاع الحكومي والموارد الحكومية باستثناء النفقات الحكومية

المخصصة لسداد الديون المتراكمة عن السنوات السابقة والذي يجب تمويله بالاقتراض¹

2 - العجز الكلي (الشامل): فالعجز الشامل يحاول توسيع مفهوم العجز، ليشمل بالإضافة إلى الجهاز الحكومي

جميع الكيانات الحكومية الأخرى كالهيئات المحلية والهيئات اللامركزية والمشاريع العامة للدولة، ومنه يصبح العجز

مساوياً للفرق بين مجموع إيرادات الحكومة، والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام، بحيث أن هذا

العجز لا بد من تغطية باقتراض جديد، إضافة إلى ذلك فهذا العجز يقدم صورة وافية لكل أنشطة الكيانات

الحكومية.

3- العجز المفروض: هي الأعباء والنفقات التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات، والكوارث، والحروب هي

التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية الذي يؤدي في بعض الحالات إلى الاختناق.

4- العجز المالي المقصود: فقد تلجأ الدولة إلى العجز المقصود في الموازنة عندما تعاني من أزمة اقتصادية،

وتحشى على اقتصادها من الشلل، وبذلك فهي تخفض من الضرائب وتزيد في الانخفاض حتى تحدث استثمارات،

وتنشئ مناصب شغل كبيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنعش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي

يسبب عجزاً في الموازنة إلا أنه يكون مقصوداً من طرف الحكومة التي تسعى من ورائه تخطي الأزمة بسلام، وتحقيق

رخاء للمجتمع.

5- العجز البنوي أو الهيكلي: هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو

النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي

تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة.

6- العجز الأساسي: وهو العجز بدون فوائد لاستبعاده لجميع اعتمادات الفوائد، حيث يهدف هذا المقياس إلى

التعرف على تحسين أو تدهور مديونية الحكومة نتيجة للسياسة الموازنة الجارية، ولكن ما يؤخذ على هذا المفهوم

¹ جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازني، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زياني عاشور بالحلقة، العدد الواحد والعشرون، فيفري 2015، ص 44.

بإستبعاده لعنصر هام من عناصر العجز في الدول النامية وهو الفوائد المستحقة على الديون الخارجية، والتي أصبحت تشكل عبئا كبيرا على هذه الدول.

7- العجز التشغيلي : هو ذلك العجز الذي يمثل متطلبات الاقتراض الحكومي والقطاع العام مخصصا منه الجزء الذي دفع من فوائد من أجل تصحيح التضخم، وذلك من خلال معامل التصحيح النقدي ويحتوي سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءا من النقود لتعويضهم عن الخسائر الناجمة نتيجة ارتفاع الأسعار، فمعظم الدول تعاني من معدلات التضخم، لذا يشترط الدائنون ربط قيم ديونهم وفوائدها بالتغيرات في الأسعار، لأن التضخم يعمل على تخفيض القيم الحقيقية للديون القائمة، وغالبا ما لا تكون الفوائد التي تدفع في تغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون كافية، وفي مثل هذه الحالات يرتفع حجم العجز إذا تم استخدام مقياس صافي احتياجات القطاع الحكومي من آثار ارتفاع الأسعار، بإضافة للفوائد الحقيقية من مستلزمات القطاع الحكومي من القروض¹.

ثانيا: الأسباب

يمكن حصر العوامل المسببة للعجز الموازي في مجموعتين تهم الأولى منها بالعوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام، أما الثانية فتهم بالعوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة.

1_ مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: ونجد ضمنها عدة سلوكيات منها:

- الأخذ بنظرية العجز المنظم التي تمثل تعبيرا صريحا عن أفكار كل من Keynes.mirdal.linda والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الأزمات خاصة منها الكساد يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي، وذلك لكون الجهاز الإنتاجي في الدول المتقدمة يتميز بمرونة تمكنه من زيادة عرض السلع والخدمات، فضلا عن وجود موارد وطاقت عاطلة نتيجة انخفاض الطلب.
- أن معالجة الركود الاقتصادي بزيادة الإنفاق العام مسألة هامة كونها تعمل على زيادة التشغيل، حتى وإن أدى ذلك إلى إحداث تضخم، فحسب هذه النظرية فإن التضخم لا يشكل أي قلق طالما أن الاقتصاد لم يبلغ مستوى التشغيل الكامل، وتؤدي الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن الإنفاق العام إلى زيادة الضرائب على المداخيل والأرباح مما يمكن من القضاء لاحقا على العجز، خاصة وإن مثل هذا الوضع سيسمح للدولة بالكف أو على الأقل التقليل من منح الإعانات للعاطلين.
- زيادة حجم الدولة

¹ عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013)، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

2_ مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم

الثالث حيث يمكن أن نلاحظ منها ما يلي:

- ضعف الجهد الضريبي الذي يعتمد تحديده أساسا على حجم الدخل القومي الذي يعتبر ضعيفا في الدول النامية.
- ارتفاع درجة التهرب الضريبي الناجم عن اتساع حجم الاقتصادي الموازي من جهة، ولضعف تأهيل الإدارة الضريبية من جهة أخرى.
- كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.
- اعتماد الضرائب على أوعية غير مستقرة كأسعار المواد الأولية، وهو ما يعمل على عدم استقرار الإيرادات العامة¹.

المطلب الثالث: معالجة العجز الموازي وآثاره

أولا: طرق المعالجة

تنتهج الدولة برامج إصلاح لمعالجة المشكلة تتمثل في:

1- برامج الإصلاح والتنمية الذاتية : تنتهج كثيرا من دول العالم برامج الإصلاح الذاتية التي تعتمد على إجراءات وطرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي وخصائص تهدف هذه البرامج إلى ترشيد النفقات العامة، وزيادة الإيرادات الضرورية بفرض الضرائب على جميع المجالات القابلة لذلك أي الإبقاء على دور الدولة واضحا في الاقتصاد بما يحقق التنمية الشاملة والتخطيط المحكم، وفي إطار برامج الإصلاح الذاتي، وبغية علاج الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي تلجأ الدولة إلى إتباع اخذ السياسات التمويلية التالية:

_ سياسة التمويل الداخلي لتغطية العجز في الموازنة

_ ترشيد النفقات العامة².

2- برامج الإصلاح واللجوء إلى المؤسسات المالية: يشترط صندوق النقد الدولي لعلاج مشكلة عجز الموازنة

العامة، تدعيم مجموعة من السياسات الموجهة إلى القطاع المالي، وهو ما تعمل به الدول الراغبة في الاستفادة من برامجه، وذلك بتطبيق جملة من التدابير المالية وتعديل سياستها القائمة، وهو النشاط الضروري قبل الحصول على الدعم المالي كجزء من عملية التكيف الذي يهدف إليه الصندوق، ويشمل جملة التدابير الخاصة بجوانب

¹ شبيبي عبد الرحيم ، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي: حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2006-2007، ص 159-160.

² محمد البدر، إدارة الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم إدارة أعمال، جامعة دمشق- سوريا، 2009-2010، ص 17.

المصرفيات، ينبغي اتخاذ إجراءات اللازمة لضبط الإنفاق بما يقلل عجز الموازنة العامة والمصرفيات المقصودة لتخفيض هذه النفقات غير المكتملة وذلك بالتركيز على الجوانب التالية:

- _ إجراء الاستقطاعات المالية للقطاعات التي تتحمل التقشف، كقطاع الدفاع والقطاع الاجتماعي وقطاع الإدارة.
- _ إلغاء المعونات والمصرفيات الاستهلاكية التي تشجع النمو والاستثمار، أي رفع الدعم الحكومي على السلع الضرورية، وحصرها في الفئات المستحق لها، يشترط أن يتم التخفيض في التكاليف المترتبة على هذا الإجراء، كتقليل أعداد الموظفين في القطاع العام. أما من جانب الضرائب، فإن البرنامج يوصي بضرورة تطبيق الإصلاحات الضريبية إلى زيادة المرونة وشمولية النظام الضريبي، وتندرج هذه السياسة ضمن الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين وسائل جبايتها بما يقلل التهرب الضريبي.
- _ استخدام سياسة تسعيرية تتناسب وكلفة إنتاج السلع والخدمات.
- _ إلغاء الدعم الحكومي الممنوح للمؤسسات العامة، وكذا تصفية المشروعات التي تحقق خسارة دائمة ومستمرة. كما يوصي الصندوق بإجراء دراسات لإمكانية تطبيق الخصخصة على اعتبار أنها تؤدي إلى تقليل أعباء الإنفاق العام، وزيادة الإجراءات، مما يقلل العبء عن الموازنة العامة ويخفض العجز فيها.
- وفي مجال ميزان المدفوعات يشير صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تقليل عجز الميزان التجاري، بتصحيح الثغرة المالية بين الاستثمارات وادخارات القطاع الخاص وعجز أو فائض الحكومة، كما أن برنامج صندوق النقد الدولي يضع حدوداً على الاهتمام المصرفي الداخلي للحكومة والذي يهدف إلى مراعاة الحدود للقروض الحكومية المسموح بها لتمويل عجز الموازنة العامة¹.

ثانياً: آثار العجز الموازني

يتم تمويل العجز في الموازنة للدولة بواسطة مصدرين تمويل محلي ويضم زيادة الإصدار النقدي الممنوح للحكومة وكذا الاقتراض الداخلي، والثاني التمويل الخارجي ويترك التمويل آثار متعددة تختلف باختلاف طرق التمويل.

¹ بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة وهران السالفة 31000، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهران، ص 5.

1_ الآثار السلبية للعجز الموازني:

يحدث العجز الموازني تأثيرات متعددة تعتمد وتتحدد بطريقة تمويلية فالاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي تتطلب فعاليته ونجاحه على جملة من العوامل أهمها استقرار قيمة العملة وإيجابية معدلات الفائدة ونشاط الأسواق المالية وثقة الحكومة... وغيرها.

ومن أهم نتائجه زيادة عبء الدين المحلي وارتفاع معدلات الفائدة وما يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية، إضافة إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء، كما يؤدي العجز الموازني إذا مول عن طريق الإصدار النقدي والائتمان المصرفي إلى التضخم الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لغالبية المواطنين وتدهور صرف العملة المحلية يرافقه نتائج سلبية على أسعار الاستيرادات، كما يؤدي إلى زيادة في تفاوت توزيع الدخل القومي، ومن جانب آخر سيجبر الحكومة على تقليص مشاريعها تبعا لزيادة كلفة الإنشاء والتوزيع. وقد يتم التمويل من مصادر خارجية ويعد تمويلا غير تضخمي نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة أو تحاشيا للسياسات الانكماشية... الخ.

2_ الآثار الايجابية لسياسة العجز الموازني:

قد يحدث العجز الموازني آثارا ايجابية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الأثر على تدعيم استهلاك العائلات: يعتبر جلب استهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي حيث تشير بعض الإحصائيات أن الاتحاد الأوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ سنة 1997 بعد أن عرف استهلاك العائلات تطور بنحو 2.8 بالمئة أين كثفت المؤسسات قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع وهو ما حفز استثمار المؤسسات أين تم رفع الدخل المتاح كنتيجة لسياسة التحويلات التي تفرض ارتفاع في الإنفاق العمومي.
- الأثر على إنعاش الاستثمارات: يسمح الاستثمار برفع الإنتاج والدخل ويؤدي الادخار الإضافي إلى موازنة الاستثمار الإضافي ثم ضخه في القناة الاقتصادية¹.

¹ أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

المطلب الرابع: تطور عجز موازنة الجزائر

تعاين الجزائر من عجز هيكلية أي بمعنى آخر إن الموازنة العامة في الجزائر تعاني من عجز مستمر، وذلك راجع إلى اعتمادها على ما يعادل 97٪ من إيرادات الجباية البترولية، وبسبب الأزمات البترولية أصبحت في دائرة الخطر.

تتضمن الموازنة العامة الجزائرية إيرادات متكونة من جباية بترولية وجباية عادية ونفقات أهمها نفقات التسيير والتجهيز في حالة ارتفاع النفقات عن الإيرادات يحدث عجز موازني وهذا ما شهدته الجزائر فعلا.

جدول رقم (1-1): الإيرادات والنفقات العامة والعجز الموازني للفترة 2000 - 2015.

السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات العامة	الرصيد الموازني الإجمالي
2000	404.90	720	1124.9	856.2	321.9	1178.1	-54.4
2001	549.10	840.6	1389.7	963.6	357.4	1321.0	55.2
2002	660.30	916.4	1576.7	1097.70	452.9	1550.60	-16.1
2003	689.50	836.1	1524.50	1122.8	567.4	1690.2	-10.4
2004	744.20	862.2	1606.40	1251.10	640.7	1891.80	-187.3
2005	815.00	999	1714.00	1245.10	806.9	2052.00	-472.2
2006	925.90	916	1841.90	1437.90	1015.10	2453.00	-647.3
2007	976.10	973	1949.10	1673.90	1434.60	3108.60	-1282.00
2008	1187.0	1715.40	2902.40	2217.80	1973.30	4191.10	-1381.20
2009	1348.3	1927.00	3275.30	2300.00	1946.30	4246.30	-1113.70
2010	1572.9	1501.70	3074.60	2659.10	1807.90	4466.90	-1496.60
2011	1960.4	1519.00	3489.80	3879.20	1974.40	5853.60	-2468.90
2012	2284.9	1615.90	3804.00	4782.60	2275.50	7058.20	-3246.20
2013	2279.41	1615.900	3895.315	4131.536	1892.585	5024.131	-2205.945
2014	2330.62	1577.730	3908.357	4486.313	2493.940	6980.83	-3134.233

المصدر: حسين بن طاهر، سهلية بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة خنشلة - الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015،

ص 13 و 14.

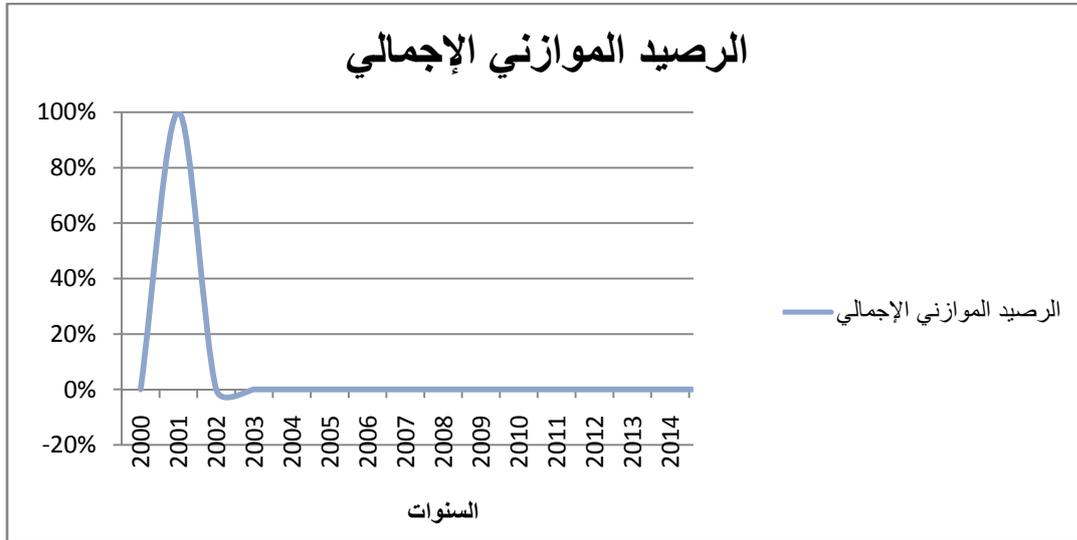
1 - تطور الإيرادات والنفقات:

نلاحظ من الجدول الأول:

أن إيرادات الدولة ارتفعت منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بمبلغ 3908.357 مليار دج، وانخفضت في سنة 2015 لتصل قيمتها 1318.609 مليار دج، وذلك راجع إلى انخفاض إيرادات الجباية العادية والبتروولية.

إن النفقات الدولية شهدت ارتفاعا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 ثم سجلت انخفاضا في السنتين 2014 ، وذلك بسبب انخفاض النفقات التجهيز والتسيير.

شكل رقم (1-1): تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2014.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من المنحنى البياني رقم (2-1) الذي يمثل تطور الرصيد الموازني أن :

الموازنة العامة سجلت رصيда سالباً في جميع السنوات عدا سنة 2001 حيث بلغت قيمتها 55.2 مليار دج، في حين توالى قيمة العجز في الارتفاع لتبلغ ذروتها في سنة 2014 بمبلغ -3134.233 مليار دج، وذلك راجع إلى تحفيز الحكومة لمعدلات النمو الاقتصادي، عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري وكذلك بسبب انخفاض الإيرادات وخاصة البتروولية وزيادة النفقات.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم دراسة تطور الموازنة العامة ونشأتها حيث تشكل أداة لتخطيط النفقات الموجهة للتسيير والتجهيز من جهة وإيرادات الدولة من جهة أخرى ولعلها اكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق النفع العام وتطور الاقتصاد لمواجهة الأزمات وخاصة العجز الموازني فهي أداة الدولة لتنفيذ الخيارات السياسية المتعلقة بالإيرادات والنفقات، والاجتماعية في مجال الإنتاج والخدمات ... ولا يكتمل هذا الدور إلا إذا ضبطتها قواعد فنية محكمة.

لقد أصبح العجز بالموازنة العامة للدولة، من الأمور الضرورية التي تأخذها الدولة محمل الجد لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان باستخدامها لسبل ناجعة لعلاجها. لذا قامت باستحداث أدوات مالية إسلامية تعرف بالصكوك الإسلامية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

تمهيد:

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة منافسة شديدة على مختلف المستويات الاقتصادية، المالية والتكنولوجية، وفي ظل الإبداع والابتكار أفكار وتقنيات وأدوات جديدة ذات كفاءة وأكثر فعالية في تلبية الاحتياجات المتعددة والمتجددة، ومن بينها نجد الأدوات المالية الإسلامية التي عرفت نمواً سريعاً، وعلى رأسها الصكوك فهي أداة مالية تستمد خصائصها ومبادئها من الشريعة الإسلامية، تستخدم في العمليات التمويلية والاستثمارية، وأنسب للمشاريع الضخمة كمشاريع البنية التحتية.

فمنذ بدأت صناعتها وهي تبرز تقدماً ملحوظاً وازدهاراً واسعاً مكنتها من استقطاب أعداد كبيرة من المستثمرين في مختلف العالم الإسلامي وغير الإسلامي، وصارت متاحة للجميع أفراداً وشركات و حكومات.

ولمعالجة هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى ثلاث:

المبحث الأول: مدخل إلى الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الصكوك الإسلامية .

المبحث الثالث: الصكوك الحكومية الإسلامية.

المبحث الأول: مدخل إلى الصكوك الإسلامية

لقد حظيت الصكوك الإسلامية بأهمية كبيرة من قبل مختلف المستثمرين في معظم أنحاء العالم، نظرا لما تتميز به من خصائص التي ميزتها عن بقية الأوراق المالية التقليدية، ولهذا فهي تتعدد وتتنوع حسب الغرض من إصدارها.

المطلب الأول: مفهوم الصكوك الإسلامية وخصائصها:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أبرز المنتجات والأدوات المالية التي تمكنت من استقطاب العديد من المدخرين، بحيث استطاعت أن تجد لها مكانة بارزة في الأسواق العالمية.

أولاً: مفهوم الصكوك الإسلامية:

1 - تعريف الصك لغة:¹

الصكوك جمع صك، وقد ورد المصطلح بكافة مشتقاته في قواميس ومعاجم اللغة، ففي مختار الصحاح الصكوك: "صكه ضربه...، والصك: كتاب وهو فارسي معرب، والجمع: اصك، وصياك، وصكوك"

وفي معجم الرائد: "1. صَكُّ: جمعه صُكوك وأصك وصياك... 2. وثيقة اعتراف بالمال المقبوض أو نحوه. 3. وثيقة تثبت حقا في ملك أو نحوه"

ويخدم دراستنا المفهوم الأخرى، وهو: اعتبار الصك وثيقة اعتراف واثبات حق سواء أكان مالا أو غيره. هذا عن المفهوم اللغوي للصكوك.

2 - مفهوم الصكوك الإسلامية اصطلاحاً:

تعددت عبارات الباحثين والهيئات والمجالس المتخصصة في تمويل الإسلامي من حيث تحديد مفهوم الصكوك الإسلامية، ويمكن أن نذكر من بينها:

¹ أحمد إسحاق الأمين حامد، "الصكوك الاستثمارية وعلاج مخاطره"، رسالة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك - الأردن، 2005، ص21.

1 - تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية : "الصكوك وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبأ استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹.

2 - تعريف مجلس الخدمات المالية الإسلامية : "الصك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في موجودات عينية أو مختلطة من الموجودات، أو في موجودات مشروع محدد أو نشاط استثماري"².

من التعاريف التالية نستنتج أن:

الصكوك الإسلامية هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تصدر باسم مالكيها تمثل حصصاً شائعة في الموجودات قابلة للتداول وفق لضوابط شرعية، ويشترك حملتها في الأرباح وخسائر.

ثانياً: خصائص الصكوك الإسلامية

ثمة خصائص عامة تميز الصكوك الإسلامية عن غيرها من الأوراق المالية التقليدية، ساهمت في إنشائها، ومن أهم هذه الخصائص العامة مايلي³:

1 - تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقاً من قيمتها الاسمية وحصة حملة الصكوك من الأرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم، وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم.

¹ بن عمر يوسف، تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية، رسالة الماجستير، تخصص مالية مؤسسية، جامعة قاصدي مرباح بوقلة - الجزائر، 2013-2014، ص3.

² شعيب يونس، دور الصكوك الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، سبتمبر 2014، ص3.

³ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2014، ص7.

2 - وثائق تصدر باسم مالكيها بفئات متساوية القيمة:

تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنه تمثل حصصاً شائعة في الموجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتسيير شراء وتداول هذه الصكوك، وبذلك يشبه الصك الإسلامي السهم الذي يصدر بفئات متساوية ويمثل حصة شائعة في صافي أصول شركة المساهمة، كما انه يلتقي في ذلك مع السندات التقليدية والتي تصدر بفئات متساوية.

3 - تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية: تخصص حصيلة الصكوك الإسلامية للاستثمار في

مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها، وتأخذ أحكامها، أي الضوابط تنظيم إصدارها وتداولها.

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية:

تعدد الصكوك الإسلامية باختلاف آليات إصدارها التي تتم وفق صيغ التمويل الإسلامية، لذا فإنه يمكن تصنيفها إلى صكوك قابلة للتداول وصكوك غير قابلة للتداول.

أولاً: الصكوك القابلة للتداول:

1 - صكوك المشاركة:

تعرف صكوك المشاركة بأنها: "وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار صكوك المشاركة على أساس الشركة أو على أساس المضاربة أو على أساس الوكالة بالاستثمار"¹.

وتنقسم صكوك المشاركة أيضاً إلى عدة أنواع نذكر منها ما يلي²:

¹ كشاف شافية، أهمية الصكوك الإسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بالجزائر، العدد 14، 2014، ص 81-83.

² معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشاريع التنموية الاقتصادية، ملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة - الجزائر، يومي 3 و4 ديسمبر 2012، ص 4.

- **صكوك المشاركة الدائمة** : وهي تشبه إلى حد كبير الأسهم الدائمة، مع إمكانية دخول الجهة المصدرة بنسبة معينة في رأسمال المشروع وطرح الباقي في صورة صكوك للاكتتاب، سواء كانت الإدارة للمصدرة أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث معين، وتعتبر هذه الصكوك بديلا عن الأسهم، حيث يمكن للمصدر أن يوسع نشاطه أو ينشئ مشروعاً موازياً، فيقوم - باعتباره شخصية معنوية - بالتكفل بجزء من رأس المال ويطرح الجزء الباقي للاكتتاب.

- **صكوك المشاركة المحدودة** : وتكون مؤقتة بفترة زمنية محددة عادة ما تكون فترة متوسطة تنتهي بانتهاء المشروع أو الموسم أو انتهاء الدورة الصناعية... الخ، وتكون نهايتها بإحدى الصورتين:

أ - **صكوك المشاركة المستردة بالتدرج** : حيث تسترد قيمة هذه الصكوك بصورة تدريجية وفقاً لأقساط دورية، ويحصل حاملها على جزء من الأرباح إن وجدت حسب ما بقي له من رصيد لم يدفع بعد.

ب - **صكوك المشاركة المستردة في نهاية المدة (المنتهية بالتملك إلى المصدرة)** : فعند نهاية المشروع يقوم المصدر عادة بإعادة شراء هذه الصكوك من أصحابها بالسعر الحقيقي، ويكون ذلك في حالة التصفية الإجبارية، كأن يكون المشروع هو القيام و بحفر منجم، ففي نهاية المشروع (الحفر) يقوم المصدر بإعادة تقييم أصول المشروع (آلات، تجهيزات...) وإعطاء قيمتها إلى أصحاب الصكوك، في حين يمتلك هو تلك الأصول

2 - صكوك المضاربة:

تعتبر صكوك المضاربة عقداً بين طرفين (المضارب) والمستثمر (رب المال)، يقدم المستثمر رأس المال للمضارب والذي بدوره يقوم بتوظيفه في مشروع متفق عليه، على أن يتم تقسيم الأرباح المحققة وفقاً لنسب معينة، أما الخسائر فيتحملها أصحاب المال إذا لم يقصر المضارب أو يهمل¹.

حيث تصدر صكوك المضاربة حسب النشاط التجاري أو الصناعي أو العقاري كما يلي²:

¹ لخلو بوخاري، وليد عايب، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية واثراً الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغيراية - الجزائر، فيفري 2011، ص8.

² مفتاح صالح، رحال فطيمة، " واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومي 5 و6 ماي 2014، ص3 و4.

– **سندات المضاربة التجارية :** وهي تشمل جميع الحالات التي ترغب فيها الشركة بالمتاجرة في السلع الجاهزة الصنع وتشمل هذه المتاجرة سائر عمليات الشراء بقصد البيع.

– **سندات المضاربة الصناعية :** وهي الحالات التي يكون فيها عمل الشركة صناعيا حيث تشتري مثلا برأس مال القراض مدخلات صناعية وتقوم بالنتاج وتسويق المنتجات، وعليه فان الشركة الصناعية تستطيع أن تطرح سندات المضاربة الصناعية للاكتتاب على أساس أنها تشتري المواد الخام وتجهز الإنتاج. ويتم إعلان طريقة تحقيق الأرباح ونسبة التوزيع وسائر الشروط المقبولة شرعا.

– **سندات المضاربة الزراعية :** وتكون هذه في حالة إذا كان عمل الشركة زراعيا، فالسندات الصادرة بهذه الطريقة تؤمن رأس مال اللازم لشراء البذر وإعداد الأرض وتسميد الزرع وحصاد المنتجات وتصنيفها وإعدادها للتسويق.

– **سندات المضاربة العقارية :** وهي تشمل الحالات التي يكون فيها عمل الشركة عقاريا أي انه يقوم على شراء الأراضي وتطويرها وإنشاء الأبنية السكنية والأسواق التجارية.

3 - صكوك صناديق الاستثمار :

يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار، وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد، وبالطبع منها المجالات المالية، وتصدر الصناديق بأجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة)، أو بأجال وأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)، وتكيف شرعيا على أساس صيغة المضاربة المقيدة، وهذه الصناديق تمثل الصيغة الأم لكل الأنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في السوق النقد الإسلامي¹.

4 - صكوك الإجارة:

يعرفها بعض الباحثين بأنه "وضع موجودات دارة للدخل كضمان أو أساس، مقابل إصدار صكوك تعبر في ذاته أصولا مالية"، فالغرض إذن من صكوك الإجارة تحويل الأعيان والمنافع التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية

¹ بن ثابت علي، فني مايا "التجربة السودانية الأردنية في تمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بعنابه- الجزائر، يومي 8 و9 ديسمبر 2013، ص5.

(سندات) يمكن أن تجري عليها عمليات التبادل والتداول فيسوق ثانوية وعلى ذلك يمكن تعريفها بأنها سندات (وثائق) ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع مؤجرة، كإيجار قطعة أرض أو إيجار تجهيزات معينة كالمطابخ والبواخر، ويمكن أن يكون هذا العائد ثابتاً أو متغيراً.

تتميز هذه الصكوك بمجموعة من الخصائص مما يجعلها أساساً مهماً في السوق التمويلية الإسلامية ومن أهم هذه الخصائص¹:

– **خضوعها لعوامل السوق:** تتأثر قيمتها السوقية بعوامل العرض والطلب فيه، بحيث إذا ارتفعت القيمة السوقية لتلك الأعيان، فإن قيمة الصكوك تبعاً لذلك، وتهدبط قيمتها إذا انخفضت القيمة السوقية لأعيان التي تمثلها.

– **مرونتها:** إذا لا يخفى أن هذه الصكوك تتمتع بمرونة كبيرة، سواء من حيث المشروعات التي يمكن تمويلها بها، أم من حيث الجهات المستفيدة من التمويل، أم من حيث الوساطة المالية المتضمنة فيها، أم من حيث الخيارات المتعددة التي تتاح لطالب التمويل، أم من حيث أنواع الأملاك والمشروعات التي يمكن تمويلها ...

– **استقرار السعر وثبات العائد:** عند مقارنة صكوك الإجارة بغيرها من الأوراق المالية يظهر بجملاء أن معظم صور هذه الصكوك تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار في السعر والثبات في العائد، وبدرجة عالية من العلم المسبق بمقدار ذلك العائد وقت شراء الصك.

5 – المزارعة:

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول².

6 – المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد³.

¹ لخلو بوخاري، وليد عايب، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية واثراً الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 5 و 6.

² فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، جويلية 2008، ص 17.

³ الطيب داودي، صيرفة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، لمؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، يومي 5 و 6 ماي 2014، ص 4.

7 - صكوك المغارسة:

هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس الأشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس¹.

ثانيا: الصكوك غير قابلة للتداول:

1 - صكوك الاستصناع:

وهي عبارة عن " وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع ملكا لحملة الصكوك"، فالمصدر لتلك الصكوك هو الصانع، والمكاتبون هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب تكلفه المصنوع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد².

2 - صكوك المراجعة:

وتمثل وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.

ومصدر هذه الصكوك هو بائع بضاعة المراجعة، والمكاتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شرائها، ويملك حملة الصكوك هذه البضاعة ويستحقون ثمن بيعها³.

3 - صكوك السلم:

هي وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم والغرض منه تمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل وبعد ذلك يتم بيعها والعائد على الصكوك يتمثل في الربح الناتج عن البيع، وهي غير قابلة للتداول إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع يعني ذلك بعد استلام السلعة وقبل بيعها، فهو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، بيع آجل بعاجل، وهو عكس البيع بضمن مؤجل⁴.

¹ نعيم نصر داود، " البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص97.

² مفتاح صالح، رحال فطيمة، " واقع صناعة الصكوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سبق ذكره، ص8.

³ زاهرة علي محمد بني عامر، "التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية"، رسالة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية اليرموك- الأردن، 2008، ص97.

⁴ أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة تبسة - الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014، ص6.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الصكوك الإسلامية:

اكتسبت الصكوك الإسلامية أهمية بالغة وذلك لما تقدمه من مميزات مالية واستثمارية فريدة، كذلك ساهمت في تحقيق العديد من الأهداف.

أولاً: أهمية الصكوك الإسلامية:

لقد تزايدت أهمية إصدار الصكوك الإسلامية في النشاط الاقتصادي نتيجة العديد من العوامل، من أبرزها:¹
 - إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة تكامل النظام المالي الإسلامي.

- تسهم الصكوك في جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال التي ترغب في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة من خارج العالم الإسلامي.

- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك الإسلامية تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

- تتيح للحكومات الحصول على تمويل لمشروعاتها، خاصة التنمية ومشاريع البنية التحتية.

- تتيح للشركات الحصول على تمويل مشروع، يساعدها في التوسع في أنشطتها الاستثمارية

- تعتبر من الأدوات الهامة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للأفراد والمؤسسات والحكومات.
 بالإضافة إلى:

- تغطي عدد كبيراً من الشركات التي تحتاج إلى تمويل طويل الآجل.²

- المساعدة في تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة، المساعدة في تطوير سوق المال من خلال طرح أوراق مالية قابلة للتداول.³

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص10.

² أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص6.

³ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص10.

ثانيا: أهداف الصكوك الإسلامية:

تهدف عملية إصدار الصكوك الإسلامية أساسا إلى ¹:

- المساهمة في جمع رأسمال تمويل إنشاء مشروع استثماري من خلال تعبئة موارده من المستثمرين، وذلك من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حسيبة الاكتتاب فيها رأسمال المشرع.
- تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو لإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية الحكومات والشركات إلى وحدات تمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.
- تحسين القدرة الائتمانية والهيكلية التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.

المطلب الرابع: مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات الاستثمارية التقليدية

تتفق الصكوك الإسلامية مع أدوات الاستثمارية التقليدية في بعض الأمور وتختلف معها في بعض أمور الأخرى كما يتضح ممايلي:

1. أوجه الاتفاق بين الصكوك والسندات ²:

- كلاهما أوراق مالية متداولة، غرضها الأساس هو التمويل
- من خلال الصكوك أو السندات يمكن أداء وتنفيذ كثير من الوظائف المهمة، كالتحكم في حجم السيولة النقدية، وتمويل الأغراض المختلفة
- تصنف الصكوك والسندات - بشكل عام - بأنها أوراق مالية ذات استقرار كبير ومخاطر متدنية.

¹ بوخدوني وهيبه، منتجات الهندسة المالية: واقع وآفاق، ملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أبريل 2016، ص16.

² صفية أحمد أبو بكر، الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 3 جوان 2009، ص14.

2 - أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات¹:

- الصك يمثل حصة معلومة في ملكية أصول مشروع استثماري، فحق صاحب الصك، عيني مرتبط بأصول المشروع أو الشركة بينما السند يمثل ديناً في ذمة مصدره (جهة الإصدار).

- إيراد الصكوك ليست بفوائد على القيمة الاسمية لها، بل هي متأتية من عوائد النشاط الاستثماري لأصول الصكوك (استثمار الأموال المجمعة من عملية إصدار الصكوك)، أو الإيراد من الأصول التي يملكها (عملية تصكيك للأصول)، في حين للسندات حق دين نقدي، يحصل حاملها على فائدة مدفوعة، مسبقاً أو عند انتهاء أجله.

- من بين أهم الفروقات كون السندات أوراق مالية محرمة، والصكوك ورقة مالية مباحة مهيكلتة على أساس عقد شرعي وفق صيغة من الصيغ التمويل الإسلامي.

- في موعد استحقاق السند يستحق مالكة للقيمة الاسمية المدفوعة عليه، مضاف إليها الفوائد المحددة عنها مسبقاً، فهو لا يتأثر بالمركز المالي للمصدر ولا بنتائج أعمال الشركة، باختلاف تأثير مالك الصك بنتائج أعمال المشروع، فيحتمل الأخطار والخسائر المحتملة، كما يشارك في الأرباح المحققة، فعليه غرم المشروع كما له غنمه.

- ولكي نميز الصكوك التي هي أوراق مالية مبنية على أصول حقيقية، وبين أنواع السندات التقليدية (المدعومة بالأصول) التي تمثل قرضاً في ذمة المصدر موثقاً برهن وضمنان هو أصول الشركة، ففي هذه الحالة الصكوك تصدر وفق أصول حقيقية في حين السندات المدعومة بالأصول، حق حاملها متعلق بذمة المصدر، والأصول عبارة عن ضمان ورهن لحامل السند.

3 - الفرق بين الصكوك والأسهم:

- إن الصكوك في أغلبها هيكلها أداة تمويل خارج الميزانية، بينما الأسهم حصة مشاعة في رأس مال الشركة، وعليه فحامل الصك ممول للشركة المصدرة، أما مالك السهم فهو شريك ومالك لحصة مشاعة في رأس مال الشركة².

- لما كانت الصكوك أداة مالية غرضها تمويل المصدر، فإنها في غالب لا بد أن تكون مؤقتة ولها تاريخ استحقاق "إطفاء"، بينما الأسهم ورقة مالية غير مؤقتة³. فيما يلي مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية:

¹ بن عمر يوسف، تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 7، 8.

² العيفة عبد الحق، زاهر بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية - دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف - الجزائر، يومي 6 و5 ماي 2014، ص 17.

³ صفية أحمد أبوبكر، "الصكوك الإسلامية"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

جدول رقم (2-1) : مقارنة الصكوك الإسلامية بأدوات الاستثمار التقليدية

تمويل مهيكل		تمويل مباشر		عنصر المقارنة
الصكوك التقليدية	الصكوك الإسلامية	السندات	الأسهم	
1990	1970	1600	1600	تاريخ التطبيق
ملكية حصة شائعة من أصول	مديونية مضمونة بأصول	ملكية حصة شائعة من أصول	مديونية (قرض)	العلاقة بين المصدر والمستثمر
العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة	العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة	مصدر العائد
يعتمد على طبيعة الأصول	قابلة للتداول	قابلة للتداول	قابلة للتداول	القابلية للتداول
خارج الميزانية	خارج الميزانية	تظهر في الميزانية	تظهر في الميزانية	المعاملة المحاسبية
تعتمد على صيغة استثمار الأصول	منخفضة	مرتفعة	منخفضة	درجة المخاطرة
مؤقتة	مؤقتة	غير مؤقتة	مؤقتة	المدة

المصدر: محمد بن إبراهيم السحياي، هيكل الصكوك الإسلامية، عرض مقدم لحلقة نقاش، وحدة البحوث بكلية الشريعة،

الرياض - المملكة السعودية، 23 ربيع الثاني 1429هـ، ص 23.

المبحث الثاني: واقع وآفاق الصكوك الإسلامية

لقد عرفت الصكوك الإسلامية مجموعة من التطورات المتلاحقة والمتسارعة سواء في حجم نشاطها، أو من دائرة انتشارها التي امتدت حتى للدول غير الإسلامية، بالرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها أصبحت قادرة على منافسة المنتجات المالية التقليدية.

المطلب الأول: واقع صناعة الصكوك الإسلامية:

لقد شهدت صناعة الصكوك الإسلامية في السنوات الأخيرة نموا ملحوظا نظرا لتزايد الطلب العالمي عليها، ليس فقط في الدول الإسلامية ولكن أيضا في الدول الغير الإسلامية، حيث رغم أن الإصدار يتركز في ماليزيا و بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الاهتمام أيضا بدأ يتزايد في إفريقيا وشرق آسيا وأوروبا.

إن إصدار الصكوك على مستوى العالم شهد نموا بمعدلات كبيرة منذ عام 2006 حتى عام 2014 رغم أنه عرف انخفاضا في سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسواق المال ومن بينها سوق الصكوك الإسلامية، ولكن بعد هذه السنة شهد حجم الإصدارات ارتفاعا كبيرا مرة أخرى ليصل سنة 2011 حوالي 85.07 مليار دولار و 130 مليار دولار سنة 2012 وهي أقصى قيمة سجلت في حجم إصدارات الصكوك حتى هذه اللحظة، حيث بعد هذه القيمة انخفضت مجددا إصدارات الصكوك إلى 120 مليار دولار أمريكي عام 2013، و 118.84 مليار دولار عام 2014 وترجع أسباب هذه الانخفاضات حسب المختصين إلى تراجع أسعار البترول ومخاطر تقلبات أسعار الصرف في أسواق الناشئة¹.

1 - تطور حجم سوق الصكوك الإسلامية:

على الرغم من حداثة التجربة، إلا أن سوق الصكوك الإسلامية تمكنت من أن تجد لها موطئ قدم في أسواق المال العالمية، وسجلت معدلات مرتفعة في حجم إصداراتها ونموها، وإن كانت قد تراجعت بعض الشيء بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008م)، إلى أنها ما لبثت أن تعافت وشهدت رواجاً واسعاً من جديد فقد نجحت الصكوك الإسلامية خلال السنوات العشر الماضية بتحقيق نمو لافت، حيث ارتفع إجمالي قيمة الإصدارات من (4.98) مليارات دولار تقريبا عام (2004م)، لتصل إلى حوالي (155.3) مليار دولار عام

¹ نور الدين مزباني، خديجة عرقوب، " الصكوك الإسلامية تستقطب الدول غير الإسلامية (التجربة الصينية)", الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أبريل 2016، ص4 و5.

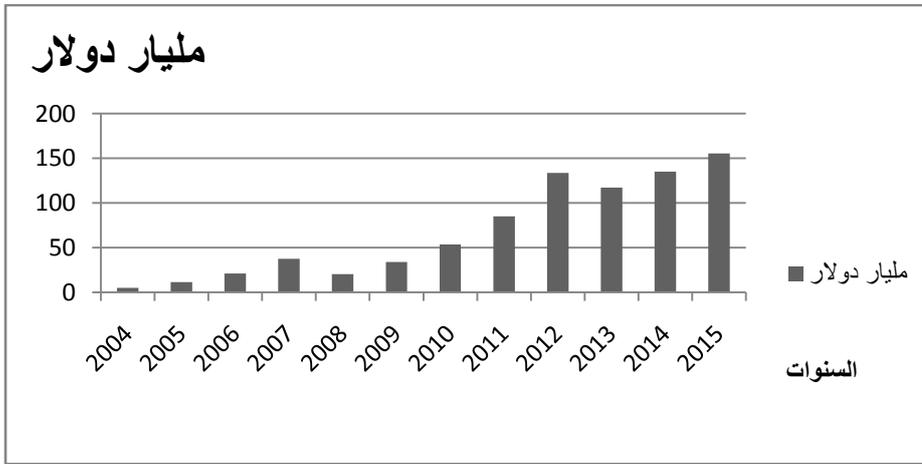
(2015م)، أي تضاعفت بمقدار (31) ضعفاً، ومن المتوقع أيضاً أن ينمو حجم الطلب على إصدارات الصكوك الإسلامية على مستوى العالمي خلال الأعوام الخمسة القادمة، لتصل إلى حوالي (227.3) مليار دولار بحلول العام (2019م)، وإلى حوالي (250.0) مليار دولار بحلول عام (2020م)¹.

جدول رقم(2-2): حجم الصكوك المصدرة للسنوات (2004م) ولغاية مارس لسنة(2015م)

السنة	مليار دولار	السنة	مليار دولار
2004	4.98	2010	53.7
2005	11.27	2011	85.1
2006	20.99	2012	133.7
2007	37.63	2013	117
2008	20.2	2014	135
2009	34.1	2015	155.3

المصدر: أحمد محمد الجيوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

شكل رقم(2-1): حجم الصكوك المصدرة للفترة 2004 - 2015.



مصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول.

يوضح الجدول ارتفاع إجمالي لقيمة الإصدارات خلال فترة 2004 إلى غاية 2015 حيث شهدت نمواً سريعاً بحيث سجلت في سنة 2004 قيمة 4.98 مليار دولار لتصل إلى أضعاف من هذه القيمة خلال سنة 2015 بـ 155.3 مليار دولار مع أنها انخفضت في سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية.

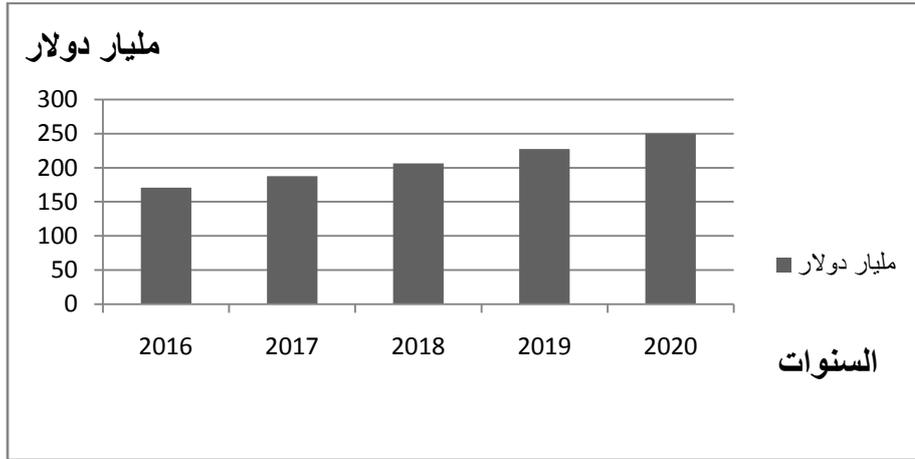
¹ أحمد محمد الجيوسي، "التمويل بالصكوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 - 28 أفريل 2016م، ص 11 و 12.

جدول رقم (2 - 3): حجم إصدارات الصكوك المتوقعة خلال الأعوام (2016 م - 2020 م)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
مليار دولار	170.8	187.9	206.6	227.3	250.0

المصدر: أحمد محمد الجيوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الشكل رقم (2 - 2): يبين حجم الإصدارات المتوقعة خلال (2016 م - 2020 م)



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يوضح هذا الجدول حجم إصدارات الصكوك التي تتوقها خلال السنوات القادمة ارتفاعها متزايد ففي سنة 2016 كانت القيمة 170.8 مليار دولار لتصل في 2020 إلى 250 مليار دولار وهذا دلالة على تفوقها ونجاحها.

2- حجم الصكوك الإسلامية حسب الجهة المصدرة للفترة الممتدة من 2001 - 2014¹:

في بداية الأمر كان سوق الصكوك الإسلامية تسيطر عليه الشركات (العامة والخاصة)، خاصة شركات ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، لكن ومع بداية الأزمة المالية تراجعت إصدارات الشركات وخاصة شركات منطقة دول الخليج والتي انخفض عدد إصداراتها نظرا لضعف ثقة المستثمرين بالقطاع الخاص، وهذا ما أثر سلبا على سوق الصكوك الإسلامية، ولكن في المقابل أتاحت المجال للإصدارات السيادية.

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أبريل 2016، ص 4 و5.

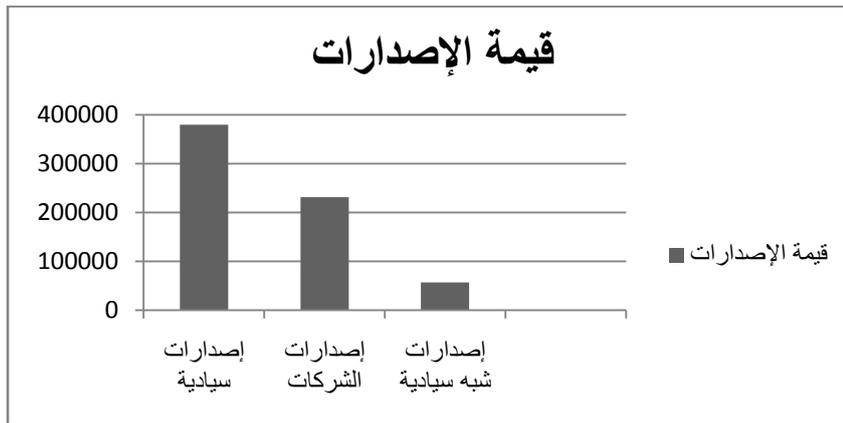
والجدول الموالي يوضح إصدارات الصكوك الإسلامية على المستويين المحلي والدولي وحسب جهة الإصدار.

جدول (2-4): إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من 2001-2014:

النسبة المئوية	قيمة الإصدارات	
56.87%	379914	إصدارات سيادية
34.64%	231414	إصدارات الشركات
8.49%	56730	إصدارات شبه سيادية
100%	668058	مجموع الإصدارات

مصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر(تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص5.

الشكل رقم (2-3): إجمالي حجم إصدارات الصكوك الإسلامية حسب جهة الإصدار للفترة الممتدة من 2001-2014:



المصدر: من إعداد الطلبة حسب معطيات الجدول أعلاه.

يوضح الجدول حجم إصدارات الصكوك حسب جهة المصدرة تترأسها إصدارات السيادية بنسبة 56.87٪،

ثم تليها إصدارات الشركات بنسبة 34.64٪، في كانت إصدارات شبه سيادية هي الأخير بنسبة 8.49٪.

3 - إصدارات الصكوك حسب النوع أو صيغة التمويل خلال الفترة الممتدة من 2001-2014¹:

عموما لا تخرج إصدارات الصكوك الإسلامية عن واحدة من العقود الرئيسية كالإجارة والمراجعة والسلم

والمضاربة الاستصناع والوكالة بالاستثمار، مع وجود صيغ أخرى للصكوك تختص دول معينة بإصدارها.

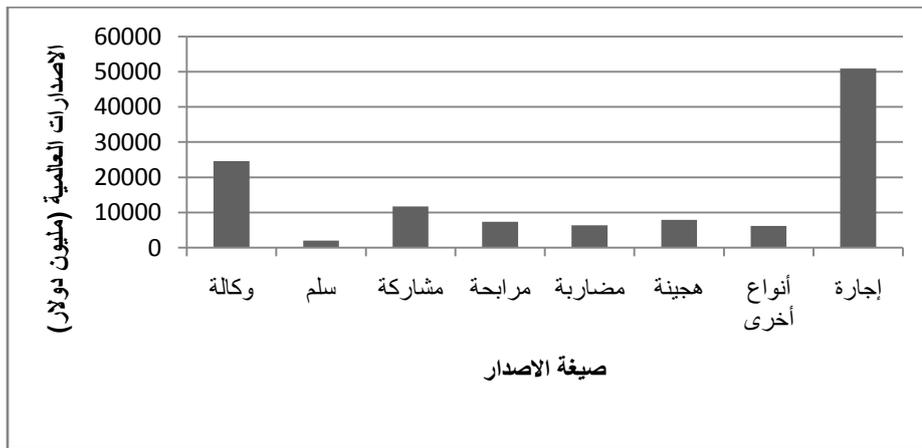
¹ حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر(تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص5.

جدول (2-5): حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية حسب النوع أو صيغ التمويل للفترة الممتدة من 2001 - 2014.

صيغة الإصدار		الإصدارات العالمية (مليون دولار)
النسبة	القيمة	
21%	24623	وكالة
2%	1958	سلم
10%	11689	مشاركة
6%	7329	مراوحة
5%	6325	مضاربة
7%	7859	هجينه
5%	6190	أنواع أخرى
44%	50894	إجارة
100%	116867	المجموع

مصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص5.

شكل رقم (2-4): حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية حسب صيغ التمويل للفترة 2001 - 2014.



المصدر: من إعداد الطلبة حسب معطيات الجدول أعلاه.

يوضح الجدول حجم إصدارات الصكوك عالميا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014 حسب صيغة التمويل بحيث نالت صكوك إجارة مرتبة أولى بنسبة 44% وهذا لأنها تتمتع بخصائص مهمة منها ثبات

العائد وقابليتها للتداول وقلة المخاطرة وخضوعها لعوامل العرض وطلب في السوق، ومرونتها العالية بحيث يمكن إصدارها بأجال متعددة، ثم تليها صكوك الوكالة بنسبة 21٪، في حين جاءت صكوك سلم في المرتبة الأخيرة بنسبة 2٪.

المطلب الثاني: آفاق الصكوك الإسلامية العالمية¹:

يتوقع أن تلعب الصكوك وخصوصاً السيادية منها التي تصدرها دول العالم دوراً رئيسياً في تمويل مشروعات كبيرة تحتاج إلى رؤوس الأموال ضخمة، ويقول خبراء ومصرفيون أن إصدار الصكوك تزايد بشكل ملحوظ على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية بعد أن ظهرت ميزات عديدة لهذا النوع من التمويل الإسلامي مقارنة بالسندات التقليدية خلال سنوات الأزمة المالية العالمية، لكن رغم ذلك فقد جاء في تقرير « ستاندرد أند بورز»: توقعات بأن يبلغ حجم إصدارات الصكوك الإسلامية العالمية، خلال العام الحال ي 2016، ما بين 50 و 55 مليار دولار مقارنة بنحو 63.5 مليار دولار في 2015، ونحو 118.84 مليار دولار في 2014، وأن هناك ثلاثة أنواع رئيسية ستحدد شكل أداء سوق الصكوك في عام 2016 وهي: تطورات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وانخفاض أسعار النفط، واحتمال رفع العقوبات المفروضة على إيران، بحيث قد يؤدي العاملان الأول والثاني إلى استنزاف السيولة من الأسواق العالمية والمحلية، وفي حال بقيت أسعار النفط منخفضة، فإنه لن يكون لدى بعض حكومات الدول المصدر للنفط في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا أي خيار آخر سوى خفض الإنفاق الاستثماري، الذي سيؤدي إلى انخفاض احتياجات التمويل واحتمال انخفاض الإصدارات (التقليدية والإسلامية) بالإضافة إلى ذلك، تعتقد « ستاندرد أند بورز» بأن الكثير من الدول المصدرة للصكوك قد تقرر إصدار سندات تقليدية، بدلا من الصكوك الإسلامية، لأنها أقل تعقيدا، مع ذلك يستفيد السوق من برنامج المصرف المركزي الأوروبي للتسهيل الكمي في بيئة متسمة بعوائد منخفضة مما سيدفع ببعض المستثمرين الأوروبيين التوجه إلى سوق الصكوك، وكذلك في حال رفع العقوبات المفروضة على إيران، وتوجهها إلى الإنفاق بشكل أكبر على مشاريع البنية التحتية، فمن المحتمل أن نشهد بعض فرص النمو الجديدة بالنسبة لسوق الصكوك هناك.

¹ نور الدين مزباني، خديجة عرقوب، الصكوك الإسلامية تستقطب الدول غير الإسلامية (التجربة الصينية)، مرجع سبق ذكره، ص6.

(وكالة تومسون رويترز): هي المصدر العالمي الرائد في معلومات الذكاء للشركات والمهنيين، تجمع بين خبرات هذه الصناعة مع التكنولوجيا المبتكرة لتقديم المعلومات الهامة لكبار صناع القرار في مجال المالية، إدارة الأخطار، القانون، الضرائب والمحاسبة، الملكية الفكرية والعلوم ووسائل الإعلام.

ويتوقع تقرير لوكالة تومسون رويترز أن تستأنف إصدارات الصكوك ارتفاعاً لتصل 237 مليار دولار عام 2018، كما أن الصكوك تتوزع على الدول في كل قارات العالم تقريباً، لكنها تتركز في منطقة الخليج وماليزيا وتركيا وبريطانيا، ولا يقتصر إصدارها على الدول الإسلامية فقط بل حتى الدول غير الإسلامية حيث شمل الصين وألمانيا وعدداً من دول أوروبا، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة تطوير سوق الصكوك الإسلامية مستقبلاً والمشاريع الاستثمارية والنظم الجبائية للنهوض بالمصرفية الإسلامية.

المطلب الثالث: تحديات المعاصرة للصكوك الإسلامية:

بالرغم ما لتلك الصكوك الإسلامية من مميزات وتوقعات للانتشار، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعراقيل تجاه سوق الصكوك الإسلامية ومن أهمها مايلي:

1. **الاختلافات الشرعية:** تواجه الصكوك الإسلامية كسائر المنتجات المالية الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، فالحريصون على سلامة الصيرفة الإسلامية يبالغون أحياناً في تشددهم وورعهم بحيث يجرمون هذه الصكوك أو المنتجات المالية الإسلامية لأقل الشبهات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الصكوك وبالتالي تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر أو انخفاض في الأرباح¹.
2. **ارتفاع تكاليف الإصدار:** على مدير الاستثمار أو مدير الصندوق وهو عبارة عن شركة أو مؤسسة مالية أو بنك أن يعمل على تولى الإصدار وإدارة عمليات الاكتتاب وتغطية الإصدار... الخ، وفي هذا أيضاً زيادة تكلفة وزيادة شبه بين الصكوك الإسلامية والتقليدية.
3. **التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية:** لا بد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانياً من قبل وكالات تصنيف دولية، وكذلك مشورة صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية، وفي ذلك كلفة كبيرة على حملة الصكوك تخفض كثيراً من العوائد المتوقعة².
4. **نقص شفافية بعض الإصدارات:** وهو ما دعا العديد من مؤسسات الإصدار إلى الحصول تصنيف ائتماني من مؤسسات تصنيف الائتماني العالمية، وذلك لتقليل المخاطر ومخاوف الاكتتاب في بعض الإصدارات³.

¹ نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، جلة الباحث، جامعة ورقلة - الجزائر، عدد 09، 2011، ص6.

² كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 3 جوان 2009، ص 27-28.

³ صفية أحمد أبوبكر، الصكوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص30.

5 - عدم وجود سوق ثانوية : يجعل غياب السوق الثانوية، تداول الصكوك الإسلامية بين مجموعة محدودة من المؤسسات المالية وبعض الشركات والأفراد، أحيانا يكون التداول عليها معدوما، حيث يعتبر ضعف التداول أحد المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في سوق الصكوك الإسلامية، المعروف أن المستثمر لا يقدم على الاستثمار في الأدوات غير السائلة إلا إذا كانت هناك أرباح مجزية، ولكن العوائد التي تعرضها مجموعة من الصكوك المدرجة في أسواق الأسهم، لا تقدم أي إغراءات تعوض عن ضعف التداول.

لذا فان المطلوب من الدول والحكومات، توفيق سوق ثانوية منظمة لتداول الصكوك الإسلامية بآليات وقوانين وبعيدا عن الأسواق المالية التقليدية، وكذا توفير السماسرة وشركات الوساطة متخصصة ومؤهلة للعمل في هذا المجال¹.

6 - زيادة البنوك الأجنبية : لإصدار الصكوك الإسلامية، مع قلة عدد البنوك الاستثمارية الإسلامية المشاركة فيها، بسبب عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة.

7 - سيطرة الدولار الأمريكي على سوق الصكوك : بالرغم من عروبة وإسلامية الدول المصدرة لها، ومن المعلوم أن عملة الدولار أكثر العملات تأثراً بالأزمة المالية العالمية.

8 - العرض والطلب : مازال العرض والطلب على الصكوك يقتصر بشكل كبير على جنوب آسيا والشرق الأوسط، بينما لا تزال هناك أسواق تزخر بفرص عديدة لإصدار الصكوك لم تستغل بعد كدول شمال إفريقيا.

9 - مخاطر الصكوك : باعتبارها تمثل موجودات تحتوي على خليط من النقود والديون والأعيان والمنافع أو بعض هذه المكونات منفردة، ونظرا لآليات إصدارها القائمة على صيغ التمويل الإسلامية، فإنها تتعرض للمخاطر التي تتعرض لها المشروعات الاستثمارية الإسلامية، ومن خلال النظر إلى مصادر المخاطر بصيغة عامة نجد أن الصكوك الإسلامية تتعرض للعديد من المخاطر الكلية، والتي يتمثل مصدرها الأساسي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل².

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، عمان- الأردن، العدد الأول، 2013، ص61.

² حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة مالية، جامعة حسنية بن بوعلوي الشلف- الجزائر، 2010-2011، ص153.

المبحث الثالث: الصكوك الحكومية الإسلامية:

ظهرت الصكوك الإسلامية الحكومية كنوع من الأدوات المالية التي تساعد الدول والحكومات على تعبئة الموارد وتغطية العجز في الموازنة العامة، وتمويل المشاريع الكبيرة كمشاريع البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الصكوك الحكومية الإسلامية

أولاً: نشأة وتطور الصكوك الحكومية الإسلامية

1 - نشأة الصكوك الحكومية الإسلامية¹:

تعود نشأة الصكوك الحكومية إلى عام 1983م، وذلك بعد بدء عمليات أول بنك إسلامي في ماليزيا، وهو "بنك إسلام ماليزيا" بعدم تملك سندات حكومة كونها مخالفة للشريعة الإسلامية، لذلك لجأ البنك المركزي لإصدار شهادات استثمار لا تحتوي في آلياتها على الربا، ثم جاء عرض مشروع "سندات المقارضة" من قبل الدكتور سامي حمود، المدير العام لمركز البركة للبحوث والاستشارات المالية الإسلامية بالأردن، كبديل إسلامي عن سندات القرض المحرمة، وهي سندات تعتمد في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأس المال ونسبة الربح، ولا ضمان لرأس المال من قبل العامل، بل يضمن من طرف ثالث ممثلاً في الدولة بحيث لا يتعرض للخسارة، ثم اصدر مجمع الفقه الإسلامي القرار / 5 بتاريخ 4 اوت 1988، المتعلق بسندات المقارضة وسندات الاستثمار، ففتح الباب لتبني هذه الصيغ الناشئة من خلال التجربة الخليجية التي انطلقت عام 2001 من خلال إصدار سندات حكومية تعتمد صيغة بيع السلم من طرف مؤسسة نقد البحرين، وبلغت قيمتها 25 مليون دولار، وفي عام 2003 قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار شرعي لصكوك الاستثمار، على أن يسري تطبيقه على المؤسسات المختصة اعتباراً من 1 محرم 1425 الموافق لـ 1 جانفي 2004، وحدد هذا المعيار المبادئ الأولية للإصدار وتداول جميع أنواع الصكوك التي تم ابتكارها حتى تاريخ إصداره، وهكذا تمكنت المؤسسات المالية الإسلامية من التغلب على علة معضلة إعطاء عائد ثابت متفق عليه.

¹ سمية لوكريز، الصكوك الإسلامية الأداة البديل لتمويل عجز الميزانية. دراسة حالة صكوك المضاربة، مجلة اقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، جويلية 2015، ص 4 و 5.

2 - تطور الصكوك الحكومية الإسلامية¹:

أما عن كمية إصدارات الصكوك الحكومية: فقد تزايد عدد البلدان سواء الإسلامية، منها أو غير الإسلامية التي تتطلع لإدارتها كوسيلة للتمويل خلال الفترة 2010 - 2012، حيث تحولت إلى أداة مهمة ومناسبة لتمويل الإنفاق العام خاصة بعد عرض تركيا لأول صكوك سيادية (حكومية) لها في سبتمبر 2012 للأسواق المالية الدولية بمقدار 1.5 مليار دولار، ومثلت الإصدارات الحكومية 78% من إجمالي قيمة إصدارات الصكوك عالميا في الربع الأخير من 2012، مع العلم أن ولاية ساكسونيا الألمانية هي أول تجربة غربية أصدرت صكوك الإجارة بقيمة 100 مليون دولار في 2005، ووصلت القيمة التراكمية للصكوك الحكومية في نهاية سبتمبر 2012 إلى 194 مليار دولار، واستنادا إلى إحصائيات " IFIS " تعد الصكوك الحكومية الداعم الرئيس لصكوك الإسلامية عامة بمعدل نمو سنوي مقداره 145.1%، أي بمقدار 66.9 مليار دولار سنة 2011، مقابل 27.3 مليار دولار في 2010، أما في 2012 وصلت قيمة الصكوك الحكومية إلى 80.2 مليار دولار محتملة ماليزيا والمملكة العربية السعودية الصادرة في ذلك بمعدلات 74% و 8% على التوالي، وعليه يمكن القول أن الإصدارات السيادية تساهم في إنعاش سوق الصكوك العالمية، كما أنها واحدة من أهم أساليب تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتفتح المجال أمام الشركات لتحذو الحكومات في إصدار صكوك خاصة بها، أما عن إمكانيات التطور خلال 2013، فبدخول دول جديدة مثل كازاخستان وتركيا وإفريقيا بمقدار 200 مليون دولار من طرف السنغال ونيجيريا، مع تخطيط مصر لطرح 2 مليار دولار كصكوك سيادية بقيمة 7.5 مليار دولار موجهة للمستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في الشرق الأوسط وهذا راجع لطفرة الاحتياطات البترولية، و الحالة التفاؤلية التي شجعت المستثمرين للبحث عن مصادر تمويل مختلفة عن التقليدية.

ثانيا: مفهوم الصكوك الحكومية الإسلامية:

تعرف على أنها: شهادات مالية تصدرها جهات الحكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية، تقوم على أساس شرعي، ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور في داخل الدولة وخارجها².

¹ سمية لوكريز، الصكوك الإسلامية الأداة البديل لتمويل عجز الموازنة - دراسة حالة صكوك المضاربة، مرجع سابق، ص 4. 5.

IFIS: Islami cofinances information service

² سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، عمان-الأردن، 6-8 أكتوبر 2012، ص 3.

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الحكومية الإسلامية وآلية إصدارها

تختلف آلية إصدار الصكوك الحكومية بقدر ما تختلف أنواعها وهي كالتالي:

1 - صكوك السلم الحكومية الإسلامية¹:

عبارة عن سندات قصيرة الأجل تعبر عن عملية استثمارية أطرافها الحكومة (بائع السلعة أو الأصل نبط مثلا) والمشتري بصيغة السلم (شركة وساطة أو بنك أو من تتفق معه الحكومة) وذلك بصفته مديرا لمحفظة صكوك السلم الحكومية الإسلامية، ومشتري أو حاملي الصكوك حيث تقوم المحفظة باستيفاء قيمة الصكوك من المشتري ودفع ثمن السلعة الآن للحكومة واستلام السلعة أو قيمتها لاحقاً.

1.1 - آلية إصدار صكوك السلم الحكومية الإسلامية:

تتلخص آلية إصدار صكوك السلم الحكومية قصيرة الأجل بما يلي:

— يقوم الوكيل (مثلاً شركة مالية أو بنك إسلامي) المكلف من الوزارة المالية بإنشاء محفظة صكوك السلم واخذ موافقة البنك المركزي على نشرة الإصدار ودعوة البنوك والأفراد والشركات والمؤسسات المالية الراغبة بشراء صكوك السلم المصدرة واستلام قيمة تلك الصكوك للدخول في مضاربة تنفذها نيابة عنهم بغرض شراء عاجل يتم التعاقد عليه مع الوزارة المالية ثم بيع السلعة عند حلول الأجل.

— يقوم الوكيل بصفته مديراً لمحفظة صكوك السلم بتوقيع عقد السلم مع وزارة المالية كمثل للحكومة المالكة للسلعة (مثلاً النفط) والذي ينطوي على اتفاق بين الطرفين لشراء الأول نبطاً بمواصفات وكمية وسعر محدد يدفع عاجلاً وإقرار من الطرف الثاني (الحكومة) بقبض الثمن والتزامه بتسليم السلعة أو قيمتها حسب سعر البيع للنفط لاحقاً تسليم ثلاث شهور مثلاً بربح معلوم وذلك لأن أسعار النفط تسليم ثلاثة شهور وهو سعر معروف مسبقاً ويمكن تبعاً لذلك التعاقد عليه.

— يتم تحديد أحد البنوك كطرف ثالث ليوقع من الشركة (مدير المحفظة) على الوعد الملزم بالشراء بالقيمة المحددة وفقاً لأسعار الدولية للسلعة تسليم ثلاث شهور كجهة ضامنة لشراء السلعة في حالة عدم تمكن الجهة المسوقة للحكومة من شراء تلك السلعة بذلك السعر.

¹ عبد القوي ردمان محمد عثمان، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق - سوريا، جويلية 2009، ص10.

عند انتهاء اجل السلم تقوم الشركة بتحصيل قيمة السلعة موضوع السلم وتوزيعها على المستثمرين في هذه السلعة.

2 - صكوك الإجارة الحكومية الإسلامية¹:

يتم إصدار صكوك الإجارة الحكومية بهدف توفير الأصول مثل المعدلات والآلات، بحيث يتم إصدار الصكوك بقيمة هذه المعدات، وتخصيص حصيلة الاكتتاب فيها في توفير هذه المعدلات والآلات للحكومة للانتفاع بخدماتها مقابل حصول حملة الصكوك على الأجر السنوي الذي يوزع بينهم وفقا للحصص النسبية، وتختلف صكوك الإجارة الحكومية عن صكوك المشاركة والمضاربة الحكومية في أن العائد ثابت في الإجارة.

1.2 - آلية إصدار صكوك الإجارة الحكومية الإسلامية²:

- تقوم الحكومة ببيع نسبة معينة من ملكيتها في بعض الأصول لمحافظة صكوك الإسلامية.
- تقوم المحافظة بإصدار صكوك الإجارة بقيمة هذه الأصول وتشتري بموجبه الأصل من الدولة وتؤول ملكية الأصل للمستثمرين.
- تقوم الحكومة ممثلة في (وزارة المالية) أو أي طرف ثالث باستئجار الأصل من المالكين الجدد (حملة الصكوك) بعائد تأجيلي وبموجب عقد إجارة.
- عند نهاية فترة الإجارة يقوم المستثمرون ببيع الصكوك (التي تمثل الأصل) للدولة أو جهة أخرى لشرائها بسعر السوق.
- العائد على الصكوك يمثل عائد الإجارة زائد الأرباح الرأسمالية (إن وجدت).

3 - صكوك المشاركة الحكومية الإسلامية³:

عبارة عن صكوك وشهادات مالية مسنودة بأصول حقيقية تمثل حصص الحكومة في بعض المؤسسات والشركات المملوكة كلياً وجزئياً لها وبالتالي فإن المستثمرين في هذه الصكوك يعتبرون مشاركين للحكومة في منع أو الأرباح المتوقعة من هذه المؤسسات والشركات.

¹ براضية حكيم، جعفر هتي محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2016، ص229.

² نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية. خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2007، ص16.

³ عبد القوي ردمان محمد عثمان، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، مرجع سبق ذكره، ص15.14.

1.3 - آلية إصدار صكوك المشاركة الحكومية الإسلامية:

- تقوم على أساس شرعي حيث تمثل كل شهادة قيمة مالية بعملة البلد مكان الإصدار وتعكس نصيباً من صافي ملكية الحكومة في الشركات المخصصة للإصدار.
- تصدرها وزارة المالية نيابة عن الحكومة ويتم تسويقها عبر الوكيل المكلف من الوزارة المالية والبنك المركزي وعادة ما يكون بنك إسلامي أو شركة مالية.
- تصدر صكوك المشاركة الحكومية بأجال مختلفة (عام و6 أشهر)، وبفئات متعددة من حيث التسعير.
- تحتسب أرباح كل شركة أو مؤسسة من المكون وفق نسبة صافي ملكية الحكومة المخصصة لهذا الغرض وتوزع الأرباح على مالكي الصكوك والشهادات بنسبة حصتهم في متوسط صافي حقوق الملكية للمكون وذلك على مدى فترة الشراكة.

4 - صكوك المضاربة الحكومية الإسلامية:

- صكوك المضاربة الحكومية هي أداة مالية، تعني عقد بين طرفي الحكومة أو ينوب عنها كمضارب والمستثمرين كأصحاب المال، حيث يقدم المستثمرين للحكومة والتي بدورها تقوم بتوظيفه في مشروع متفق عليه مسبقاً على أن يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسب معينة، أما في حال خسارة المشروع فتخسر الحكومة أو ينوب عنها الجهد المبذول، في حين لا يتحصل المستثمرين على الأرباح وهذا في حالة إذا لم يحدث تقصير من طرف الحكومة¹.

1.4 - آلية إصدار صكوك المضاربة الحكومية الإسلامية²:

- تقوم آلية إصدار صكوك المضاربة الحكومية على ثلاثة أطراف:
 - المستثمرون (أرباب المال).
 - شركة خدمات مالية تنشئها الدولة كذمة مالية مستقلة (المضارب) أو مؤسسة مالية (بنك إسلامي قائم أو بنك استثماري تعينه الدولة لإدارة الإصدار (المضارب).
 - وزارة المالية (الجهة طالبة التمويل).
- تقوم العلاقة بين المستثمرين والشركة على أساس عقد المضاربة الشرعي وبين الشركة ووزارة المالية على عقود الإجارة والمراجعة الاستصناع والسلم بحسب المشروع الممول.

¹ براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² محسن أبو عوض، الصكوك الإسلامية ومخاطرها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان - الأردن، العدد الأول، 2013، ص 34.

5 - صكوك الاستصناع الحكومية الإسلامية¹:

تعرف صكوك الاستصناع الحكومية بأنها اتفاق بين طرفين حيث يقوم الطرف الأول بالتعاقد مع الطرف الثاني الاستصناع منتجات أو بناء مشاريع عمرانية (الجسور، طرق، إنشاء محطات كهربائية، تحلية مياه وغيرها) بحيث يسدد الطرف الأول المبلغ المحدد في العقد فور إنتاج السلع أو انجاز المشروع في تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه عادة ما يقوم الطرف الثاني بالتعاقد من جانبه مع المصانع أو شركات المقاولات المختصة لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة من قبل الطرف الأول.

5.1 - آلية الإصدار للصكوك الاستصناع الحكومية الإسلامية²:

- يقوم الصندوق بإصدار صكوك الاستصناع عن طريق توريق الأصل ويتم بيعها على المستثمرين على أساس ملكية مؤقتة وتستلم قيمة هذه الصكوك بواسطة الصندوق.
- يتم الترتيب والاتفاق لتشييد المشروع المحدد عن طريق عقد الاستصناع بعد تحديد كافة المتطلبات والمواصفات والإجراءات المتعلقة بذلك.
- تقوم الحكومة باستئجار الأصل بعائد تأجيري محدد وقد تشتري الأصل بعد تشييده ويكون الفرق هو العائد المحدد لحملة الصكوك.

- قد يدفع العائد على الصكوك (إعادة التأجير) كل ثلاث أشهر لمنح المستثمرين درجة معقولة من السيولة.

المطلب الثالث: مميزات للصكوك الحكومية الإسلامية و أهداف إصدارها

نتناول في هذا المطلب أهم المميزات العامة لصكوك الحكومية وشروط التي تتخذها الحكومة في إصدارها.

أولاً: مميزات للصكوك الحكومية الإسلامية³:

- وفرت الصكوك الحكومية استثماراً مأموناً ومتوافقاً مع أحكام الشرعية
- أتاحت أوراق مالية ذات سيولة عالية مما يساعد المؤسسات المالية والمصارف على إدارة فعالة للخزينة بالاستثمار فيها باعتبارها سيولتها العالية.

¹ محسن أبو عوض، الصكوك الإسلامية ومخاطرها، مرجع سبق ذكره، ص34.

² <http://saaaid.net/PowerPoint/968.ppt>. 17/04/2017.19:00

³ التجاني عبد القادر أحمد، ، الصكوك الحكومية الواقع، التحديات والمأمول، المنتدى المصرفي الحادي والتسعين، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، جانفي 2013، ص16 و17.

— يمكن استخدام الصكوك الحكومية لتمويل التنمية في الولايات وإمكانية إصدار الولايات لصكوك ولائية لخدمة التنمية فيها.

— تقدم كضمانات للحصول على التمويل المصرفي.

— تساعد على استقطاب المدخرات القومية وتنميتها واستقطاب الأموال خارج الجهاز المصرفي.

— تساعد على تطوير وتنمية الهندسة المالية لصيغ التمويل اللاربوي.

ثانيا: أهداف إصدار الصكوك الحكومية الإسلامية:

يمكن أن تحقق الدولة من إصدارها لهذه الصكوك الأهداف التالية¹:

— تمويل الدولة لمواجهة مصاريف المشاريع التنموية والبنية التحتية.

— توزيع وزيادة موارد الدولة.

— استقطاب الأموال الموجودة خارج الجهاز المصرفي.

— إدارة السيولة داخل الاقتصاد الوطني.

فضلا عن دور الصكوك الإسلامية كأداة مالية لتوفير الاحتياجات الرسمية بمختلف أنواعها، هناك نقطة

مهمة وهي دور الصكوك الحكومية في طرح أداة مالية إسلامية، تكون أساسا لحساب تكلفة الفرصة البديلة

(الضائعة) وليس سعر الإقراض الربوي، حيث أن السندات تكس معدل الفائدة على السندات الحكومية باعتبارها

نفقة الفرصة البديلة للسيولة النقدية في أدنى المخاطرة وعليه تبدو أهمية الصكوك الإسلامية الحكومية في النظر إلى

العائد الذي توزعه على أنه يمثل تكلفة الفرصة الضائعة في النظام المالي الإسلامي، وهو ما يوفر تمويل مستقر

وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلا في الدورة الاقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.

يضاف إلى ذلك الحاجات التمويلية لبناء بعض المشاريع الكبيرة وبخاصة مشاريع البنية التحتية كالجسور

والطرق الكبيرة والمطارات ومحطات السكك الحديدية وشبكات الاتصال مما يمكن تمويله بصكوك التأجير.

ويمكن كذلك إصدار صكوك التأجير لتمويل إقامة المشروعات ذات النفع العام، التي لا ترغب الحكومة في

إقامتها على أساس الربح، لمصلحة عامة تراها، نحو تمويل الجسور والمطارات والطرق، والسدود، وسائر مشروعات

البنية التحتية الصماء، وفي هذه الحالة تكون الحكومة هي المستأجر، من أصحاب الصكوك الذين يكونون هم

¹ عبد الحميد فيجل "تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال. التجربة الماليزية نموذجا"، رسالة الماجستير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، 2014-2015، ص144.

المالكين لهذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة - بصفتها مستأجرا - بإباحة الطريق لسير السيارات، والجسر للعابرين عليه وباستعمال السد لحجز المياه، وتخزينها، وتوزيعها على المزارعين وسائر السكان.

كما تعتبر صكوك المشاركة الصيغة المضلة في التمويل متوسط أو طويل الأجل وذلك لأنها تتغلب على مشكلة انخفاض قيمة العملة وخصوصا في البلدان التي تعاني من انخفاض قيمة عملاتها الصعبة باستمرار.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه بعد تناولنا في هذا الفصل أن للصكوك الإسلامية دور كبير وأهمية بالغة في تطوير الأسواق المالية رغم كل الصعوبات والعراقيل التي واجهتها، وأنها تختلف عن سائر الأوراق المالية التقليدية الأخرى، حيث جاءت كبديل عنها كلها، وذلك لما تمتلكه من خصائص ومزايا خاصة بها بالإضافة إلى أنواعها المتعددة، فهي تعتبر من الأدوات المالية أكثر كفاءة وفعالية في توفير الموارد المالية.

حيث تعتبر الصكوك الإسلامية أداة مهمة في تمويل العجز الموازي وتمويل المشاريع البنى التحتية، لهذا لجأت الكثير من الحكومات إلى إصدارها لتغطية احتياجاتها من الأموال، لذا نسلط الضوء على التجريبتين الرائدتين في مجال صناعة الصكوك الإسلامية لتكون نموذجا للدراسة السودان وماليزيا وهذا ما سنتناوله خلال الفصل الموالي.

تمهيد

جاء تطبيق نظام الصكوك الإسلامية بنتائج إيجابية في العديد من الدول التي استطاعت تمويل عجز الموازنة من خلال الصكوك وكذا تمويل قطاعات متنوعة مثل المشروعات الخدمية كإنشاء طرق جديدة أو صرف صحي، مطارات... كذلك في المشروعات الإنتاجية في الصناعة والاستثمار وارتأينا تسليط الضوء على تجربة ماليزيا التي تستحوذ أكثر من 60% من الصكوك الإسلامية وهي مثال حي للتقدم حيث نجحت في تجربتها التنموية وكذا دولة السودان التي مولت عجز ميزانيتها بمختلف أنواع الصكوك الحكومية.

تم تقسيم الفصل إلى:

البحث الأول: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي.

البحث الثاني: تجربة السودان.

البحث الثالث: تجربة ماليزيا.

المبحث الأول: كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل الموازنة العامة

يتم استخدام الأموال في البنوك الإسلامية عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تتناسب وكافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية... الخ و من المعروف أن مبادئ التمويل الشرعية تنبثق من مسائل المشاركات والبيوع الآجلة والقروض، وبما أن البيوع الآجلة والقروض تقوم على مديونية الممول (أي الدولة) حيث يمكن تقسيم الأدوات المالية المشروعة في تمويل عجز الميزانية إلى ثلاثة أقسام هما:

- أدوات تقوم على ملكية الممول للأصل الذي تستعمله الدولة.

- أدوات تقوم على مديونية الدولة للممول

- أدوات قائمة على أسلوب التبرعات

المطلب الأول: الأدوات المالية القائمة على الملكية

تقوم فكرة الأدوات المالية المنبثقة من مبدأ الملكية، على تداول وثائق أو مستندات التملك: فمستندات التملك إنما تمثل ملكية الأعيان محددة ومعروفة، ويستند تداول هذه المستندات، إلى مبدأ القبض الشرعي، الذي يغني عنه قبض المستند الذي يمثل الملكية، والأعيان المملوكة تخضع لعوامل السوق في تحديد أسعارها، لذلك يمكن بيع هذه المستندات بأسعار السوق، سواء قلت، أم زادت عن ثمن شرائها، أو إصدارها للمرة الأولى، أما العائد الذي ينشأ عن هذه المستندات فهو ما ينشأ عن الأعيان نفسها من إيراد، ولنسمه بالعائد الإيرادي إضافة إلى ما ينشأ عن التغيرات السوقية في أسعار الأعيان نفسها، وهو ما يسمى بالعائد الرأسمالي، وأما درجة المخاطرة، فتتفاوت حسب نوع الأعيان نفسها، والأحوال الاقتصادية، والسياسية، والأمنية السائدة في البلد، طيلة مدة التمويل بالتملك، وكذلك فإن درجة المخاطرة تتأثر بنوع الأداة التمويلية المستخدمة.

وأهم الأدوات المالية القائمة على التملك: صكوك الإجارة، وأسهم المشاركة وأسهم المضاربة، وحصص الإنتاج¹.

¹ الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

1 - أسلوب الأسهم وحصص الإنتاج وسندات المقارضة:

أ - أسلوب المشاركة : تعتبر المشاركة من أفضل صيغ التمويل الإسلامي لفاعليتها في عمليات حيث تتعامل أكثر البنوك ومؤسسات التمويل والشركات الاستثمارية بهذه الصيغة، سواء المشاركة المستمرة أم المتناقضة، وذلك للميزات التالية:

- المشاركة هي الأساس الذي يمكن الاقتصاد من ربط الدورة الاقتصادية (أي إنتاج السلع والخدمات) بدورة النقود مما يقلص خطر الانزلاق بين هاتين الدورتين، ذلك الانزلاق الخطير الذي يسبب كوارث مختلفة للبنوك، والمؤسسات الاقتصادية، والأسواق المالية العالمية.

- لا تحمل في طياتها أي آثار تضخمية (كما هو الحال في تمويل البنوك الربوية)، فاعتماد مؤسسات التمويل على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية في المجتمع إذ ليس أمام المؤسسة وهي تعمل بصيغة المشاركة إلا تجنيد كل طاقاتها و إمكاناتها في استخدام الأموال التي لديها في مشروعات التنمية.

- تعتبر صكوك المشاركة الصيغة المفضلة في التمويل متوسط أو طويل الأجل وذلك لأنها تتغلب على مشكلة انخفاض قيمة العملة وخصوصا في البلدان التي تعاني من انخفاض قيمة عملاتها مقابل العملات الصعبة باستمرار.

- يمكن للدول أن تصدر صكوك المشاركة سدا للعجز في ميزانياتها واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل أو الإيراد مثل محطات الطاقة الكهربائية والموانئ وغيرها، حيث لا ترتب هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين لأنها تقوم على مبدأ المساهمة في الربح والخسارة¹.

ب- أسلوب الم ضاربة: تعتبر المضاربة الأسلوب الأساسي الذي اعتمده البنوك الإسلامية من حيث صياغة علاقتها بالمدعين الذين يقدمون أموالهم بصفتهم أرباب المال، ليعمل فيها البنك بصفة المضارب على أساس قسمة الأرباح الناتجة بسبب معلومة متفق عليها.

¹ أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة الماجستير، تخصص الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية قسم الدراسات العليا، 2009، ص 128_129.

وتمارس البنوك الإسلامية بدورها هذا الأسلوب مع المستثمرين أصحاب المشاريع القادرين على العمل سواء كانوا من الفنيين: كالأطباء والمهندسين، أم كانوا من أصحاب الخبرات العملية في التجارة والحرف اليدوية المختلفة، فيقدم البنك التمويل اللازم بصفته رب المال، ليستثمره لقاء حصة من الربح والمتفق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب ينطوي على نسب مرتفعة من المخاطر نظرا لأن البنك يسلم رأس المال للمضارب الذي يتولى العمل والإدارة ولا يكون ضامنا إلا في حالة التعدي والتقصير، وقد درجت البنوك الإسلامية على الأخذ بالاحتياطات اللازمة للتقليل من حجم المخاطرة ولضمان حسن تنفيذ المضاربة بنوع من الجدية والبعد عن التلاعب¹.

2- التمويل عن طريق الإجارة: لان صكوك الإجارة هي الأهم من بين باقي الصكوك الإسلامية الأخرى فإن أهميتها في الدولة لا يمكن حصرها، لكن بالإجمال يمكن القول بأن أبرز نقاط أهميتها تكمن في:

-مساعدة الدولة في تغطية عجز ميزانيتها، من خلال طرحها لتبلي احتياجاتها في تمويل مشاريعها التنموية وذلك لما تمتاز به من استقرار نسبي من حيث الأصول المؤجرة، والأجرة المتحققة، فإذا أصدرتها الدولة تتمتع بالإضافة إلى ما سبق بثقة عالية لدى المتعاملين معها، لذلك تصلح أن تكون بديلا جيدا لسندات الخزينة في السياسة النقدية للبنك المركزي من خلال ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة التقليدية.

-تمويل المشروعات الصماء ذات النفع العام، التي لا ترغب الحكومة في إقامتها على أساس الربح لمصلحة تراها عامة، في هذه الحالة تكون الحكومة هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين يكونون هم المالكين لهذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة بصفقتها مستأجرا بإباحة المشروع للنفع العام².

-في حالة التأجير التمويلي الدولي، أي في حالة كون شركة التأجير شركة أجنبية مركزها في الخارج فإن أسلوب التأجير التمويلي يكون ذا اثر إيجابي على مركز ميزان المدفوعات، إذ لا يقتصر التحويل إلى الخارج على دفعات إيجارية، على مدى فترة استخدام الأصل الرأسمالي، عكس الحال فيما لو تم استيراد هذا الأصل من الخارج، وتم

¹خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية حسبية بن بوعلي - شلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 150.

² محمد زواري فرحات، تمويل السكن باستخدام الصكوك الإسلامية-دراسة نظرية تطبيقية- رسالة ماجستير، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 2013-2014، ص 72.

تحويل ثمنه مرة أخرى والناتج عن الشراء، بما يشكل ضغطاً على رصيد العملات الأجنبية وبالتالي ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثاني: الأدوات المالية القائمة على أسلوب المدائيات (مديونية الدولة للممول):

1- التمويل بالشراء بالأجل (تسهيلات موردين): إن الشراء بالأجل صورة من صور البيع تقدم فيها السلعة

أو الخدمة ويؤجل فيها الثمن، والبيع بالأجل جائز شرعاً بل ومندوب إليه لقوله صلى الله عليه وسلم "ثلاث فيهن البركة، البيع إلى أجل، و المقارضة، وأخلاق البر بالشعير للبيت لا للبيع"، وتجوز زيادة الثمن في البيع بالأجل عن الثمن في البيع النقدي لدى جمهور الفقهاء حيث جاء "يزاد على الثمن لأجل الأجل".

ويتم توثيق الحقوق والالتزامات في الشراء بالأجل بموجب عقد أو اتفاقية تسهيلات موردين فهي نوع من الديون المأمور بكتابتها في آية المدائيات، وبالتالي فالعقد يمثل الأداة المالية لهذا الأسلوب.

ومما لا شك فيه أن هذا الأسلوب مناسب للتمويل الحكومي لعدة أسباب منها:

- أن الموازنة الجارية يظهر بها فائض في العادة وبإضافة الموازنة الجارية إلى الموازنة الاستثمارية يظهر العجز الكلي الأمر الذي يؤكد أن الإنفاق على الموازنة الاستثمارية هو سبب العجز المالي الحكومي.

- أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض لسداد أثمان عناصر الموازنة الاستثمارية، وبما أن القروض في الواقع تنطوي على فائدة ربوية محرمة، فإن عملية الشراء بالأجل تحقق الغرض بدون الوقوع في المحذور الشرعي.

- أن الحكومة تعتبر أكبر عميل في السوق وإذا كان نظام السوق المعاصر يقوم في أغلبه على البيع بالأجل أو التقسيط فإن الموردين سوف يرحبون بالتعامل مع الحكومة على هذا الأساس.

ومصدر التمويل للشراء بالأجل هم الموردون والسلع والمقاولون، كل فيما يخصه سواء من الداخل أو الخارج².

2 - التمويل المرابحة: يعتبر أسلوب التمويل المرابحة أسلوباً مناسباً للمشروعات الصغيرة لأنه يساعد على

الحصول على مختلف الآلات والموارد المالية التي تحتاجها دون دفع فوري، حيث أنها عادة لا تمتلك الأموال الكافية، لذلك يساعدها أسلوب المرابحة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقبلية. وهذا الأسلوب أيضاً

¹ مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 283.

² الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص 8.

يناسب البنك لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله، وله أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة البيع بالمراجحة للآمر بالشراء، كما تصلح المراجحة للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية وغيرها، وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل القطر أو من خارجه (الاستيراد)¹.

3- التمويل بالسلم: إن بيع السلم هو عقد يتم بمقتضاه دفع قيمة السلعة حالا مع تأجيل استلام هذه السلعة إلى اجل متفق عليه بين الطرفين.

ويستند السلم إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره التاسع في أبو ظبي بشأن السلم وتطبيقاته المعاصرة.

وبمقتضى هذا العقد تباع الدولة "سلما" سلعة محددة الأوصاف تنتجها بحيث يدفع المشتري الثمن للدولة حالا على أن تقوم الدولة بتسليمه السلعة في اجل لاحق، وهذا الأسلوب مناسب للدول التي لديها موارد طبيعية تبيعها كالنفط والفوسفات بل وحتى الطاقة الكهربائية².

4 - التمويل الاستصناع: تعاني معظم البلدان المختلفة اقتصاديا من نقص واضح في رؤوس الأموال المادية بنوعيتها: الإنتاجية، كالألات والمعدات، ورؤوس الأموال الاجتماعية كالطرق وشبكات المياه والكهرباء... بل أن بعض كتاب التنمية الاقتصادية يعدون نقص رؤوس الأموال من الأسباب الاقتصادية لديمومة التخلف الاقتصادي، وبما أن صكوك الاستصناع تضمن تمويلا كافيا لها فان هذا يسهم بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية من نواح عديدة، أهمها:

1- أن تمويل صكوك الاستصناع لرؤوس الأموال الإنتاجية يسهم بشكل فاعل في زيادة إنتاج السلع والخدمات، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي .

2- إن تمويل صكوك الاستصناع لرؤوس الأموال الاجتماعية يسهم في قيام المشروعات الاقتصادية المختلفة، ويزيد من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي القطاع الصناعي والزراعي والخدمي، فعلى سبيل المثال إن

¹ طالب خالد، دور القرض أليجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد ومناجنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري - قسنطينة- الجزائر، 2010-2011، ص 42.

² الشركة الأولى للاستثمار، البدائل الشرعية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الموازنة العامة للدولة، مارس 1999، ص 15.

تمويل شبكات المياه في منطقة ريفية من خلال الاستصناع يسهم في قيام مشروعات زراعية، وصناعية، وأخرى لتربية الحيوانات، وربما قيام بعض المشروعات الخدمية، كالمدارس والمستشفيات والجامعات، وكل ذلك يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3 - إن تمويل المشروعات التنموية من خلال صكوك الاستصناع يعد بديلاً عن التمويل الربوي من خلال القروض الخارجية، وما يترتب عليه من زيادة عبء خدمة الدين، وربما حدوث عجز عن سداده ومن ثم استدامة تبعية الاقتصاد المحلي لاقتصاديات الدول الدائنة.

4- إن زيادة الإنتاج نتيجة زيادة رؤوس الأموال الإنتاجية يسهم في تقليل الواردات، وربما في زيادة الصادرات، مما يترتب عليه تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وسيهم في توفير قدر من العملات الصعبة التي يمكن توجيهها نحو بناء مشروعات تنموية أخرى¹.

المطلب الثالث: الأدوات المالية القائمة على أسلوب التبرعات: ويمكن تحديد نوعين منها:

1- تمويل المشاريع عن طريق التبرعات: أن موازنة الدولة تتحمل العديد من النفقات الباهظة، وقد تكون هذه هامشية، ولكنها ضرورية لإكمال مرافق الحياة، أو القيام ببعض الخدمات البسيطة، مثل تزيين الحدائق العامة، أو الشوارع...، فيمكن تحميل مثل هذه النفقات إلى الأفراد كتبرعات فردية، أو جماعية من خلال تشجيعهم على القيام بمثل هذه الأعمال، كأن تكون هذه التبرعات نقدية، أو عينية مثل التفرغ للعمل يوماً في السنة للقيام بغرس الأشجار وهكذا... الخ، فالقرآن الكريم يحض ويشجع على التبرع بمختلف أشكاله .

وكما أن المسلم يشعر تجاه القيام بالأعمال التطوعية بأنه واجب ديني، ينال عليه الثواب، وليس هناك ما يدعو إلى التهرب منه خاصة إذا شعر أنه يساعد في حل مشاكل عامة وملحة، فالتبرعات، والصدقات، ليست هامشية كما يعتقد البعض، فنجد أن جيوشاً جهزت من التبرعات، فالتبرع يكون بالمال، والنفس².

¹ عدنان محمد يوسف رابعة، صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ملتقى الصكوك الإسلامية، قسم الاقتصاد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2013، ص17.

² محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة عجلون - الأردن، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الخامس عشرة جوان 2014، ص286

2-- صكوك الوقف: وكما سبق وأشرنا، هو أسلوب إسلامي معروف ساهم على مرّ التاريخ الإسلامي في تمويل العديد من المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات...، غير أن ما يمكن ذكره هنا، ولتنشيط الوقف والعمل على إحيائه هو ترتيب تمويلي معين يستند بجانب شرعيته والندب إليه إلى ما يلي:

أ- قلة إنشاء أوقاف جديدة في العصر الحاضر.

ب- الاعتماد على أسلوب ديمقراطية التمويل التي قامت دور كبير في التمويل العالمي المعاصر من خلال أدوات التمويل المعروفة (الأسهم والسندات) والتي تعمل على جميع المال اللازم من العديد من المواطنين بحسب قدراتهم دون الحاجة إلى الالتجاء للمؤسسات المالية.

ج- الاتجاه المعاصر نحو تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وأداء دورها الاجتماعي المنشود في ظل تقلص دور الدولة¹.

¹ الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: تجربة السودان

تعد تجربة إصدار الصكوك الاسلامية في السودان تجربة رائدة ومميزة خاصة في مجال صناعة الصكوك الحكومية، والتي كانت من بين أهدافها تعبئة الموارد لتمويل العجز الموازنة العامة وتمويل الأصول الحكومية والمشروعات الحكومية، وفي نفس الوقت أداة تصلح لإدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي، والذي يعمل بها بنك السودان المركزي حالياً فيما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في عرض النقود.

المطلب الأول: لمحة عن سوق الخرطوم للأوراق المالية.

تم إنشاء سوق الخروم لأوراق المالية بعد إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية سنة 1994، ومن ثم بدأ العمل في السوق الأولي في 10 أكتوبر 1994، وفي السوق الثانوية في جانفي 1995 حيث زاول نشاطه في هذا التاريخ بـ 34 شركة مدمجة لتصل سنة 1996 إلى 40 شركة مدرجة في السوق، حيث شهدت مسيرة سوق الخروم للأوراق المالية تطورات وانتقالات متعددة كان من شأنها دفع عجلة التقدم في السوق وزيادة أحجام التداول وكذا انضمام سوق الخرطوم للأوراق المالية لاتحاد البورصات الإفريقية سنة 2007 الأمر الذي فتح آفاقاً جديدة للتعاون الإقليمي بين أسواق المنطقة، وكان آخر هذه التطورات افتتاح وزير المالية و الاقتصاد الوطني منظومة التداول الإلكتروني سنة 2012 لترتفع بذلك معدلات التداول ارتفاعاً كبيراً قدر بـ 3.1 مليارات جنيه مقارنة مع 2.6 مليار جنيه في سنة 2011، وقفز عدد العقود المنفذة من 7870 عقداً في سنة 2011 إلى 12719 عقداً سنة 2012، كما تم سنة 2013 توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للصحافة والمطبوعات، وبداية تشغيل المرحلة الثانية للتداول الإلكتروني¹.

¹ بدروني هدى، دور الصكوك الاسلامية في تنشيط الأسواق المالية. دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي بشلف - الجزائر، 2016-2017، ص194.

وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (3-1): تطور حجم تداول وعدد العقود المنفذة في سوق الخرطوم.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التداول	1.879.41	2.246.55	2.422.32	2.562.6	3.073.530	1340	301.9	165.1
عدد العقود المنفذة	8.177	8.069	8.266	7.870	12.689	675	599	836

المصدر: تقارير السنوية للبنك المركزي 2008 - 2015.

يبين الجدول ارتفاع حجم التداول في السوق من 1.879.41 مليون جنيه بنهاية عام 2008 ، وارتفاع عدد العقود من 8.177 عقد بنفس العام، لتتخفف إلى 1340 مليون جنيه بنهاية عام 2013 وعدد العقود بـ 675 عقد بنهاية نفس العام ثم ترتفع بـ 836 في نهاية 2015.

المطلب الثاني: صناعة الصكوك الاسلامية في السودان

تميزت السودان عن باقي دول العالم بتجربة مميزة في مجال صناعة الصكوك الحكومية (السيادية)، وفيما يلي عرض لأهم إصداراتها من هذه الصكوك:

أولاً: الجيل الأول من الأوراق المالية الاسلامية:

1 - شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)

هي عبارة عن صكوك تمثل حصصاً محددة في صندوق خاص يحتوي على أصول حقيقية مملوكة لبنك السودان المركزي و وزارة المالية في مؤسسات مصرفية ربحية (قاعدة الشهادات)، وهي بذلك نوع من تصكيك الأصول، وتصدر هذه الشهادات استناداً على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة للأصول المكونة للشهادة، وتم إصدار هذه الشهادات في جوان 1998م، بهدف استخدامها في إدارة السيولة وتنظيمها (التحكم في السيولة عند المصارف)¹.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، جامعة ورقلة، 2014، ص 45.

الجدول رقم (3-2): رصيد شهادات شمم خلال الفترة 1998 - 2004.

السنة	الرصيد	الزيادة/ الانخفاض(%)
1998	48.51	—
1999	42.02	-13.4
2000	57.91	37.8
2001	53.40	-7.8
2002	56.38	5.6
2003	6.33	-88.8
2004	11.69	84.7

المصدر: زواق الحواس، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي، مرجع سبق ذكره، ص28.

يوضح الجدول استخدامات البنك المركزي لشهادة مشاركة (شمم) ذات الفعالية في إدارة السيولة حيث تم التوقف من تداول هذه الشهادات في نوفمبر 2004، وذلك راجع لانخفاض أهميتها في إدارة السيولة حيث سجلت انخفاضا كبيرا سنة 2003 برصيد 6.33، وسنة 2004 برصيد 11.69.

2 - شهادات المشاركة الحكومية (شهامه):

تم إصدار هذه الشهادة سنة 1999، وهي عبارة عن سندات قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها مقابل حقوق ملكية الدولة في عدد من المؤسسات الراجعة، وهي تمثل وسيلة فعالة لتمويل عجز الموازنة، وفي نفس الوقت تعتبر آلية لإدارة السيولة من قبل البنك المركزي، وهي بذلك تساعد على تطوير سوق النقد¹.

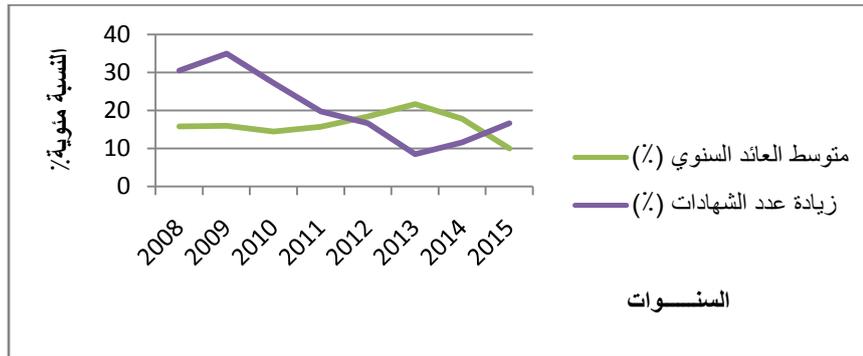
¹ شافية كتاف، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الإسلامية. دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف - الجزائر، 2013_2014، ص15.

الجدول رقم(3-3): تطور حجم شهادات شهامة خلال الفترة 2008- 2015.

السنة	عدد الشهادات المصدرة	القيمة الكلية للشهادات (مليون جنيه)	متوسط العائد السنوي (%)	زيادة عدد الشهادات (%)
2008	11.022.653	5.511.33	15.8	30.5
2009	14.864.268	7.432.13	16	34.9
2010	18.904.639	9.452.3	14.5	27.2
2011	22.279.547	11.139.7	15.7	19.7
2012	25.972.660	12.986	18.4	16.6
2013	28.262.676	14.131.3	21.7	8.5
2014	31.545.804	15.772.9	17.8	11.6
2015	36.892.037	18.446.	10	16.6

المصدر: تقارير السنوية لبنك المركزي السوداني 2008- 2015.

الشكل رقم (3-1): يمثل متوسط العائد السنوي وزيادة عدد شهادات شهامة 2008-2015



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور إصدارات شهادة المشاركة الحكومية (الشهامة)، حيث عرفت تطوراً واسعاً من حيث عدد الشهادات المصدرة والقيمة الكلية لشهادات فقد قدرت هذا التطور بـ 36.89 مليون جنيه سنة 2015، بنسبة زيادة قدرت بـ 16.6٪، وبمعدلات متوسطة 10٪، وذلك لأهميتها في تمويل العجز في الموازنة العامة.

3 - صكوك الاستثمار الحكومية (الصرح)

عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة بالجنيه السوداني تتيح لحاملها المشاركة في أرباح تمويل المشروعات الحكومية، عن طريق عقود الإجارة والمرايحة الاستصناع والسلم بغرض تحقيق ربح، ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا من 5-7 سنوات، تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولية عبر شركة السودان للخدمات المالية، تم إصدارها لأول مرة في مايو 2003م، وكان من بين أهدافها تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الاستثمار، وإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة¹.

الجدول رقم (3-4): تطور مبيعات شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) للفترة 2008-2015.

السنوات	عدد الشهادات المباعة	القيمة (مليون جنيه)	متوسط العائد السنوي %	زيادة عدد الشهادات %
2008	18.725.819	1.872.5	16	9.8
2009	20.223.815	2.022.38	16	8
2010	18.264.017	1.826.3	16	- 9.7
2011	19.442.477	1.944.2	20	6.5
2012	14.761.555	1.476.3	20	- 24
2013	8413.256	841.3	-	-
2014	8.319.691	831.9	-	-
2015	9.042.101	904.2	-	9.2

المصدر: اعتماد على التقارير السنوية 2008 - 2015.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور مبيعات شهادة الاستثمار الحكومية (صرح) حيث قدرت سنة 2008 بـ 18.725 شهادة، ثم توالى في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 حيث سجلت انخفاضا طفيفا قدر بـ 14.761 شهادة، لتعود لكن بنسبة قليلة جدا، لتبلغ 9.042 عام 2015، وقد سجل متوسط السنوي ارتفاعا حيث بلغ في 2010 نسبة 16% وفي 2012 نسبة 20% وذلك يعتبر حافزا مغريا لشهادات.

¹ سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

4 - شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب)

عبارة عن أداة مالية تصدر بغرض تمكين البنك من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك للمستثمرين.

تقوم العلاقات التعاقدية لهذه الشهادة بين ثلاث أطراف، هي: المستثمرون، الشركة (الوكيل المؤجر) والبنك وهو البائع للأصل والمستأجر.

الجدول رقم (3-5): موقف شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) في الفترة 2008 - 2015.

السنوات	عدد الشهادات	رصيد بنك السودان المركزي في بداية العام	الشهادات المباعة	الشهادات المشتراة	رصيد بنك السودان المركزي في نهاية العام	صافي الشهادات لدى المصارف
2008	عدد الشهادات	243.871	521.365	314.740	-	206.625
	القيمة (مليون جنية)	243.3	521.4	314.7	-	206.6
2009	عدد الشهادات	342.871	25.137	5.000	-	20.137
	القيمة (م.ج)	342.87	25.14	5	-	20.12
2010	عدد الشهادات	19.000	127.800	172.300	63.500	180.371
	القيمة (م.ج)	19.0	127.8	172.3	63.5	180.4
2011	عدد الشهادات	63.489	25.000	20.000	58.489	187.257
	القيمة (م.ج)	63.5	25.0	20.0	58.5	187.3
2012	عدد الشهادات	85.490	10.000	13.995	62.485	144.970
	القيمة (م.ج)	58.5	10.0	14.0	62.5	145.0
2013	عدد الشهادات	60.609	00	125.221	185.830	58.041
	القيمة (م.ج)	60.6	00	125.2	185.8	58.0
2014	عدد الشهادات	185.830	00	58.041	243.871	00
	القيمة (م.ج)	185.8	00	85	243.9	00
2015	عدد الشهادات	00	00	00	00	00
	القيمة (م.ج)	00	00	00	00	00

المصدر: تقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2008-2015.

تبين معطيات الجدول موقف شهادات إجارة (شهاب) حيث نلاحظ تذبذب في عدد الشهادات المباعة والمشتراة، كما يلاحظ ارتفاع رصيد البنك المركزي بنهاية 2013 من 60.6 مليون جنية إلى 185.8 مليون جنية في نهاية عام 2013 بمعدل 206.6٪، إلى أن تتوقف في 2015 لأنه تمت تصفية هذه الشهادات لدى المصارف بنهاية عام 2014 وآلت ملكيتها لبنك السودان المركزي.

5 - شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترو (شامة):

والتي يتم إصدارها على صيغة الإجارة الاسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها. تقوم العلاقات التعاقدية بين أطراف الآتية: المستثمرون، الشركة، الوزارة وهي البائع لأصل والمستأجر له بإجارة تشغيلية¹.

الجدول رقم(3-6): مبيعات شهادات إجارة مصفاة الخرطوم (شامة) خلال الفترة 2010 - 2015.

السنوات	بنك السودان المركزي	المصارف	الشركات والصناديق	الجمهور
2010	عدد الشهادات	1.140.000	1.431.525	31.23
	القيمة (مليون جنية)	570.0	715.8	15.6
2011	عدد الشهادات	1.593.578	1.760.633	33.950
	القيمة (مليون جنية)	796.8	880.3	17.0
2012	عدد الشهادات	2.192.851	1.203.520	33.950
	القيمة (مليون جنية)	1.096.4	601.8	17.0
2013	عدد الشهادات	2.400.924	1.021.847	20.736
	القيمة (مليون جنية)	1.200.4	510.9	10.4
2014	عدد الشهادات	2.401.233	1.086.246	20.582
	القيمة (مليون جنية)	1.200.6	543.1	10.3
2015	عدد الشهادات	00	00	00
	القيمة (مليون جنية)	00	00	00

مصدر: تقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2010 - 2015.

¹ حسام الدين عبد الوهاب محمد، تطبيقات الصكوك الاسلامية في المصارف السودانية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان . الأردن، العدد الأول، 2013، ص39.

نستخلص من الجدول زيادة مبيعات شهادات الشامة لدى بنك السودان المركزي أما بالنسبة للمصارف فقد انخفضت عدد الشهادات إلى 1.203.520 سنة 2012 لتعود في ارتفاع تدريجياً، وزيادة عدد الشهادات في الشركات والصناديق ثم بدأت في انخفاض بنهاية عام 2014 بـ 275.939 شهادة، أما شهادات لدى الجمهور انخفضت بنهاية عام 2013، وتتوقف شهادات سنة 2015 لدى كل القطاعات لأنها بيعت كلها بنهاية عام 2014.

6 - شهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور):

هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأس مال قدره 758 مليون دولار أمريكي، وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار أمريكي للشهادة الواحدة، وبعائد سنوي متوقع في حدود 7٪ تدفع كل ستة أشهر بنفس العملة أو ما يعادلها. وقد أنشئ الصندوق في عام 2012 بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء، حيث يتم تأجيرها لوزارة المالية عن طريق إجارة تشغيلية تنتهي بعرض الأصول للبيع في السوق بالسعر الجاري، بحيث يكفل لوزارة المالية حق الدخول في منافسة الشراء مع الآخرين¹.

الجدول رقم (3-7): موقف مبيعات شهادات (نور) خلال فترة 2012 - 2015.

السنوات	الشركات والصناديق	الأفراد	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
2012	عدد الشهادات	16.552	7.559.929
	القيمة (ألف دولار)	351.900	755.992.900
2013	عدد الشهادات	4.445	-
	القيمة (ألف دولار)	444.5	-
2014	عدد الشهادات	429	7.576.052
	القيمة (ألف دولار)	42.9	757.605.2
2015	عدد الشهادات	00	00
	القيمة (ألف دولار)	00	00

مصدر: تقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2012 - 2015.

¹ التقرير السنوي الثاني والخمسون، السودان، 2012، ص78.

يبين الجدول حجم شهادات إجارة أصول لنقل الكهرباء (نور) من سنة إنشائها في 2012 إلى 2015 حيث بدأت في الانخفاض في نهاية عام 2014 لأنه تمت تصفية شهادات نور تدريجيا خلال عام 2014 لتتوقف كليا خلال 2015.

ثانيا: الجيل الثاني من الأوراق المالية الاسلامية

1 - صكوك السلم قصير الأجل

تعتبر صكوك السلم بديلا إسلاميا لسندات الخزينة الحكومية التي تستند إلى سعر الفائدة. ونظرا لأهميتها فقد عمل بنك السودان بالتنسيق وزارة المالية والاقتصاد الوطني والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية في استنباط واستحداث أسلوب عملي لإصدار صكوك حكومية إسلامية¹.

2 - صكوك التأجير الاسلامية

صكوك التأجير الاسلامية يتم إصدارها على صيغة الإجارة أو المشاركة في الإنتاج وتمثل حصة في أصول حكومية تصدرها الحكومة السودان ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني².

وتهدف الصكوك بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف التالية³:

- إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة للتحكم في السيولة قبضا وبسطا عبر أداة مالية إسلامية.

- تغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة من موارد نقدية حقيقية باستخدام مدخرات الأفراد والمؤسسات المالية المختلفة كبديل للجوء للجهاز المصرفي للتمويل بالعجز.

- تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

¹ براضية حكيم، براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص181. 182.

² صابر محمد حسن، ورقة عمل " تجربة السودان في مجال السياسة النقدية"، دراسة قدمت إلى اجتماع السنوي الخامس وعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، سبتمبر 2001، ص52.

³ براضية حكيم، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 183.

- إيجاد مجالات جديدة للاستثمار بتفعيل الأصول الثابتة التي تملكها الدولة.

3 - صكوك التنمية الاسلامية:

يمكن تطوير هذا النوع من الصكوك كوسيلة لجذب واستقطاب الودائع قصيرة الأجل بهدف استخدامها في تمويل مشاريع البنية التحتية، وذلك عن طريق توريق بعض الأصول المحسومة المملوكة للدولة لترحها في شكل صكوك على المستثمرين وصولاً لاستقطاب موارد نقدية حقيقية لتمويل بعض المشاريع الرأسمالية الحكومية، وخاصة مشاريع البنية التحتية. وتهدف هذه الصكوك إلى إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي وتغطية جزء من العجز في موازنة الدولة من موارد نقدية وحقيقية باستخدام مدخرات المجتمع وإيجاد مجالات جديدة للاستثمار وتمويل مشاريع البنية التحتية خدمة للاقتصاد الوطني¹.

المطلب الثالث: تقييم تجربة السودان في مجال استخدام الصكوك الحكومية:

تعد التجربة السودانية أنها تجربة فريدة من نوعها في مجال صناعة الصكوك الاسلامية وهذا يرجع إلى كون أن القطاع المصرفي السوداني يعمل وفق الشريعة الاسلامية، حيث تمكنت من تحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في:

1 - تمويل العجز في الموازنة العامة : لقد كان للصكوك الحكومية السودانية دوراً مهماً في تمويل عجز الموازنة العامة للسودان لسنة 2015، حيث ساهمت شهادات مشاركة الحكومية (شهامه) بـ 2611.2 مليون جنيه بنسبة مساهمة قدرت بـ 37٪، أما مساهمة صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) فقد قدرت بـ 50.3 مليون جنيه أي بنسبة مساهمة 1٪ من إجمالي التمويل الداخلي لسنة 2014، والجدول يبين مساهمة كل من (شهامه) و (صرح) في تمويل العجز في ميزانية خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015.

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق . سوريا، الطبعة الأولى، 2008، ص254.

الفصل الثالث: كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل العجز الموازي عرض تجارب

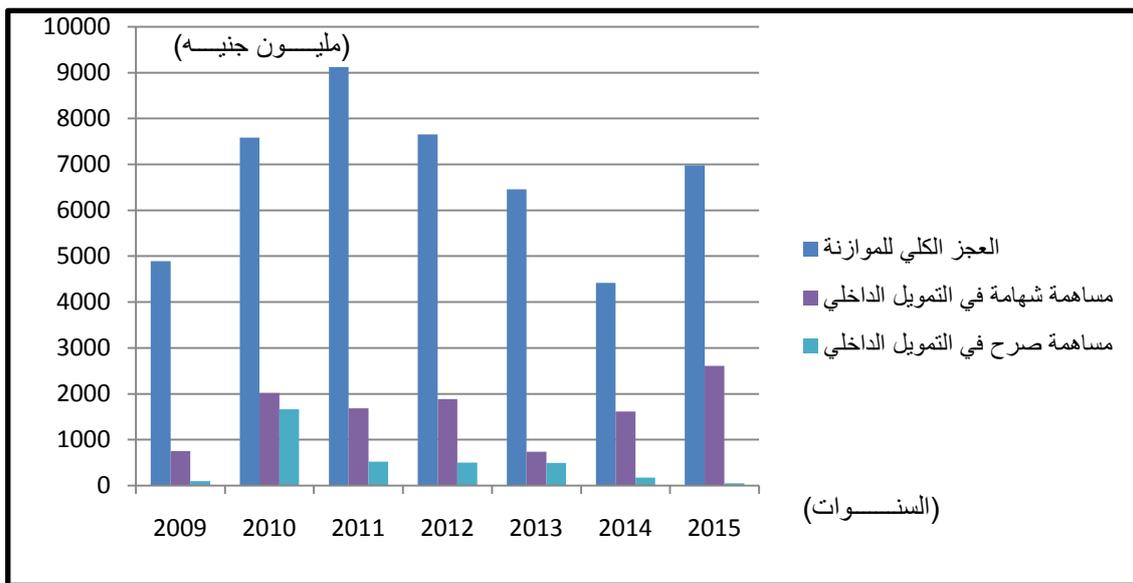
الجدول رقم (3-8): مساهمة الصكوك الحكومية السودانية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من

2009 إلى 2015:

السنوات							البند
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
6976.4	4416.9	6456.5	7653.4	9121.2	7586.1	4895.5	العجز الكلي للموازنة
405.4	870.9	1073.2	268.3	55.7	706.6	910.9	صافي التمويل الخارجي
7381.8	3546	5383.2	5385	9065.5	8292.7	3984.6	صافي التمويل الداخلي
2611.2	1611.6	738.7	1886.3	1687	2020	749	مساهمة شهامة في التمويل الداخلي
50.3	173.1	495.7	501.2	521.5	1662	95	مساهمة صرح في التمويل الداخلي
37.43	36.49	11.44	24.65	18.50	26.63	15.30	نسبة تمويل شهامة
0.72	3.92	7.68	6.55	5.71	21.91	1.95	نسبة تمويل صرح

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015

شكل رقم (3-2): مساهمة شهادت شهامة وصرح بالنسبة للعجز الكلي للفترة 2009 - 2015



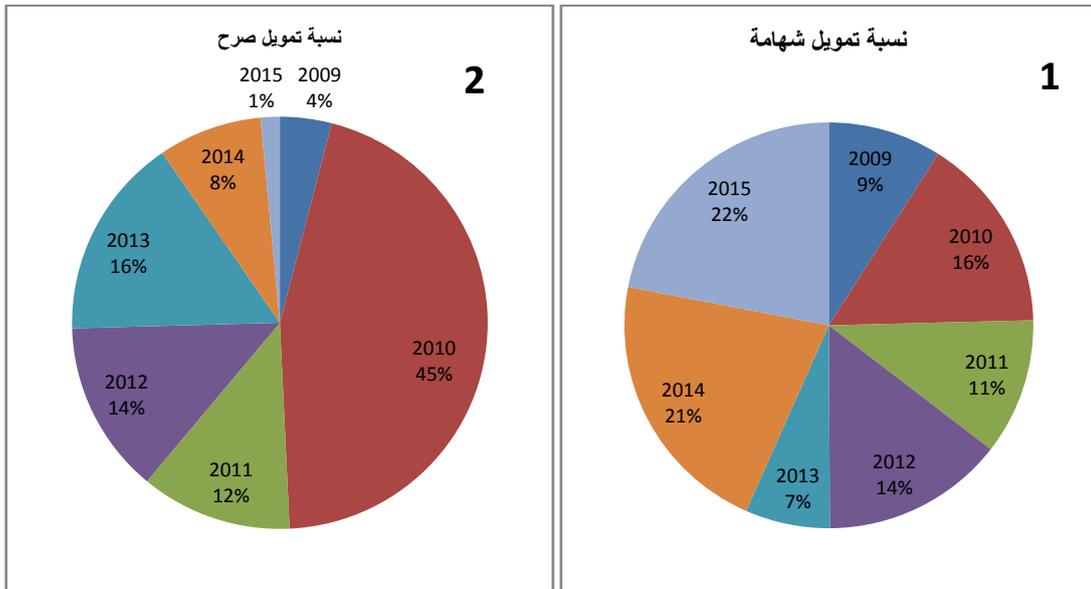
المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثالث: كفاءة الصكوك الاسلامية في تمويل العجز الموازي عرض تجارب

تؤكد معطيات بان أعلى قيمة للعجز الكلي للموازنة كانت في سنة 2011 حيث بلغت 9121.2 مليون جنية، تقابلها أدنى قيمة في سنة 2014 بقيمة 4416.9 مليون جنية، أما بالنسبة لصافي التمويل الخارجي فقد بلغت أعلى قيمة في سنة 2013 بقيمة 1073.2 مليون جنية، بينما كانت أدنى قيمة في 2011 بـ 55.7 مليون جنية، بينما كان العكس بالنسبة لصافي التمويل الداخلي فقد كانت أعلى قيمة 9065.5 مليون جنية في سنة 2011 ، وأدنى قيمة 3546 لسنة 2014.

بلغت مساهمة شهامة في تغطية العجز أعلى قيمة في سنة 2015 أما صكوك الاستثمار الحكومية "صرح" بلغت أعلى قيمة لتغطية العجز في سنة 2010.

شكل رقم (3-3): نسبة تمويل شهادت شهامة وصرح بالنسبة للعجز الكلي.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول أعلاه.

يوضح هذا الشكل نسبة تمويل شهادة الشهامة على العجز الكلي للموازنة حيث كانت أكبر نسبة

37.43 في سنة 2015 بينما نالت أدنى قيمة 11.44 سنة 2013.

أما بالنسبة لشهادة صرح استطاعت أن تمويل أعلى نسبة 21.91 سنة 2010 بينما نسبة أدنى كانت 0.72 في سنة 2015.

2 - إدارة السيولة: من اجل تطوير أدوات السيولة قامت وزارة المالية السودانية باستحداث شهادات البنك المركزي (شتم) في جوان 1998، وشهادات مشاركة الحكومية (شهامه) في الربع الأخير من نفس السنة، تم استحداث شهادات الحكومية (صرح) خلال عام 2003، وبعدها تم استحداث شهادات إيجار بنك السودان المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005، حيث تمكنت عن طريق استخدام هذه الأدوات في إطار ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة من تخفيض معدلات التضخم وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد واستقرار سعر الصرف وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي¹.

¹ حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور الصكوك الاسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص7.

المبحث الثالث: تجربة ماليزيا

تعتبر ماليزيا من أكبر الدول الرائدة في مجال الصكوك الاسلامية وذلك بامتلاكها لأكبر الأسواق المالية الاسلامية، فقد أضحت نموذجا امثالا للاقتصاد الإسلامي المتطور وساعدها في ذلك التنامي الاقتصادي الكبير ووجودها في بيئة تتميز بالحرية والتنافسية، فقد تحولت من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى أكبر مصدر للسلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا، وقد استطاعت بفضل حنكتها أن تمول مشاريعها بصكوك إسلامية كان لها الفضل الكبير في هذا التطور الذي تشهده حاليا.

المطلب الأول: لمحة عن سوق الأوراق المالية الماليزية

أولاً: تعريف سوق الأوراق المالية الماليزية

عرفت هيئة الأوراق المالية الماليزية سوق رأس المال الاسلامية : بأنه السوق الذي تتوفر فيه فرص الاستثمار والتمويل متوسط وطويل الأجل المتوافقة تماما مع أحكام الشريعة الاسلامية والحالية من الأنشطة المحرمة شرعا كالتعامل بالربا، المقامرة وبيع الغرر وغيرها، أي سوق مالي تتوفر فيه فرص تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتجميع الموارد المالية والاستثمارية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية، ولضمان التزام أنشطة سوق رأس المال الإسلامي بمبادئ الشريعة الاسلامية، تخضع أنشطة السوق لرقابة وإشراف المستشارين الشرعيين والخبراء المتخصصين في مجال المعاملات الشرعية، وخاصة ما يتعلق بالمعاملات المالية وهذا ما يعزز الثقة بين السوق والمستثمرين.

وتعد اليوم سوق الأوراق المالية الاسلامية الماليزية من أهم أقسام البورصة الماليزية، لما تمثله من قيمة بورصية، إذ تعد البورصة الأولى عالميا من حيث القيمة السوقية للصكوك المدرجة بها وتقدر بأكثر من 21 مليار دولار وهذا بتاريخ 2010/08/30 ، وهي تلعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي لماليزيا، إذ تعتبر سوق الأوراق المالية الاسلامية جزءا هاما مكملا لنظام الصيرفة الاسلامية وما يزيد في عمق واتساع للسوق المالية الماليزية، وما تقدمه من منتجات إسلامية متاحة للاستثمار ذات جاذبية للمتعاملين المسلمين¹.

¹ بدروني هدى، دور الصكوك الاسلامية في تنشيط الأسواق المالية- دراسة تجارب دولية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

ثانيا: نشأة سوق الأوراق المالية الاسلامية في ماليزيا وتطورها

بدايات العمل بالاقتصاد الإسلامي في ماليزيا يعود إلى سنة 1962 بإنشاء صندوق الحاج، لتعرف بعدها قفزة نوعية في المالية الاسلامية بداية من سنة 1990 لتصبح في الوقت الحاضر من البلدان الرائدة في هذا الميدان.

حيث يرجع تاريخ ظهور سوق أوراق مالية في ماليزيا، إلى سنة 1930 حيث أسست جمعية سماسرة بورصة سنغافورة، أول جمعية منظمة، رسمية في إجراءات التعامل بالأوراق المالية أما تأسيس سوق للأوراق المالية بالمفهوم الحديث تأخر حتى عام 1960 بتأسيس بورصة الملايو، وتشكلها من غرفتين للتعامل في نفس الأوراق المالية المدرجة: واحدة في سنغافورة وأخرى في كوالالمبور، وشكلتا سوق واحدة يتم الربط بينهما بخطوط الهاتف والفاكس سنة 1973 واستمر عمل البورصة وأداء وظائفها ككيان مشترك، ليتم التقسيم الفعلي للبورصة ويتم تشكيل كلا من : بورصة كوالالمبور للأوراق المالية برهاد بماليزيا وبورصة سنغافورة للأوراق المالية بسنغافورة، سنة 1976.

- في أبريل 2004 تم تغيير اسم بورصة كوالالمبور إلى اسم " بورصة ماليزية برهاد" وهذا قصد تجديدها هيكل البورصة والتطلع لمواكبة متطلبات وتوجهات السوق بصفة عامة.

- في 18 مارس 2005 تم تسجيل بورصة ماليزيا في الجدول الأساسي لسوق الأوراق المالية الماليزية برهاد وعملت الحكومة الماليزية على الارتقاء بهذا السوق والدفع به إلى الأمام وجعله مصدرا حيويا للتنمية والعنصر الرئيسي في تمويل الاقتصاد المحلي، مما أدى إلى اعتماد برنامج الخطة الرئيسية لسوق الأوراق المالية الماليزية وقد انتهجت المراحل التالية للوصول إلى ذلك:

- المرحلة الأولى: من 2001 إلى 2004 عملت ماليزيا في هذه الفترة على تقوية الوسطاء ومؤسسات الاستثمار المحلي.

- المرحلة الثانية: من 2004 إلى 2006 وتميزت هذه المرحلة بتعزيز وتقوية القطاعات الأساسية، وجعلها أكثر تنافسية والعمل أكثر على جعل سوق الأوراق المالية بصفة تدريجية قابلة للانفتاح.

- المرحلة الثالثة: 2006 إلى 2010 وتعد آخر مرحلة وتتميز بالانفتاح على الأسواق والشركات الأجنبية، مع تخصيص مؤسسات السوق المحلي والمرافق الملحقة بها، وذلك لمواجهة التحديات الدولية في مختلف جوانبها¹.

المطلب الثاني: الصكوك الاسلامية في ماليزيا

تنوع الصكوك الاسلامية في ماليزيا وهي كالتالي:

أولاً: الصكوك الاسلامية الحكومية والخاصة

في التجربة الماليزية تعرف الصكوك الاسلامية بأنها الصكوك التي يتم إصدارها وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية الماليزية²، والصكوك التي تصدرها الشركات الخاصة تخضع لرقابة اللجنة الاستشارية، أما الصكوك الاسلامية الحكومية فهي خاضعة لرقابة البنك المركزي الماليزي.

1- الصكوك الاسلامية الحكومية:

هي تلك الصكوك التي أصدرتها الحكومة الماليزية وتعد بمثابة شهادات حكومية، وتعرف بالإصدارات الاستثمارية الحكومية GII* وهي شهادات استثمارية تم تطويرها وفق مبدأ القرض الحسن من قبل الحكومة الماليزية كخطوة لمساندة حركة الأعمال المصرفية الاسلامية في ماليزيا. بغرض توفير الأموال اللازمة للحكومة الماليزية لتمويل المشاريع التنموية. وحالياً يتم طرح الإصدارات الاستثمارية الحكومية الجديدة المستندة إلى الربح وفقاً لمبدأ البيع بالثمن الآجل كأداة إضافية، وأدى هذا إلى إضفاء المزيد من العمق على سوق المال الإسلامي.

¹ ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014_2015، ص 194.

² نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية، غزة - فلسطين، 2007، ص 110.

* عندما بدأ أول مصرف إسلامي في ماليزيا مزاوله نشاطه عام 1983، لم يكن المصرف مხოلاً من بين أشياء أخرى للشراء أو الاتجار في السندات المالية الماليزية الحكومية أو أدونات الخزانة الماليزية قصيرة الأجل أو أي من السندات المالية ذات الفائدة، وهنا اتضحت الحاجة الملحة إلى إنشاء مصرف إسلامي لحيازة هذه الأوراق المالية السائدة بهدف تحقيق المتطلبات التي شرعها القانون والمتعلقة بالسيولة، هذا بالإضافة إلى تشغيل الأموال غير المستخدمة لديه، وللوفاء بهذه الشروط والمتطلبات، صادق البرلمان الماليزي على قانون الاستثمار الذي قدمته الحكومة عام 1983 لتمكين الحكومة الماليزية من إصدار شهادات دون فوائد محددة تعرف باسم شهادات الاستثمار الحكومية (GIC)، وتعرف الآن باسم الإصدارات الاستثمارية الحكومية (GII).

الميزة الأساسية من اعتماد الحكومة الماليزية على هذه الأداة في تمويل عملية التنمية، هي تمكين الحكومة من المضي قدما في مشاريعها دون أي حاجة لزيادة المعروض من النقود (التمويل التضخمي)، أو فرض المزيد من الضرائب كما هو الحال في النظم التقليدية، ولذلك فإن هذه الشهادات لها تأثير توسعي دون توليد الاتجاهات التضخمية¹

2 - الصكوك الاسلامية للشركات

تعد الصكوك الاسلامية للشركات أحد الأدوات الاستثمارية متوسطة وطويلة الأجل والتي تقوم الشركات الخاصة بإصدارها، طرحت فكرة هذه الصكوك في عام 1990 وتصدر وفقا لصيغ التمويل الاسلامية، المرابحة، البيع بالثمن الآجل، الاستصناع، الإجارة، المضاربة والمشاركة².

أ- صكوك البيع بالثمن الآجل وصكوك المرابحة في التجربة الماليزية

معظم صكوك البيع بالثمن الآجل والمرابحة الصادرة عن الشركات الخاصة في ماليزيا بنيتها عبر عقود المدائيات مثل البيع بالثمن الآجل والمرابحة، ومن الناحية التطبيقية في ماليزيا تعرف صكوك البيع بالثمن الآجل والمرابحة: بأنها الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية فيها، وإصدارها قائم على أساس البيع بالثمن الآجل أو المرابحة.

والاختلاف الأساسي بين صكوك البيع بالثمن الآجل والمرابحة هي من حيث آجال الاستثمار ومدة الاستحقاق لتلك الصكوك، إذ أن إصدار صكوك البيع بالثمن الآجل يكون للاستثمارات طويلة الأجل، وتكون مدة استحقاقها من خمسة سنوات فصاعدا، وأما إصدارات صكوك المرابحة للاستثمارات فتكون متوسطة وقصيرة الأجل، وتكون مدة استحقاقها من ثلاثة أشهر إلى سنة تقريبا (قصيرة الأجل) ومن سنة إلى خمسة سنوات تقريبا (متوسطة الأجل)³.

¹ Abdu Rahmen Yousri Ahmed, Islamic Securities in Muslim Countries ' Stock Markets and an Assessment Of the Need For an Islamic Secondary Market, p6.

² نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 159_160.

ب- صكوك الاستصناع في التجربة الماليزية

تعتبر صكوك الاستصناع من منتجات سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وتعرف حسب التجربة الماليزية بأنها الوثائق أو الشهادات التي تمثل قيمة الأصول ويتم إصدارها على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من الجهة المصدرة (المستصنع) للجهة الممولة¹.

ج- صكوك الإجارة في التجربة الماليزية

تشير صكوك الإجارة في التجربة الماليزية إلى صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك².

وقد قام البنك الماليزي بتصكيك مبانيه مستخدما صيغة الإجارة الاسلامية، وفيها قام البنك المركزي الماليزي ببيع أصوله (المتثلة في مبانيه) ومن ثم إيجارها من ملاكها الجدد (حملة صكوك الإجارة) ويمثل هامش الإجارة العائد على الصك، ولكن يؤخذ على هذه التجربة، أنه بعد انتهاء فترة الإجارة، يجب على حامل الصك، أن لا يبيع صكه إلا للبنك المركزي الماليزي، وهنا نشير على البنك المركزي الذي يريد الاستفادة من هذه الأداة المبتكرة لإدارة السيولة في الاقتصاد عدم اشتراط إعادة بيعها على البنك المركزي عند البيع³.

وبهذا تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في مجال صناعة الصكوك وذلك لتربعها على عرش سوق الصكوك الاسلامية فقد شهدت سوق رأس المال الماليزي تطورا ملحوظا في قيمة إصدار الصكوك الاسلامية والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الاسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 161.

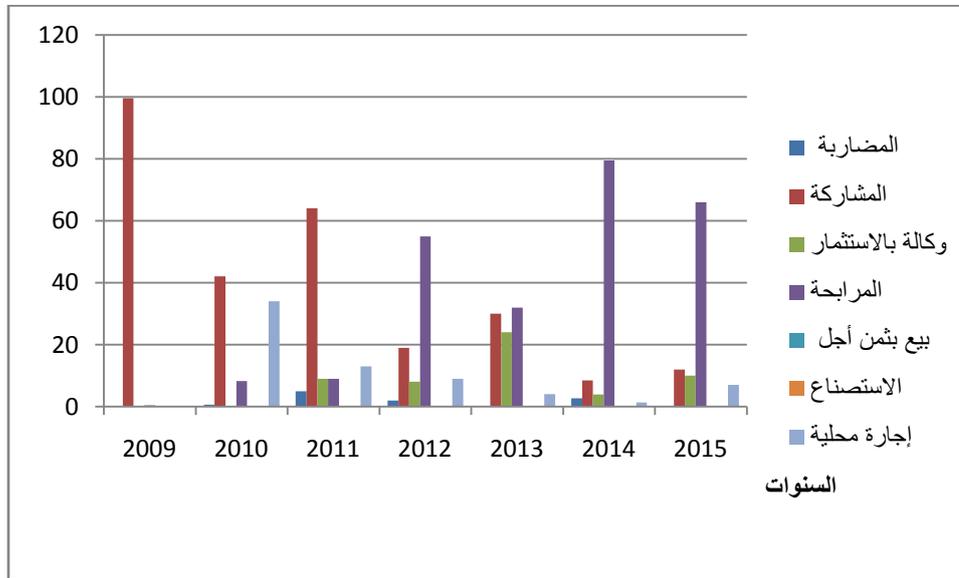
³ مختار بن بونقاب، دور الهندسة المالية الاسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الاسلامية (دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الاسلامية) خلال الفترة 2007_2012، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2011-2012، ص 94.

الجدول رقم (3-9): تطور إصدار الصكوك الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المضاربة	0	0.6	5	2	0	2.63	0
المشاركة	99.6	42.1	64	19	30	8.42	12
وكالة بالاستثمار	0	0	9	8	24	3.94	10
المرابحة	0.4	8.2	9	55	32	79.49	66
بيع بثمان أجل	0	0.2	0	0	0	0	0
الاستصناع	0	0	0	0	0	0	0
إجارة محلية	0	34	13	9	4	1.31	7

المصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الاسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر(تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص8.

الشكل رقم (3-4): إصدار الصكوك الاسلامية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن ماليزيا لها إصدارات متنوعة ومتعددة من مشاركة ومرابحة، وصكوك الاستصناع، صكوك الإجارة، صكوك البيع بالثمان الآجل، صكوك المضاربة، لكن تبقى إصدارات صكوك

المراجعة تمثل حصة الأسد بنسبة 79,49% من إجمالي إصداراتها من الصكوك الإسلامية، وذلك بما تمتاز به من مزايا سواء في التحصيل أو المدة.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل موازنة ماليزيا

أولاً: تطور الصكوك في سوق الأوراق المالية الماليزية:

يمكن تلخيص أهم المحطات التاريخية لتطور الصكوك الإسلامية في السوق المالي الماليزي في الجدول

التالي:

الجدول رقم(3-10): مراحل تطور الصكوك الإسلامية في السوق المالي الماليزي

السنة	أهم المراحل
1990	أصدرت شركة Shell MDS Sdn Bhd أول سند إسلامي.
1997	شركة Khazanah الوطنية أطلقت مريحة سندات Khazanah وكان على صفر كيون على أساس المراجعة وبيع الدين، وكان هذا السند قد أصدر من قبل الحكومة من أجل إيجاد سند بديل لسوق السندات المحلية.
2000	من الضوابط التي قررتها لجنة مراقبة عمليات البورصة على مصدري السندات الإسلامية تعيين المستشارين الشرعيين المستقلين.
2002	أصدرت شركة Kumpulan Guthrie Bhd أول صكوك الإجارة بمبلغ 150 million دولار US وهو أول الصكوك الإسلامية التابعة لشركة اعتبارية في التاريخ وكان الإصدار مدرجة في قائمة labuan الدولي للتبادل LFX وكان من الطبقة الأولى التي كونت مشروع صكوك الإجارة الذي كان بمبلغ 395 million دولار US قد أطلقت الحكومة الماليزية صكوك الإجارة المشهورة (الصكوك الماليزية الدولية) بمبلغ 600 million دولار أمريكي حيث أصبحت بهذا الإصدار أول دول العالم تصدر الصكوك الحكومية الدولية.
2003	قد سمحت الحكومة الماليزية خصم مصروفات إصدارات الصكوك الإسلامية من ميزانيتها الفدرالية سنة 2003 وكان الإصدار على مبادئ شرعية من الإجارة والمضاربة والمشاركة.
2004	حل شامل لمشاكل الضريبة في السندات الإسلامية كما هو الحال في السندات التقليدية وقد أعلن عن هذا في الميزانية الفدرالية سنة 2004. إن الحكومة الماليزية قد سمحت بخصم مصروفات إصدار السندات الإسلامية التي أصدرت على مبدأ الاستصناع من ميزانيتها الفدرالية سنة 2004.
2004	أصدرت لجنة مراقبة عمليات البورصة ضوابط عرض السندات الإسلامية وكان إصدار هذه الضوابط بمثابة الهيكل التيسيري في إصدار السندات الإسلامية والتنمية جوانب الابتكار لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا. شركة Ingress الاعتبارية أصدرت أول السندات الإسلامية الاعتبارية بنموذج الصكوك الماليزية الدولية. صكوك Sarawak الاعتبارية التي تم بموجبها إنشاء الكيان ذات الأغراض الخاصة من قبل الاعتبارية الاقتصادية للتنمية التابعة ل Sarawak (SEDC) والتي أطلقت أول صكوك الإجارة الدولية لمدة خمس سنوات بمبلغ 350 million دولار أمريكي وأصدرت على شكل قيمة سندات ترست الجارية بجل أجلها في سنة 2009 وهذه الصكوك مدرجة وتباع في LFX الاعتبارية المالية الدولية IFC جناح من أجنحة البنك الدولي للقطاع الخاص أصدرت السندات الإسلامية بمبلغ million RM

500	التي كانت أول الإصدار الإسلامي على رنجت من قبل الاعتبارية ذات التعامل بالدول المتعددة.
2005	أصدر البنك الدولي السندات الاسلامية التي يجل أجلها في 2010 بمبلغ RM760 milion وهذا الإصدار من رنجت هو أكبر عمليات سوق السندات على رنجت تشمل دولاً متعددة. شركة مشاركة واحد لرأس مال Bhd أصدرت RM2.5 bilion الذي هو أول صكوك المشاركة. وكان الإصدار موضوع على انتزاع مستحقات من حقوق وملكية والربا ومنافع تسوية ذمم حكومة ماليزيا في صالح Time system integrators Sdn Bhd أول سندات بيع وبناء العقار أصدرت على مستوى دولي وكان الإصدار من قبل Cagamas MBS Bhd على مبدأ المشاركة. وسميت هذه الأداة صكوك المشاركة وكان الإصدار على توريق مجموعة من موظفي الحكومة في التمويل الإسلامي للسكن وكان المبلغ RM 2.05milion أول سندات المضاربة بقيمة RM 80milion الذي اصدر من قبل PG Municipal Assets Bhd. ومثل هذا الإصدار أول الإصدار يكون منظماً على ضرائب الممتلكات تجيها الجهة المحلية Pihak Berkuasa Tempatan pasir Gudang وهو كذلك أول إصدار الدولة للسندات الاسلامية على مبدأ عقد المضاربة حسب ضوابط التي أصدرتها لجنة مراقبة عمليات البورصة في يوليو سنة 2004.
2006	أول مؤشر دولي للصكوك أطلق في كوالالمبور وعرف هذا المؤشر بـ Dow Jones Citigroup وهذا المؤشر يزن عمل السندات الإسلامية ذات الإيرادات الثابتة ذات ضوابط الاستثمار الشرعي والسبب الأساسي لإنشاء هذا المؤشر هو المستثمرون الذين يريدون التعرف على استثمارات الإيرادات الثابتة الشرعية. اثنان من سبعة صكوك متكونة من المؤشرات من ماليزيا. وهما صكوك دولية تابعة لحكومة ماليزيا وصكوك Sarawak تابعة لاعتبارية Sarawak Khazanah Nasional Berhad أطلقت أول صكوك المشاركة الموافقة للشرعية القابلة للتبادل إضافة إلى كونها مدرجة في شركة Labuan الدولية للتبادل المالي وقد أدرج كذلك في بورصة Hong Kong Ltd (HKSE) وبهذا أصبح أول الصكوك أدرجت في قائمة بورصة HKSE.
2007	أكبر مشروع تمويل الصكوك والسند التقليدي من Cagamas Bhd بمبلغ RM60 billion إصدار الصكوك بمبلغ RM15.4billion من قبل Binariang GSM Sdn Bhd أكبر الصكوك القابلة للتبادل بمبلغ US دولار 850 milion من قبل Khazanah Nasional Bhd Telekom Malaysia and Hijrah Pertama Bhd RM3 billion TM إيرادات السندات الإسلامية المختلفة المصادر من قبل قد أخرجت لجنة مراقبة عمليات البورصة الهيكل التيسيري لإصدار الصكوك على العملة الأجنبية وذلك لترفع ماليزيا حتى تكون مركز الصكوك الدولية.
2008	وضعت الحكومة الماليزية في ميزانيتها العامة حوافز عديدة، لتسهيل إنشاء صناديق استثمار إسلامية من جهات أجنبية
2010	إطلاق المخطط الرئيسي الثاني لسوق المال (Masterplan2) الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، بعد أن تم تحقيق 95٪ من الأهداف المسطرة في (1 Master plan)
2011	في 21 فيفري تم إطلاق مؤشر بورصة ماليزيا بلومبرغ (إيه أي بي أي أم) السيادي الشرعي، بالتعاون بين بورصة ماليزيا بلومبرغ ورابطة المؤسسات الإسلامية المصرفية لماليزيا، يعتبر المؤشر معياراً مرجعياً لاستثمارات السندات الإسلامية السيادية في ماليزيا، كما يعتبر مقياساً أيضاً لأداء الأوراق المالية الحكومية المقومة بالرينجيت الماليزي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
-2010 2013	إصدار نوع جديد من الصكوك في ماليزيا لذوي الدخل المحدود، حيث خصص الإصدار الجديد لتمويل مشروع خط القطار الجديد في العاصمة الماليزية كوالالمبور 2012م تبلغ قيمته نحو 1,5 مليار دولار، خصص منها نحو 300 مليون دولار للمواطنين ذوي الدخل المحدود وصغار المستثمرين

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- شعيب يونس، إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر، يومي 09-10 نوفمبر 2015م، ص 14 - 16.
- عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية أنموذجاً، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الجدول رقم(3-11): أنواع الصكوك الاسلامية المتداولة في ماليزيا، جهة الإصدار، تاريخ وقيمة أول إصدار ومدة الاستحقاق.

مدة الاستحقاق	قيمة أول إصدار	جهة الإصدار	تاريخ أول إصدار	أنواع الصكوك الاسلامية	
بعد الانتهاء من المشروع	80 مليون رنجيت	PG Municipal BND	2005	صكوك المضاربة	القائمة على
سنتين	250 مليار رنجيت	Musyarakh one capital BHD	2005	صكوك المشاركة	عقد الشراكة
-/-	-/-	شركة غولف للاستثمار	2011	صكوك الوكالة بالاستثمار	
خمس سنوات	-/-	الحكومة الماليزية	1994	صكوك المراجعة	القائمة على
من 3 أشهر إلى سنة				صكوك البيع بثمن اجل	عقد البيع
من 5 إلى 9 سنوات	5,6 مليار رنجيت	SKs power sdn BHD	2003	صكوك الاستصناع	
تستحق سنة 2007	600 مليون دولار	الحكومة للماليزية	2002	الاجارة الدولية	القائمة على
-/-	160 مليون رنجيت	Ingress corporation BHD	2004	الاجارة المحلية	عقد الاجارة

المصدر: حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور الصكوك الاسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر(تجريتي السودان وماليزيا نموذجاً)، مرجع سبق ذكره، ص8.

ثانيا: الصكوك الاسلامية وتمويل المشاريع الاقتصادية في ماليزيا

لقد كان لإصدار الصكوك الاسلامية الماليزية الدور الايجابي والفعال في تمويل المشاريع الاقتصادية حيث ساهمت بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد الماليزي، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت أداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة والحكومة على حد سواء، بتلبية حاجياتهما الاستثمارية أو التنموية. فالإحصائيات تبين أن القطاع الأكثر إصدارا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 42٪، متبوع بقطاع النقل ب 22٪، ثم قطاع الطاقة والمناجم ب 16٪، وقطاعي البناء والاتصالات ب 10٪، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات فقد أصدرت صكوكا ب 3٪ في كل قطاع¹. ويمكن إبراز ذلك في الجدول المبين أدناه:

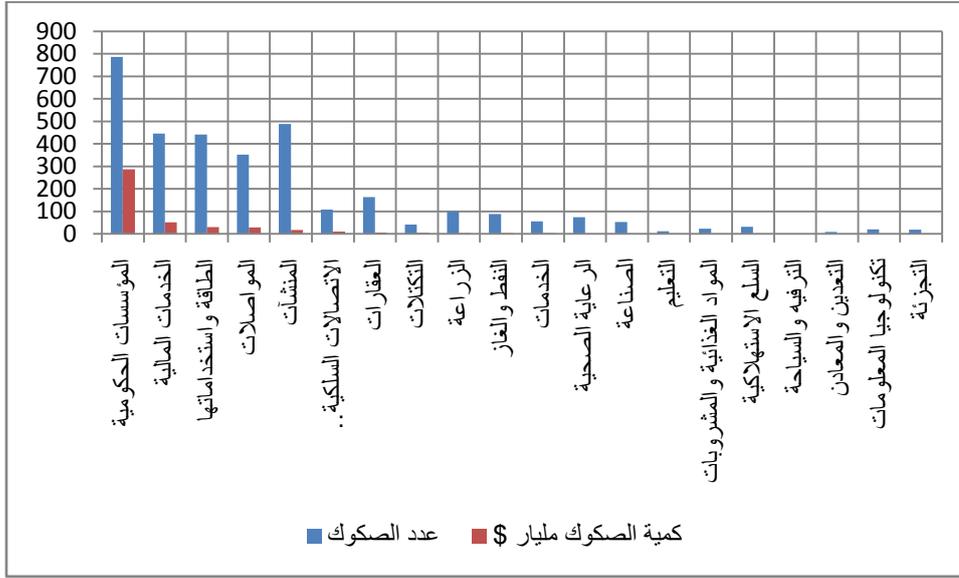
¹ حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور الصكوك الاسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر(تجريتي السودان وماليزيا نموذجاً)، مرجع سبق ذكره، ص8.

الجدول رقم(3-12): عدد الصكوك الاسلامية المصدرة للمشاريع الاقتصادية

القطاع	عدد الصكوك	كمية الصكوك مليار دولار
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
الطاقة واستخداماتها	441	30.08
المواصلات	352	28.06
المنشآت	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقارات	163	6.18
التكتلات	41	3.94
الزراعة	99	3.67
النفط والغاز	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
الصناعة	53	1.34
التعليم	11	1.03
المواد الغذائية والمشروبات	23	0.78
السلع الاستهلاكية	31	0.72
الترفيه والسياحة	2	0.32
التعدين والمعادن	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة	18	0.18
المبلغ الاجمالي	3310	451.03

Source: CIMB ISLAMIC (2016), " Malaysia Islamic Finance Report 2015",
Mainstreaming Islamic Finance within Global financial systems, p :220.

الشكل رقم (3-5): الصكوك الاسلامية المصدرة للمشاريع الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

نلاحظ من الشكل عدد إصدارات الصكوك الاسلامية لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية بحيث سجلت أعلى نسبة في قطاع المؤسسات الحكومية 787 صك، يليها القطاع المالي 446 صك، في حين سجلت آخر نسبة في قطاع الترفيه والسياحة بـ 2 صك، وهذا ما يفسر الدور التنموي الذي تلعبه الصكوك في ماليزيا.

ثالثا: تأثير التمويل بالصكوك الاسلامية على بعض مؤشرات الاقتصاد الماليزي:

لقد كان لإصدار الصكوك السيادية المستخدمة لتمويل مشاريع البنية التحتية اثر ايجابي على بعض المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الماليزي.

أ- الناتج المحلي الإجمالي للفرد قبل وبعد إصدار الصكوك السيادية لغرض تمويل البنية التحتية في

ماليزيا: إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا شهد نموا مطردا خلال الفترة

(2002-2006) قبل إصدار الصكوك السيادية في قطاع البنية التحتية، إذ أنها بدأت في الارتفاع بما يقرب من 600 دولار سنويا من عام 2003 حتى نهاية الفترة، من ناحية أخرى فإنه يشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا بعد صدور الصكوك السيادية في القطاع، والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في ماليزيا لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية إلى حد كبير، حيث ارتفع إلى

8460 دولار في عام 2008 بعد أن كان 7218 دولار في عام 2007، واستمر في الارتفاع بشكل ملحوظ حتى عام 2011 على الرغم من وجود انخفاض مفاجئ في عام 2009، وهذا يفسر المساهمة الإيجابية للصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

ب- نسبة الصكوك السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة: يبين الجدول أن مساهمة إصدارات الصكوك السيادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا كانت تساوي 0.61% في عام 2002، في حين كانت تمثل 2.76% من الموازنة العامة للدولة، وقد ارتفعت مساهمة الصكوك السيادية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 17.17% في عام 2011، وعلاوة على ذلك فإن مساهمتها في الموازنة العامة للدولة عرفت زيادة إلى 57.37% في عام 2011، ومن الضروري الإشارة إلى ما يقارب 10% من الصكوك السيادية تم استثمار أموالها في عام 2011 في مشاريع البنية التحتية، وهذا يشير إلى أن صكوك البنية التحتية كان لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في ماليزيا¹.

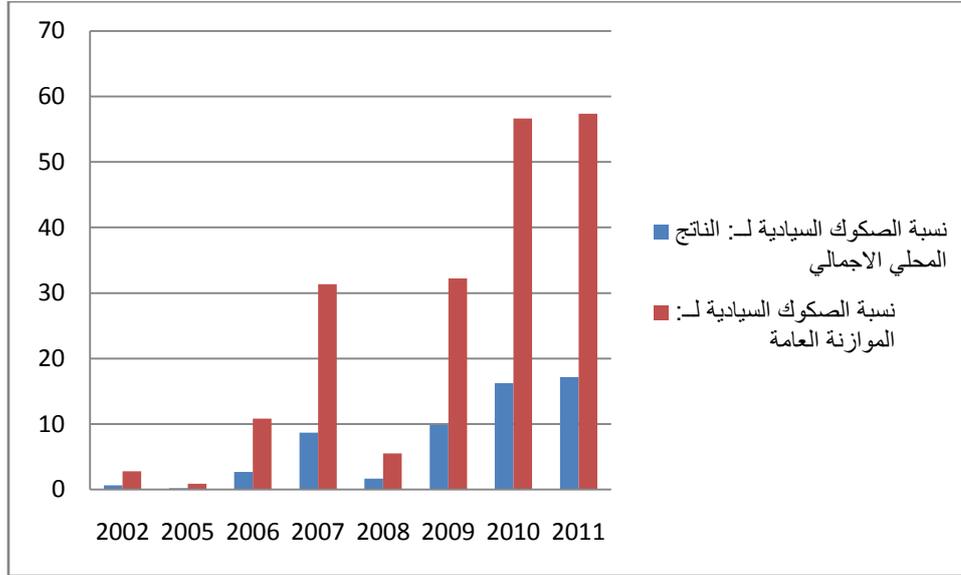
الجدول رقم (3-13): نسبة الصكوك السيادية إلى ناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة (%).

السنوات	نسبة الصكوك السيادية لـ:	
	الناتج المحلي الاجمالي	الموازنة العامة
2002	0.61	2.76
2005	0.21	0.89
2006	2.70	10.83
2007	8.69	31.36
2008	1.66	5.50
2009	9.85	32.23
2010	16.24	56.66
2011	17.17	57.37

مصدر: العربي مصطفى، حمو سعاد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد- ماليزيا أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 08 مارس 2017، ص: 80-81.

¹ العربي مصطفى، حمو سعاد، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد- ماليزيا أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 08 مارس 2017، ص 80-81.

الشكل (3-6): نسبة الصكوك السيادية إلى ناتج المحلي الإجمالي و ميزانية الدولة 2002-2011



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

ج- تقييم التجربة الماليزية:

عملت ماليزيا على تطوير سوق رأس المال الاسلامي، حيث أصبح محل دراسة واهتمام من مختلف الاقتصاديين والدارسين على مستوى العالم، ومن هذه المميزات:

__ **الريادة في إصدار الصكوك الاسلامية:** تعتبر ماليزيا الدولة الأولى من حيث إصدار الصكوك الإسلامية حيث أصدرت العديد من الصكوك لتمويل البنى التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الأداة في الأسواق المالية، كما أن ماليزيا عضو مؤسس في الكثير من المؤسسات والمراكز التي تخدم هذه الصناعة، ومنها على سبيل المثال مجلس الخدمات المالية الإسلامية ومقره كوالالمبور وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين.

__ **العالمية:** حيث تعتبر التجربة الماليزية في الأوراق المالية هي الوحيدة التي عبرت الحدود إلى أسواق مالية خارجية بنسبة تراوحت بين 12% إلى 15% يكفي أن أصول المصارف الإسلامية في الاستثمارات المختلفة بلغت 602 مليار دولار، وأن حجم الصكوك الإسلامية موزعة في 6 أقطار بلغت 2.5 مليار دولار وأن حجم الصناديق الاستثمارية الاسلامية المشتركة بلغت 3،3 مليار دولار أكثر من 110 صندوق.

__ توفر السوق على عدد كبير من المتعاملين النشطين : ذلك أن توفر السوق المالية على عدد كبير من المتعاملين النشطين يعطي متنفسا للبنوك الإسلامية، ويقوي من كفاءة السوق المالية لاسيما السوق الثانوية (سوق التداول). والبنك المركزي الماليزي وحرصا منه على استيعاب عدد كبير من المشاركين في هذه السوق المالية رخص لـ 11 بنكا إسلاميا محليا و 6 بنوك إسلامية أجنبية خالصة، كما رخص لـ 9 نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية محلية ونافذتين لبنوك أجنبية، وقد نشطت هذه الخطوة المصرفية الإسلامية، وجذبت إليها متعاملين مسلمين وغير مسلمين.

__ تنوع وتطوير الأدوات المالية: يعد تنوع وتطوير الأدوات المالية عاملا مهما في إدارة السيولة، ومواكبة تطور المصرفية الإسلامية المتسارعة ونسبة نموها التي تجاوزت في بعض الدول الإسلامية 50% وقد حرصت ماليزيا على أخذ الريادة في هذا الجانب، فقد تقدمت الدول في نسبة إصدار الصكوك، كما توفرت على حزمة متنوعة من المنتجات المالية التي صممت أساسا لتسهيل إدارة السيولة بين المصارف الإسلامية¹.

¹ عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال- التجربة الماليزية أمودجا، مرجع سبق ذكره، ص 262-263.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، حيث أولت لها الدول أهمية كبيرة في عصرنا الحالي ذلك أنها تقوم بتعبئة الموارد المالية اللازمة، فهي تتنوع بأشكال كثيرة فتشمل صكوك المشاركة، المضاربة، المرابحة... الخ، كما تتنوع وفقا للأجل فهناك صكوك قصيرة الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل.

وتم التطرق أيضا لتجربة السودان فقد ساهمت الصكوك الحكومية الإسلامية بشكل فعال في تعبئة الموارد لتمويل عجز الموازنة العامة، والمشروعات الحكومية، من وصكوك لتمويل العجز كصكوك صرح وشهامة، خلال إصدار صكوك لإدارة السيولة من بينها شمم وشامة...

أما بالنسبة لتجربة ماليزيا فهي تعتبر رائدة في مجال إصدار الصكوك، حيث أصدرت ثلاثة أرباع الصكوك الإسلامية في العالم، وقد مولت هذه الصكوك شركات كبرى كشركات الغاز والنفط بالإضافة انه كان لها دور ايجابي في تمويل المشاريع والقطاعات بمختلف أنواعها.

خاتمة:

من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول هي مشكلة العجز الموازي، بحيث تشير هذه الظاهرة إلى تزايد النفقات العامة لأسباب حتمية كالكوارث الطبيعية، الحروب... أو لأسباب غير حتمية كالنفقات المبالغ فيها كالاحتفالات... ، مقابل انخفاض في الإيرادات المالية المتوفرة، بحيث يؤدي هذا العجز إلى عواقب كبيرة مما يدفع بالدول إلى المديونية أو بإصدار النقد وما ينجر عنهما من آثار سلبية.

ومن هذا المنطلق برزت الصكوك الإسلامية كأداة فعالة ومؤثرة في النشاطات الاقتصادية ككل فقد لعبت الدور الايجابي في تعبئة الموارد وإنشاء العديد من المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تزايد الاهتمام بها وشجعت الحكومات في إصدارها لأنها ساهمت في تمويل مشروعات التنمية وتوفير السيولة اللازمة لسد عجز ميزانيتها، وهذا يوفر فرص استثمارية مربحة للمستثمرين مما يعود بفوائد جممة لمختلف أطراف العملية الاستثمارية وهذا ما يصب في مصلحة الاقتصاد ككل.

النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- زيادة الإيرادات وتدنية النفقات طريقة أساسية لعلاج عجز الموازنة العامة.
- يعد استخدام الصكوك الإسلامية بديل امثل لأدوات الدين العام في معالجة العجز في الموازنة العامة واستخدامها لأغراض السياسة النقدية.
- للشركات الخاصة الماليزية دور كبير في إصدار وتداول الصكوك فهي تمثل أكبر نسبة من حيث القيمة أو من ناحية أنواع الصكوك.
- زيادة إصدارات الصكوك الإسلامية مقارنة بالسندات التقليدية وذلك لما لها من أهمية في الحفاظ على توازن الموازنات العامة.

- واجهت الصكوك الإسلامية الكثير من التحديات من بينها نقص الشفافية، سوق ثانوي... .
- يواجه سوق الإصدارات مشاكل أهمها نقص الضوابط الشرعية التي تسير إصدار الصكوك الإسلامية بالإضافة إلى نقص الشفافية، وغياب الأسواق الثانوية.
- للصكوك الإسلامية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل المشاريع الاستثمارية وخاصة مشاريع البنى التحتية.

التوصيات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم عدد من التوصيات هي:
- وجوب استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك الإسلامية في مجال تعبئة وتوظيف الموارد.
- على الدول التي تعاني من العجز أن تخوض تجربة إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل هذا العجز.
- من المهم خلق أسواق ثانوية منتظمة تعمل بكل شفافية ومصداقية ، وبها أنظمة رقابة كفؤة تضمن طرح الصكوك الإسلامية وتداولها بالشكل المطلوب.
- ضرورة تثمين والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في التمويل بالصكوك الإسلامية.
- ضرورة تشجيع التعامل بالصكوك الإسلامية للاستفادة من الأموال المدخرة بدلا من الاحتفاظ بها.
- وجوب اتخاذ الإجراءات والاحتياطات في آلية إصدار الصكوك لحمايتها من الشبهات والممارسات اللاأخلاقية.
- تهيئة بيئة ملائمة لتشجيع إصدار الصكوك الإسلامية كبديل لأدوات الدين التقليدي.

آفاق الدراسة:

لكي تكتمل الدراسة ونلم بكل جوانب الموضوع نقتح المواضيع التالية:

_ دور جباية الزكاة في علاج الموازنة العامة

_ التصكيك ودوره في علاج الأزمات المالية

الكتب:

1. براضية حكيم، جعفر هتي محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2016.
2. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
3. حسني خربوش، حسن اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2013.
4. حمدي بن محمد بن صالح، توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي، دار النفائس، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
5. سعد بن حمدان اللحياي، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1997.
6. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
7. سيروان عدنان ميزرا الزهاوي، الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية في مجلس النواب، بغداد - العراق، الطبعة الأولى، 2008.
8. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1999.
9. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 2008.
10. عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كمي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2003.
11. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، 2005.

12. معبد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

13. محمد عباس المحرزي، اقتصاديات المالية العامة . النفقات للدولة . الايرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون - الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

14. مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الاسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

15. نعيم نصر داوود، البنوك الاسلامية نحو اقتصاد إسلامي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان . الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

الرسائل والأطروحات:

1. أحمد إسحاق الأمين حامد، " الصكوك الاستثمارية وعلاج مخاطره"، رسالة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك - الأردن، 2005.

2. احمد خميس أبو زعتير، دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الايرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012.

3. أسامة عبد الحليم الجورية، صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة الماجستير، تخصص الدراسات الاسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الاسلامية قسم الدراسات العليا.

4. أوكيل حميدة، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره، بومرداس - الجزائر، 2015-2016.

5. بدريني هدى، دور الصكوك الاسلامية في تنشيط الأسواق المالية . دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي بشلف - الجزائر، 2016-2017.

6. بن عمر يوسف، تقييم فعالية الصكوك المالية الإسلامية في أسواق الأوراق المالية، رسالة الماجستير، تخصص مالية مؤسسية، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة (الجزائر)، 2013-2014.
7. بوزيد سفيان، عوائد التحصيل الجبائي ومساهماتها في الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان - الجزائر، 2015-2016.
8. حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة مالية، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف - الجزائر، 2010-2011.
9. حنان عبدلي، دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية - دراسة سوق مصر نيويورك للأوراق المالية خلال 1990-2010، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف - الجزائر، 2010-2014.
10. حنيش أحمد، آفاق نظام الرقابة في ظل عصرنة الموازنة العامة - دراسة حالة الجزائر - رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، جامعة دالي إبراهيم - الجزائر، 2009-2010.
11. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - الجزائر، 2005-2006.
12. زاهرة علي محمد بني عامر، التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية إسلامية، رسالة الماجستير، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية اليرموك - الأردن، 2008.
13. زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو. الجزائر، 2011.

14. ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية وبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014_2015.
15. شافية كتاف، " دور الأدوات المالية الاسلامية في تنشيط وتطوير السوق المالية الاسلامية . دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية والإسلامية"، أطروحة الدكتوراه، جامعة سطيف -الجزائر، 2013_2014.
16. شيبى عبد الرحيم، السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازني: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2006-2007.
17. طالب خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة- الجزائر، 2010-2011.
18. عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر "1990.2009"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة. الجزائر، 2012.
19. عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الاسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية أنموذجا- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
20. عبد الله حسين أبو القمصان، العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية(1995-2013)، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية، غزة- فلسطين، 2015.

21. عزوز مناصرة، اثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، رسالة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية وعلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 2006-2007.
22. كمال أحمد عسكر أحمد الخطيب، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين 1996 - 2003 ، رسالة ماجستير، تخصص منازعات الضريبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.
23. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر - تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
24. محمد البدر، إدارة الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم إدارة أعمال ، جامعة دمشق - سوريا، 2009-2010.
25. محمد زواري فرحات، تمويل السكن باستخدام الصكوك الإسلامية-دراسة نظرية تطبيقية - رسالة ماجستير، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامي، قسنطينة، الجزائر، 2013-2014.
26. محمد مصطفى أبو مصطفى، دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة برنامج المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2009.
27. مختار بن بونقاب، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة نماذج لمنتجات مالية إسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الإسلامية) خلال الفترة 2007_2012، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

28. نبيل خليل طه سمور، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق (دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2007 .

29. نور محمد ملين، دور الموازنة العامة في التنمية المحلية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012.

المؤتمرات:

1. أحمد طرطار، دور الصكوك الإسلامية في تقديم بدائل الإقراض والتمويل لتحقيق التنمية، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة تبسة - الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014.

2. أحمد محمد الجيوسي، التمويل بالصكوك الإسلامية، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 - 28 أفريل 2016.

3. بن ثابت علي، فتي مايا "التجربة السودانية الأردنية في تمويل بالصكوك الإسلامية والدروس المستفادة: الجزائر نموذجا"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية حول آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بعنابه- الجزائر، يومي 8 و9 ديسمبر 2013.

4. بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة وهران السالية 31000، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وهران.

5. بوخدوني وهيبية، منتجات الهندسة المالية: واقع وآفاق، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أفريل 2016.

6. التجاني عبد القادر أحمد، الصكوك الحكومية الواقع، التحديات والمأمول، المنتدى المصرفي الحادي والتسعين، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، جانفي 2013.
7. حفوطة الأمير عبد القادر، غرداين حسام، واقع وتطور صناعة الصكوك الإسلامية وآفاق تطبيقها في الجزائر (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أبريل 2016.
8. خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية حسبية بن بوعلي - شلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
9. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على صكوك الحكومية السودانية، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الاسلامية والتمويل الإسلامي، عمان - الأردن، 06 و08 أكتوبر 2012.
10. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، يومي 05 و 06 ماي 2014.
11. الشركة الأولى للاستثمار، البدائل الشرعية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الموازنة العامة للدولة، مارس 1999.
12. شعيب يونس، إشكالية إدماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة - الجزائر، يومي 09 - 10 نوفمبر 2015.
13. شعيب يونس، دور الصكوك الإسلامية الحكومية في دعم القطاعات الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر سبتمبر 2014.

14. صابر محمد حسن، ورقة عمل " تجربة السودان في مجال السياسة النقدية"، دراسة قدمت إلى اجتماع السنوي الخامس وعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، سبتمبر 2001.
15. صفية أحمد أبو بكر، "الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 3 جوان 2009.
16. الطيب داودي، صبرينة كردودي، كفاءة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014.
17. عبد القوي ردمان محمد عثمان، الصكوك الإسلامية وإدارة السيولة، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق - سوريا، جويلية 2009.
18. عدنان محمد يوسف رابعة، صكوك الاستصناع ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ملتقى الصكوك الإسلامية، قسم الاقتصاد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن ، 2013.
19. العيفة عبد الحق، زاهر بني عامر، " دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية - دراسة حالة مشروع توسيع مطار 8 ماي 1945 الدولي بسطيف -"، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة سطيف - الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2014.
20. فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، منتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، جويلية 2008.
21. كمال توفيق خطاب، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائر الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 31 ماي - 3 جوان 2009.

22. لخلو بوخاري، وليد عايب، "آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية واثـر الأزمـة المـالية على سوق الصكوك الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي الواقع.. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر فيفري 2011.
23. محمد بن إبراهيم السحياي، هيكلـة الصكوك الإسلامية، عرض مقدم لحلقة نقاش، وحدة البحوث بكلية الشريعة، الرياض - المملكة السعودية، 23 ربيع الثاني 1429هـ.
24. معطى الله خير الدين، شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشاريع التنمىة الاقتصادية، ملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة فى الاقتصاد الإسلامى، جامعة قلمة - الجزائر، يومى 3 و4 ديسمبر 2012.
25. مفتاح صالح، رحال فطيمة، واقع صناعة الصكوك الإسلامية فى دول مجلس التعاون الخلىجى، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس - سطيف، يومى 5 و6 ماي 2014.
26. نادىة أمين محمد على، صكوك الاستثمار الشرعية - خصائصها وأنواعها، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر، كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة 2007.
27. نور الدين مزيانى، خديجة عرقوب، الصكوك الإسلامية تستقطب الدول غير الإسلامية (التجربة الصينية)، الملتقى الدولي الرابع صفاقس للمالية الإسلامية، الجمهورية التونسية، 27 و28 أبريل 2016.

المجلات:

1. جمال الدين سلامة، سياسة ترشيد النفقات العامة بالإسلام والتخفيف من العجز الموازنى، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زياتى عاشور بالخلفة، العدد الواحد والعشرون، فيفري 2015.
2. جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد رقم 01 نوفمبر 2001.

3. حسام الدين عبد الوهاب محمد، تطبيقات الصكوك الاسلامية في المصارف السودانية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان - الأردن، العدد الأول، 2013.
4. حسين بن طاهر، سهلية بغنة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة خنشلة - الجزائر، العدد الثالث، جوان 2015.
5. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، الصكوك الاسلامية الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية و المصرفية، عمان - الأردن، العدد الأول، 2013.
6. سليمان ناصر، ربيعة بن زيد، إدارة مخاطر الصكوك الاسلامية الحكومية دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 20، العدد 1، جامعة ورقلة، 2014.
7. سمية لوكريز، الصكوك الاسلامية الأداة البديل لتمويل عجز الميزانية - دراسة حالة صكوك المضارب، مجلة اقتصادية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، جويلية 2015.
8. العربي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 08 مارس 2017.
9. كتاف شافية، أهمية الصكوك الاسلامية في تنشيط الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف بالجزائر، العدد 14، 2014.
10. محسن أبو عوض، الصكوك الاسلامية ومخاطرها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان - الأردن، العدد الأول، 2013.
11. محمد المومني، عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وطرق علاجه، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة عجلون - الأردن، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الخامس عشرة جوان 2014.
12. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين، مجلة الباحث، جامعة ورقلة - الجزائر، عدد 09، 2011.

التقارير السنوية:

1. التقرير السنوي التاسع والأربعون، بنك السودان المركزي، 2009.
2. التقرير السنوي الثامن والأربعون، بنك السودان المركزي، 2008.
3. التقرير السنوي الثالث والخمسون، بنك السودان المركزي، 2013.
4. التقرير السنوي الخامس والخمسون، بنك السودان المركزي، 2015.
5. التقرير السنوي الرابع والخمسون، بنك السودان المركزي، 2014.
6. التقرير السنوي الثاني والخمسون، بنك السودان المركزي، 2012.
7. التقرير السنوي الخمسون، بنك السودان المركزي، 2010.
8. التقرير السنوي الواحد والخمسون، بنك السودان المركزي، 2011.

المراجع بالأجنبية:

1. Abdu Rahmen Yousri Ahmed, Islamic Securities in Muslim Countries ' Stock Markets and an Assessment Of the Need For an Islamic Secondary Market.
2. CIMB ISLAMIC (2016), " **Malaysia Islamic Finance Report 2015**", Mainstreaming Islamic Finance within Global financial systems.

مواقع الانترنت:

1. <http://saaid.net /PowerPoint/968.ppt>. 17/04/2017.19:00
2. <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/745>, 18/04/2017, 16 :52.